جامعة وهران2
كلية العلوم الإجتماعية
قسم الاجتماع

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الإجتماع السياسي

الموسومة :

الحركات الإحتجاجية في الجزائر
احتجاجات شباب عقود الإدماج المهني
–أنموذجا –

إعداد الطالبة :

عابر حفيظة

الأستاذ المشرف :

د . بوزيدي الهواري

أعضاء اللجنة المناقشة

مولاي الحاج مراد	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسا و مناقشا
بوزيدي لهواري	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
عبد العزيز بن طرمول	أستاذ محاضر أ	جامعة وهران 2	مناقشا
محمد سعيدي	أستاذ	جامعة تلمسان	مناقشا
مرقومة منصور	أستاذ	جامعة مستغانم	مناقشا
بوعناني إبراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية 2018.2017

قال الله تعالى:

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلاّ ماعلّمتنا إنّك أنت العليم الحكيم "

(البقرة: الآية 32)

الملخص:

الكلمات المفتاحية : الحركات الاحتجاجية ،الشباب،الإدماج المهني،البطالة ،المجتمع المدني ،المواطنة.

عالجت هذه الدراسة ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر التي زادت حدتها في الآونة الأخيرة، والتي مسّت مختلف القطاعات ،كالتعليم والصحة وأيضا الشغل إذ احتج الشباب الذين يشغلون مناصب في إطار العقود مطالبين بالإدماج .و قد اعتمدنا في اختيارنا لمجتمع البحث على العينة الثلجية مع إجراء مقابلات مع الشباب المحتج . ساعدنا ذلك على تشخيص أزمة الاتصال الكامنة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني. كما بينت الدراسة الميدانية الشرخ الكبير الذي ساهم في الانفلات الأمني والاجتماعي، خاصة مع تدهور الوضع في الدول المجاورة. تمكنا من خلال الدراسة العامة للموضوع ، أن المفهوم الحقيقي للمواطنة والمجتمع المدني لم يتأسس من رحم المجتمع بل بقي مجرد مفهوم جاهز يتم استخدامه متى دعت له الحاجة النفعية لتغطية الهوة بين المواطن و السلطة . كما أن فئة الشباب وجدت في الحركة الاحتجاجية فرصة لطرح مطالبها و كل انشغالاتها .و قد ساهمت وسائل الاعلام و الاتصال التكنولوجية الحديثة في اتساع الهوة بين التنظيم الرسمي و اللارسمي في المجتمع وأدت إلى تشكل مجتمع يسيّر عبر النت

Le résumé:

Mots clés:

Les mouvements de protestation- les jeunes- l'insertion professionnelle- le chômage- la société civile- la citoyenneté.

Notre étude a traité le phénomène des contestations en Algérie qui s'est accentué ces derniers temps et qui a touché plusieurs secteurs comme l'enseignement, la santé et le travail aussi. C'est surtout les jeunes qui occupent des postes par contrat qui revendiquent leur intégration dans le monde du travail.

Nous nous sommes basée dans le choix de l'échantillon de notre recherche sur des entretiens avec des jeunes protestataires, ce qui nous a aidée à personnifier la crise de communication existante entre le pouvoir politique et la société civile. Notre étude sur le terrain a démontré les causes de l'échec de la sécurité civile et sociale surtout avec la détérioration de la situation dans les pays voisins. Nous avons pu grâce à cette étude générale du sujet attester que le véritable sens de la citoyenneté et de la société civile ne s'est pas instauré de la société mais il est resté un simple concept prêt utilisé quand cela est nécessaire et quand le besoin pragmatique survient pour couvrir le grand creux entre le citoyen et l'état. Aussi, les jeunes ont trouvé dans ces mouvements de protestation une occasion pour exprimer et soumettre leurs revendications et leurs préoccupations. Par ailleurs, les moyens d'information et de communication technologiques modernes ont contribué à élargir le creux entre l'organisation officielle et non officielle dans la société et a mené à la constitution d'une société gouvernée par l'internet.**Summary:**

keywords:

Protest movements, youth, occupational integration, unemployment, civil society, citizenship.

This study addressed the phenomenon of protests in Algeria, which has intensified in recent times and touched various sectors, such as education, health and labor, as young people holding positions in the framework of contracts protested asking for professional integration. We have chosen to do research on the protesters, which helped us to diagnose the latent communication crisis between the political power and civil society. The study also showed the great rift that contributed to the social and security chaos, especially as the situation in the neighboring countries deteriorated. Through the general study of the subject, we realized that the true concept of citizenship and civil society was not founded from the womb of society, but remained a concept ready to be used when needed to cover the gap between citizen and power. The youths also found the protest movement an opportunity to raise all their demands and concerns. Modern media and communication have contributed to the widening gap between formal and informal social organization and have led to the formation of a society that is controlled by the Internet.

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة عامة .....أ

1-تحديد الإشكالية 5

2-فرضيات الدراسة 6

3-أهمية موضوع الدراسة 6

4- أهداف الدراسة 7

5-الإطار المفاهيمي 7

6- الدراسات السابقة والمشابهة 14

7- المقاربة النظرية 18

الفصل الأول : المشاركة السياسية آلياتها و أهميتها

1-مفهوم المشاركة السياسية 22

2-المشاركة السياسية و الإقتراب المفاهيمي 26

3-أهمية المشاركة السياسية و أشكالها 28

4-مستويات المشاركة السياسية 31

5-خصائص المشاركة السياسية ومراحلها 32

6-أقسام المشاركة السياسية 34

7-دوافع المشاركة السياسية 35

8-فواعل المشاركة السياسية 36

الفصل الثاني: التنظيم النقابي التغيير والتطور

1-كرونولوجيا العمل النقابي 41

2-بداية الظهور النقابي 44

3-التعريف بالنقابة 45

4-أساليب النضال النقابي 47

5-تنظيم وهيكلة النقابات العمالية 49

6-وسائل التنظيم النقابي 50

7-النقابة العمالية وتصنيفاتها 53

8-مهام النقابات العمالية 54

9-النقابة في التاريخ العربي الإسلامي 55

الفصل الثالث :الحركة النقابية في الجزائر

1-النقابة في الجزائر 58

أ-النقابة في الفترة الإستعمارية 58

ب- النقابة أثناء الثورة التحريرية 59

ج- النقابة العمالية في الفترة الأحادية 62

د- النقابة العمالية في الفترة التعددية 64

الفصل الرابع: الحركات الإجتماعية الأسباب والآثار .

1- تحديد الحركات الإجتماعية والإحتجاجية 69

2- مفهوم الحركات الإجتماعية 78

3- تاريخ الحركات الإجتماعية 84

4-السياقات النظرية المفسرة لصعود الحركات الإجتماعية 93

5-أسباب الحركات الإجتماعية أو الإحتجاجية 97

6-خصائص الحركات الإجتماعية .....99.

7-مراحل تطور الحركات الإجتماعية 101

الفصل الخامس : الحركات الإجتماعية ورهان المجتمع المدني في الجزائر

1-الحركات الإجتماعية في الجزائر 108

2-أهم الأحداث الإجتماعية في الجزائر 112

3-الحركات الإجتماعية الإقتصادية 118

4-مميزات الحركات الإجتماعية 125

5-الجزائر ورهان المجتمع المدني 126

6-مؤسسات المجتمع المدني 129

الفصل السادس :الجانب الميداني

1-نوع الدراسة وطبيعتها 134

2-منهج الدراسة 135

3-تقنيات البحث. 135

4-مجالات الدراسة 136

5-العينة المعتمدة 137

6-التحليل السوسيولوجي 138

أ-التنظيم النقابي 138

-محور التنظيم النقابي والثورة التقنية 138

-محور النقابة والفضاء الإجتماعي 139

- محور العمل النقابي والإحتجاجات 141

ب-عمال الإدماج المهني 144

-محور عقود العمل وبداية التهميش 144

-محور الإحتجاج والتعامل مع النقابات 161

-محور الإحتجاج والفضاء العمومي 163

7- نتائج الدراسة من خلال الفرضيات 188

الخاتمة 190

قائمة المراجع..... 193

الملاحق 208

تقدير و عرفان

أشكر "الله العظيم " و أحمد ه على نعمة العلم وعلى توفيقه لي لإتمام هذا العمل، أحمده وأشكره على كل نعمه العظيمة التي لا تعد و لا تحصى ...

كما أتقدم بأسمى عبارت الشكر والعرفان والتقدير للدكتور "بوزيدي الهواري" على كل نصائحه القيمة وتوجيهاته لإنجاح هذا العمل ،فشكرا جزيلا له .

كما أتقدم بكل عبارت التقدير و الشكر لكل أساتذتي الكرام " الدكتور " عبد العزيز بن طرمول" الدكتور "مرقومة منصور" الدكتور " محمد سعيدي" والدكتور " بوعناني إبراهيم إلى الباحث " مرابط عبد القادر " و" الدكتور "مولاي الحاج مراد " ،

إلى السادة مديري الوكالة الولائية والجهوية للتشغيل بمستغانم وعمالها .

إلى كل أساتذة نقابة UNPEF.

إلى رئيس التنسيقية الولائية لعقود الإدماج المهني و إلى كل عمال الإدماج المهني و إلى كل المبحوثين.

أشكر كل من ساعدني لإتمام هذا العمل .

إهداء

إلى فرحة حياتي ، "أمي" العزيزة و"أبي" الحنون فلولا مساندتهما لما إكتمل هذا العمل حفظهما الله ورضي الله عنهما وجعلهما في المقام المحمود في صحبة خير الأنام سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وأزكى سلام.

إلى كل إخوتي "خديجة" و " حمزة" و " عبد الله" "سهام"

إلى صديقتي " مداني فواتيح صافية " .

إلى كل طلبة العلم أين ماكانوا وحيث ما وجدو أدعوا الله القدير لي و لهم بالتوفيق و النجاح.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لطالما عمل الفلاسفة والمفكرون على التنظير لمجتمع مثالي رفيع المستوى، يتكون من أفراد فاعلين إيجابيا ، يعتمدون على تبادل الأفكار والخبرات، وذلك بإرساء العديد من القيم كالإحترام ، والتواصل الإيجابي ، والتعاون والتنظيم ... وغيرها من القيم التي تساعد على تعزيز مكانة الفرد في مجتمعه بإعتباره عنصرا مهما في تكوين الجماعة التي ينتمي إليها ، وهذا ما تضمنته كتابات أفلاطون في إهتمامه بالمدينة الفاضلة المؤسسه على قاعدة صلبة وهي الإنسان، مهما كانت مرتبته أو جنسه أو سنّه أو وظيفته...، الفضيلة من كل ذلك أن يكون واعيا ، وراقيا، ومسؤولا،على المستوى الأخلاقي والعلمي ، بأتم معنى كلمة "الفاضلة".

ليس أفلاطون فقط ؟ بل العديد من الفلاسفة الذين أدلو بدلوهم في هذا المجال كالفارابي و توماس مور وغيرهم... ممن حاولوا أن ينظّروا لمجتمع يقوم على أساس إحترام نفسه وإحترام غيره ليعمّ السلام "المنشود" ثم تطورت الفكرة بشكل أكثر واقعية مع منظّري العقد الإجتماعي مع كل من "توماس هوبز"(1588-1679) و"جان جاك روسو"(1712-1778) و" جون لوك" (1632.1704)، فمع هؤلاء برزت معان جديدة ودخيلة آنذاك في المجتمعات الأوروبية والتي إنتقلت قيمها إلى كل أنحاء العالم حيث برزت آلية جديدة في مفهوم السلطة وهي آلية سنّ القوانين وتطبيقها عن طريق توكيل الشعب "السلطة " إلى "جماعة حاكمة" هذا ما جعل "هوبز" يتأكد من أن "السلطة" هي الشيء الوحيد الذي يقف بيننا وبين العودة إلى الهمجية و"جون جاك روسو" الذي أحكم الربط بين العناصر المؤسسة للكائن الإصطناعي الذي هو "المجتمع المدني" "الإرادة العامة "و"العقد" وثالثهما الصادر ضرورة عنهما ،وهو" السيادة" والمقصود به، على وجه الدقة ، سيادة الشعب .وهنا تكمن أصالة نظرية" روسو" في أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد وجودا مشروعا إلا " صاحب سيادة " وحيد (souverain/sovereign) ألا وهو الشعب من حيث هو جسم متحد وواحد [1]

" جون لوك" هو الآخر يرى بأن الغرض من "الدولة "هو الحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل ،ومن ثم فإن الحكومة لا يجوز أن تكون "تعسفية ". وهذا يقسمها إلى" تشريعية" و"تنفيذية" و"إتحادية "، وأكد على أن الأفراد في حالة طبيعية ليسو قادرين على أن يحمّلوا الجميع على إحترام حقوقهم الطبيعية ولا يستطيع بمجهودهم الخاص حماية ما يعود إليهم أي حماية ملكيتهم لهذا إتفقوا في ما بينهم على إقامة حكومة تلزم الناس بالمحافظة على "إحترام حقوق الجميع" .

1 جون جاك روسو ، تر: عبد العزيز لبيب ،طب1، في العقد الإجتماعي أو مبادئ القانون السياسي بيروت ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،المنظمة العربية للترجمة ، 2011 ،ص97

وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى "عقد" يفرض عليها. بعض الشروط والإلتزامات [2] وفي هذه اللحظات التاريخية الحاسمة بدأ ميلاد مفاهيمي – يفرض نفسه– لكل من الدولة، والسلطة ، والسيادة ،والقانون ، الحرية ،...إلخ .–وهذا ما سنتطرق إليه في محتوى عملنا و بالتفصيل – .[3]

رغم الكثير من المحاولات في إرساء مفاهيم حول العلاقة بين الدولة / الشعب أو الحكومة / المواطن ، وأيضا إنتاج نظريات مفسّرة لهذا" العقد" ومحاولة تبسيطه و تعديله لم يمنع من ظهور ثوارات و إحتجاجات رافضة لأي شكل تعسّفي بخرق العقد المنصوص عليه ، المؤدي إلى ظهور شكل جديد من التنظيمات يسمى "بالنقابة" تعمل على الدفاع عن حقوق الأفراد داخل الحيّز الإجتماعي ، خاصة مع ظهور وتطور الصناعة وظهور شكلين من النظام الإقتصادي الذي ساهم في إنتاج نظريات متنوعة ومتناقضة بين النظامين ، ماجعل التنظيمات النقابية تنشط في هذا المجال من أجل المطالبة بحقوق الأفراد و المناهضة ضد التعسف والإبتزاز الممارس ضدهم في ظل سيطرة الرأسمالية المتوحشة. وكأن كل الثورات التي تحدث والإضرابات تتم في إطار قانوني معروف لدى الطرفين .

ونجد أن إحتجاجات "ماي 1968" الواقعة في أوروبا تسببت في أزمة نظرية ومفاهيمية وقانونية جديدة ،إذ تمّ شل الجامعات من طرف الطلبة دون أن تكون لهم رخصة في ذلك ودون أن تؤطرهم أي جمعية أو نقابة أو جهة رسمية . لم يكن عاما عاديا في كل تاريخ القرن العشرين ، ولم تكن هناك أدنى بادرة تمرد رغم أن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان يبدو راسخا إلى أبعد الحدود . فجأة إشتعل العالم بالحلم وكان الطلاب هم النار والنور إلتحموا بالشارع لينطلق صوت جيل جديد يعلن رفضه لكل شيء : الإستبداد ،القهر،الإستعباد ، التوحش الرأس مالي ،النفاق الإجتماعي و الجمود العقائدي ... ومن مكسيكو سيتي وبيونس آيرس إلى براغ مرورا بباريس دفعت فكرة البحث عن الغد الأفضل للأجيال إلى الحلم الثوري، وكانت حركة "ماي 68 " العالمية ، إجتماعية وثقافية وسياسية في آن معا أعلنت صراحة " أن لا مصلحة لها في إستلام زمام الدولة" ،ثورة أطاحت بالنفاق الإجتماعي والأخلاقي والسياسي الذي ساد الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد نظّر لها العديد من المفكرين من بينهم "آلان توران " [4]. خاصة مع إنتشار الخطاب السياسي العالمي المطالب" بحقوق الإنسان والحق في ممارسة الديمقراطية " . لذا أصبحت الحركات الإحتجاجية تؤرق صانعي القرار .

---

2 م،س،ص16.

4حسام وهاب ،يوسف الكلاخي ،قراءة في ثورة ماي 1968 الطلابية ،20 نوفمبر 2015.أطلع على الموقع 2016/05/05 ،00.24،

https://modernitysite.wordpress.com

هذا ما حدث آنذاك في أوروبا ،في حين أن دول العالم الثالث كان البعض منها مستقلا عن السيطرة الإستعمارية والبعض في طريقه لذلك . أما الدول العربية فكانت مهتمة بإعادة بناء هيكلتها الإقتصادية والسياسية والأمنية ، وحدوث بعض الإنقلابات لبعض الرؤساء العرب ،إلى هنا سارت الأمور بشكل عادي ، حتى حدث إنفجار جماهيري ضد ما يسمى بالإستبداد والتعسف الممارس من طرف الدولة ضد الشعب هذا الإنفجارالذي سمي بـ " الربيع العربي " الذي شلّ كل مؤسسات الدولة وقلب كل الإحتمالات رأسا على عقب وأطاح بكل القيادات والأنظمة التي كانت تقبض بيد من حديد (تونس،مصر، ليبيا ،اليمن،سوريا ...) .

الدولة الجزائرية بإعتبارها الحالة المدروسة كانت قد شهدت أزمة عنيفة في التسعينات بعد تصادم الدولة مع الجماعات الإسلامية ، ودخول الجزائر في دوامة من العنف و الفوضى التي شهدتها البلاد ما يقارب عشر سنوات ، ولكن بعد تطبيق برنامج "الوئام المدني " الذي سنّه الرئيس الحالي "السيد عبد العزيز بوتفليقة" وظهور الجمعيات والنقابات التي عملت كوسيط بين المواطن والحكومة ، خاصة مع الإضرابات المتكررة التي مسّت تقريبا كل القطاعات ،إلى سنة 2010 أين برزت ظاهرة فريدة من نوعها وهي ظاهرة الإحتجاج التي قادها مجموعة من الشباب دون أي تأطير نقابي أو جمعوي، وجاءت هذه الإحتجاجات موازية لما كان ساريا في الوطن العربي – الربيع العربي – ثم إستمرت هذه الإحتجاجات في وسط عمال الإدماج المهني خاصة فئة خريجي الجامعات الذين طالبوا بمجموعة من الحقوق أبرزها إدماجهم في مناصب دائمة .

وسيتم عرض خطة لشرح تفاصيل بحثنا . فبالإضافة إلى المقدمة التي حددنا خلالها الإطار العام للبحث ،إنطلاقا من الدراسات السابقة لوضع البحث في الإطار العام للبحوث السوسيولوجية حول الموضوع محل الدراسة ،مامكننا من تحديد الإشكالية وصياغة الفروض ثم عرض المنهجية المستعملة في البحث بشقيه النظري والميداني .

والفصل الأول تطرقنا من خلاله إلى المشاركة السياسية وذلك بتحديد أهميتها ،ومستوياتها، وخصائصها ،أما الفصل الثاني عرضنا التنظيم النقابي وأهم التغييرات والتطورات التي مست النقابة كتنظيم ،وحاولنا التركيز على العمل النقابي في الجزائر والتفصيل فيه.أما الفصل الرابع تطرقنا فيه إلى الحركات الإجتماعية في الجزائر، موضحين أهم الأحداث وأسبابها وبالإعتماد على أهم النظريات المفسّرة وفي الفصل الخامس وضّحنا أهمية المجتمع المدني و وضرورة تفعيل قنوات الحوار و إنتاج مواطنة فاعلة .

أما الفصل السادس فقد تناولنا فيه نوع الدراسة والمنهجية المعتمدة والتقنيات . وخلصنا بالتحليل السوسيولوجي ومناقشة الفرضيات وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة تتبع بقائمة للمراجع والمصادر التي إعتمدت في البحث النظري خاصة، وكل ما تعلق بالأدوات المنهجية .والوثائق الدلالية للدراسة التي أدرجت في الملاحق .

1- الإشكالية:

لقد أعتبرت الحركات الإجتماعية إستجابة عقلانية لمواقف جديدة في المجتمع على إعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والإجتماعية ،وتوفير ظروف حياتيّة أفضل مما هو قائم الآن. ومن هنا تعتبر هذه الحركات **"قوى ضغط"** لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم، ولتجاوز التناقضات التي يعاني منها المجتمع سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو حتى في المجال الثقافي .

لذا يرتكز بحثنا على ظاهرة "الإحتجاجات" أو الحركات الإجتماعية – وحسب ما إطّلعنا عليه من الدراسات وجدنا أنها تحمل نفس المضمون ، وإن كانت تختلف في الصياغة – التي أصبحت أمرا مقلقا وشائعا فبمجرد أن يكون هناك قرارا أو تعليمة ليست في صالح الجماعة الإجتماعية يخرجون في حركة إحتجاجية رافضين إيّاها ، بالإضافة إلى مطالب مشروعة أقرّها الدستور والقوانين المنظمة له مثل: السكن والشغل والحق في التعليم الجيّد ،والحق في الأجر ...إلخ ، ومن مميزاتها أنها تكون خارجة عن إطار الدولة ولا يخضع لسيطرتها ، وبعيدة عن أي تنظيم سياسي ، فهل نحن أمام ظاهرة في إطار المجتمع المدني! خاصة وأن هذا الأخير يعتبر مجالا مفتوحا للحرية والعمل المستقل للمواطنين في المجتمع ، وخاصة في ظل إنتشار الإنترنيت التي إعتبرها الكثير " حركة إجتماعية" جديدة وليس مجرد وسيلة لنشر الحركات الإجتماعية وهذا ما أظهرته إحتجاجات عمال الإدماج المهني خاصة فئة خريجي الجامعات والتي بدأت بإحتجاج متفرق عبر الولايات في شهر جانفي 2010 لتظهر بقوة في العاصمة الجزائرية . إذ تواجه الحركات الإحتجاجية مشكلة كبرى تتمثل في بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع إحتفاظها بقيمتها الأساسية إذ نجد أن التجربة العلمية لعدد من هذه الحركات أثبتت مدى قدرتها على التأثير داخل المجتمع .

لذا يمكن أن نلّم بمجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في :

- **ما هي الأسباب التي أدت إلى إنفلات الحركات الإحتجاجية عن أي تنظيم رسمي كالنقابات والجمعيات؟ من يقوم بتنظيم هذه الإحتجاجات ؟ وكيف ؟ ،كيف تقوم الدولة بإعتبارها مجتمعا منظم سياسيا بمعالجة مطالب المحتّجين ؟**

- **وإذا كان الجميع يرى أن هذه بدايات تبلور المجتمع المدني ، فما هي التصورات الأولى لذلك؟ وكيف يتم تبنيها ؟**
- **كيف يمكن أن تتشكل هذه الإحتجاجات؟ وكيف تعالجها الدولة؟ وكيف أثرت على علاقة المواطن بالسلطة السياسية؟ وكيف يمكن التعامل مع المجال العام ومعالجة مطالبه ؟**

وإنطلاقا من هذه الأسئلة الفرعية تمكنا من صياغة **السؤال السوسيولوجي الأساسي** للبحث في ما يلي :

- **كيف ظهرت وتطورت الحركات الإحتجاجية في إطار الإدماج المهني في المجتمع الجزائري ؟**

2- فرضيات الدراسة :

إن هذه المتابعات أفادتنا في صياغة الفرضيات الرئيسية التي يمكن إعتمادها قاعدة للخوض في هذا البحث حتى نصل إلى إجابات عن التساؤلات المطروحة سابقا . وتتمثل هذه الفرضيات في ما يلي :

- تؤثر الحركات الإحتجاجية على القرار السياسي ،وتدفع النظام السياسي إلى إيجاد حل لها بدل قمعها.

-شكلت وسائل وتقنيات الإعلام والإتصال (خاصة الإنترنيت) دافعا مهما في تشكيل الجماعات الإحتجاجية لدى العاملين في إطار الإدماج المهني .

3- أهمية موضوع الدراسة :

من خلال مشكلة الدراسة التي تم من خلالها عرض أهم تغيرات الوضع الراهن للحراك الإجتماعي في الجزائر من خلال السياق العام ، وعرض أهم التغييرات الجذرية وإنطلاقا من كل هذا تبرز أهمية موضوع الدراسة التي تنتهج الوصف و التشخيص لظاهرة الإحتجاجات في الجزائر .

هذه التساؤلات لم تأت من فراغ ،بل كانت نتيجة متابعة مستمرة لتطور هذه الحركات و تفاقمها منذ بداية 2010 في الجزائر، وما زاد رغبتنا في التعمق فيها هو إنتشارها على مستوى واسع في الكثير من مناطق العالم- العربي خاصة -كما أنها ظاهرة مفاجئة لا يمكننا تتوقعها ، ولا أن نترقب حدوثها، فقد سبق وأن شهدت الجزائر هذه الحركات وبشكل عنيف في التسعينات فرغم ما نتج عنها من إنفتاح ديمقراطي وإقتصادي إلا أنها تسببت في حصيلة كبيرة من الضحايا والخسائر المادية .

4- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في تشخيص واقع الحركات الإحتجاجية في الجزائر ،وماهي أهم الأفكار والمطالب التي تتبناها، هذا ما يجعل موضوعنا يعالج مشكلة آنية ملّحة لأن مناقشة الإحتجاجات في الجزائر وإن طرحت من قبل لازالت محل إهتمام الباحثين، كما يهمنا كثيرا أن نعرف حيثيات هذه المشكلة وأسبابها في طرح سوسيولوجي محض وسنقف عند الكثير من النقاط في محتوى بحثنا.

كما سنهتم بإبراز أهمية الدراسة و أهم نقاط تأثيرها على صناعة القرار للنظام السياسي وكيف نتعامل مع هذه الإحتجاجات وما هي الإختلافات الموجودة بينها.

5- الإطار المفاهيمي :

سنعمل من خلاله على تحديد مصطلحات الحقل المفاهيمي المرتبط بالنسق الإجتماعي و الإقتصادي للظاهرة المدروسة من جهة ، ومن جهة أخرى نتطرق للمفاهيم المحيطة بالإحتجاجات ، و سنبيّن الفرق بينها وبين الكثير من المفاهيم التي تكاد تتقاطع معها وذلك على مختلف المستويات الإقتصادية ،الإجتماعية ،الثقافية ، والسياسية .

وسيكون لهذا المستوى المنهجي الأثر الواضح في فهم الواقع الإجتماعي الذي تتطور فيه الحركات الإحتجاجية وربطه بالمرجعية النظرية من خلال النظريات التي تناولت بالدراسة والتفسير الظاهرة الإحتجاجية.

وفي موضوعنا هذا نجد العديد من المفاهيم التي تبدو قريبة من بعضها البعض، لكنها تحمل في طيّاتها إختلافات في المعنى وهذا ما سنلاحظه ،كما أننا سنتناول بعض المفاهيم بشيء من التفصيل في المتن ،وبالتالي المفاهيم التي سنعرضها الآن ستكون تمهيدية وحصرية للموضوع محل الدراسة .

- مفهوم الحركات الإحتجاجية :

"سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وبإقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد."[1] (تشارلز تيللي:1929،2008) .

1 Charles Tilly, “Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances," Berkeley Journal of Sociology ،1994

بعض الوقائع السياسية أو القرارات ندفع المواطنين للتعبير عن رأيهم ،سواء بالموالاة أو المعارضة ،نجد على سبيل المثال لا الحصر قرار مشاركة بلد معين في الحرب ،اﻭ قرار فرض الضرائب ، أو فرض سياسة معينة كل هذا يدفع في الكثير من الدول المواطنين لإستخدام الشارع للتعبير عن رأيهم .

ويعدّ"هربرت بلومر" (1987.1900) أحد العلماء البارزين الذين أسهموا في توضيح معنى هذا المصطلح في إطار السلوك الجمعي ،وهو يعرّف الحركة الإجتماعية بأنها مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة . وهي تصدر أساسا عن حالة من القلق ،وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا على الحالة السائدة ومن الرغبات والآمال التي تصبو إلى تخطيط نظام جديد .وكلما نمت الحركة الإجتماعية، إكتسبت شكلا أكثر تنظيما وإنطبعت بتقاليد مميزة .كما تتميز بقيادات مستقرة .وبتدرج واضح في الوظائف ويصبح لها مجموعة من القيم والقواعد الإجتماعية[1] حيث تستعمل عبارة" الحركات الإجتماعية" في معان مختلفة جدا .فغالبا ما تستعمل في معنى وصفي محض ،وتشير إلى العمليات الأكثر تنوعا : الحركات النسائية المناضلة من أجل تحرير المرأة والمطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام ،والمطالبين بتحريم بعض المنتوجات ،إلخ ... وفي معنى آخر ، تزعم أنها تصبغ الجوانب الأكثر فرادة والأكثر خلقا " الديناميكية " من الحياة الإجتماعية – التي ندركها في قدرتها على التعبئة والجمع وفي قدرتها على التجديد والخلق .هذان المنهجان ليسا غير قابلين للتوفيق بشكل جذري ،لكن المفهوم الثاني للحركات الإجتماعية لا يخلو من طموح تعميمي،هو مصدر لكثير من الغموض .يتم أحيانا تحليل الحركة الإجتماعية بتعابير كلية بإعتبارها نتاج " القوى الجماعية" ، وأحيانا أخرى بتعابير " فردية" بإعتبارها نتيجة لتركيب الأفعال والأحاسيس والإستراتيجيات الفردية . و يمكن للحركة الإجتماعية أن تتشكل حول "مصالح" للدفاع عنها أو للسعي من أجل تقدمها .

إنّ تاريخ كل حركة إجتماعية يبدأ بمرحلة من التعبئة –أو التجميع يمكن أن يفهم تعبير التعبئة بمعنيين إثنين على الأقل . فكما يأخذها " كارل دوتش Deutsch Wolfgang Karl (1992.1912) مثلا "إنها تصف حالة إجتماعية متسّمة بتزايد الحركة الجغرافية (الهجرة الداخلية) والمهنية فضلا عن ذلك ، إنّ مجتمعا في طريق التعبئة يتسم كذلك بإنتقال أسرع للأفكار وإتصالات أكثر تكرارا، وأكثر عددا، حتى بين أشخاص ذات مستويات تراتبية متباعدة لم يكن لها حتى ذلك الحين ،إلا نادرا حظ اللقاء. و

1 محمد السويدي،علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1990،ص171.

هكذا فإن المجتمعات التي تكون على طريق التعبئة لها توجهات فردية ومتطرفة ، إن عددا معينا من الخيارات التي كانت مقبولة سابقا ،تبدأ بأن تصبح غرضا لقرار مشخصن " .

إن تعبئة المجتمع- في المعنى الذي إستعمله "دوتش" - يشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الإجتماعية لكن هذا الشرط لا يكفي .بل يقتضي كذلك أن يتحرر الأفراد من القيود وأن يطوروا قدرة تنظيمية يستطعون بفضلها تحديد أغراض مشتركة ووضع الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض موضع العمل التقليدية[1]

يستعمل "هيرشمان Hirschman Otto Albert "(2012.1915) التعبير الموفق جدا وهو " العنف اللامركزي" ليشير إلى هذه المرحلة . إن الإنتفاضات الفلاحية في القرن 17 أو 19 تقدم لنا أمثلة على ذلك . والهيجان الفلاحي في أميركا الجنوبية يعود إلى هذه الفئة نفسها من الظواهر .

ولكن في أغلب الأحيان لا تبرز من هذه التحركات حركة إجتماعية مع قادتها أنفسهم و أغراضها المحددة .ذلك لا ينفي كون الزعماء التقليديين أو القادة السياسيين على المستوى الوطني ، يستمرون بالتلاعب لمصلحتهم بهذه القوى غير المتناسقة والمبعثرة حتى أنهم يتوصلون إلى التفاهم معها عبر توزيع ماهر لفوائد خصوصية —كما تبين ذلك بعض الدراسات المتعلقة بالسلوك الإنتخابي لزعماء الأحياء الهامشية للمدن الكبرى في أميركا اللاتينية . إنّ التكهن الذي يسمح للمراقب إنطلاقا من مؤشرات حول العنف اللامركزي في البيئة الريفية أو المدنية بأن يقدر جديا ما إذا كانت الثورة ستنشّب أم شائك ؟ ، فهل يقتصر الأمر على ضيق عارض ؟ أم المقصود أن ثمة " حركة إجتماعية " حقيقية هي في طريق التكوّن . [2]

بعد تفحص ظواهر مثل الإحتلال غير المشروع للأراضي أو للأبنية ،أو الإضطرابات التي يحتّج بواسطتها الأفراد ذوي التنظيم الضعيف ضد الوضع الذي وضعوا فيه ويجدون عبر تحركاتهم لوضع نهاية له ،فلنتوقف عند العملية التي تشرع بواسطتها مجموعة واعية نسبيا لمصالحها وحائزة.

على الوسائل التي تسمح بسماع صوتها والقادرة على الوصول إلى مركز القرار، بتغيير الإطار القانوني أو التنظيمي الذي يضايقها أو يعاكسها . ومن خلال المثل الشهير للعمل الذي قاده دعاة التبادل الحرّ والذي وصفه " توكفيل Tocqueville " (1859.1805) في الجزء الأول من كتاب" الديمقراطية في أميركا " ، يمكننا أن نكتشف السمات الأساسية لهذا النوع الثاني من

1-غي هرميه وآخرون ،تر: هيثم اللمع،معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية (عربي —فرنسي-إنكليزي)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان ، 2005، ص270.
2 ن ، م ، ص 273.

"الحركات الإجتماعية " يقصد بذلك تجمع ، نشأ بعناية بعض المواطنين المقتنعين بأنه من مصلحة الجمهورية الفتيّة وبشكل خاص من مصلحتهم الشخصية بالذات دون شك ،أن يسمح بدخول البضائع الإنكليزية ،دون السعي إلى حماية الصناعات الأميركية بواسطة الرسوم الجمركية المانعة . إهتم هؤلاء المواطنون بتعميم هذا الرأي عبر الصحف عقدوا مؤتمرات وأرسلوا مندوبين إلى المرشحين لمركز الرئاسة . يشير "توكفيل" إلى عدم وجود دعوة " للعصيان" في تحركهم . إنهم " مواطنون طيبون" يثيرون تدعيما لطروحاتهم ، المبادئ الأكثر شرعية ، ويؤكدون نيتهم في الإحترام الدقيق للمؤسسات كل ما يطلبونه هو أن تلغى التدابير التشريعية والتنظيمية التي تعطل حرية التجارة .[1]

إنّ أسلوب هذه الحركات إستراتيجي . فقد حدد قادتها لأنفسهم هدفا معينا ومحددا نسبيا ويسعون للوصول إليه مع إحترامهم " لقواعد اللعبة " . إنّ مثل هذه " الحركات " تكون منظمة . وبالفعل فهي تتشكل حول أغراض صريحة . وأكثر من ذلك فهي موجهة أيا يكن أسلوب القيادة الذي يطبّق فيها . ويظهر فيها تمييز معيّن بين القادة و المنقادين و بين جمهور المنتمين ،أكانوا منتسبين أم مجرد تابعين ،ومكتب القيادة أو المندوبين . من جهة ثالثة ، فهم يضعون موضع العمل موارد مادية ورمزية ليست فعّالة إلا بعد أن يتم التنسيق بينها بطريقة منظمة .

وكذلك الأمر بالنسبة لنقابات المعلمين ، الذين يكونون عرضة للشك بأنهم يتحركون لدوافع " مهنية فئوية " على الرغم من أنهم يهتمون كثيرا بالتدثر في الإعتبار المرتبط بمهمتهم النبيلة .

مما لا شك فيه أن "مهاتما غاندي " (1869.1984) نفسه كان متنبها إلى أقصى حد لكل ما يتعلق بتكتيك حركته وبتحديد أغراضها وتعليلها. حيث كان يدعو لقيم " اللاعنف وحب الإنسانية وإلى حد ما كل حياة" تشكل في آن معا مطلقات ومراجع كونية ،إنّ الحركة الإجتماعية مثل الغاندية هي حركة دينية[2] ، صحيح أن هذه الحركة أدت إلى نتائج سياسية و إجتماعية .وساهمت بصوغ الهوية الوطنية الهندية وهدمت نظام التجمعات الطبقية .ولكن ليس ثمة مجال للمفاجأة، إذ أنّ ظهور الحركات الدينية ،مع الأزمات التي طبعت تاريخها ،لم تتخلف أبدا عن التأثير في توازن المجتمعات التي تمت فيها هذه الحركات ، ومن خلال التقريب بين الحركات

[1] غي هرميه وآخرون، م ،س،ذ. 272.269ص.

2 غي هرميه وآخرون، م ،س،ذ. 272.269ص.

الإجتماعية والحركات النبوية نجد أنفسنا مدفوعين إلى الإشارة إلى نوعين من الظواهر المتميزة تماما عن هذه الأخيرة الأول تتعلق بآثار التعارض والقطيعة المميزة للنبوة والثانية تتعلق بآثار التماسك والتكامل بذات الأهمية[1]

لكي ندرك إلى أي حد يعتبر مفهوم الحركات الإجتماعية "غامضا "، يكفي أن نلاحظ أنه يشير إلى مجموعات الضغط كما إلى الحركات النبوية – الدينية – ، صحيح أننا نستطيع أن نجد لهذين النموذجين من التجمعات عناصر مشتركة . ذلك أنها تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة و بأنها تساهم في تغييرها.إنه تعريف غامض جدا كذلك ، ولكن يمكننا أن ندخل إليه بعض الدقة إذا ميّزنا مع "سملسر Smelser Joseph Neil "(2017.1930) أن الحركات الإجتماعية التي تسعى إلى تغيير القواعد، تختلف عن تلك التي تهدف إلى تغيير القيم ، إنّ الحركات الإجتماعية وبالتحديد أكبر الفاعلين والمعتمدين الذين يشكل نشاطهم الظاهرة البارزة التي هي الحركة الإجتماعية ، يتميزون في آن واحد بالنسبة للقواعد التي يساهمون في تغييرها.

وبالنسبة للقيم التي يحملونها .وبالفعل تتجسد أنظمة القيم على الأقل جزئيا في قوانين وأصول ، ولكي يكون النظام المعياري شرعيا فإنه يقوم من جهته على أفضليات من المفترض أن يؤمن تحقيقها .إن المواجهة بين مفهوم نفعي ومفهوم مثالي للحركات الإجتماعية هي إذن خادعة .ينبغي مع ذلك الإحتراس من تفسير رومنطقي ، يفسر تماسك الحركة الإجتماعية و إنطلاقها عبر ريادة قادتها وعبر ذاتية اليقين الذي يحركهم ،وعبر الفرادة الجذرية لرسالتهم .ومن الأهم مع ذلك تحاشي أي تفسير وحيد الجانب يقول بأن المشاركين في نفس الحركة الإجتماعية يمكن أن تحرك بعضهم دوافع هي بالأحرى مثالية ، وبعضهم الآخر دوافع هي بالأحرى نفعية أو بالأحرى رومنطقية .

إنّ تمييز "سملسر Smelser Joseph Neil "(2017.1930) " لا يمكن أن يؤخذ إذن بحرفيته .فضلا عن ذلك ،إن الحركات " الموجهة نحو القيم" لا تشكل كلا متجانسا تبدو أنّها من نفس العائلة ولكنها بقدر ما ترتبط بالتقاليد الدينية المختلفة ،فهي تتميز بوضوح إلى حد ما و أحيانا تصل إلى المواجهة الجذرية إن الإرهاب الروسي هو حركة إجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندي .الأول يلجأ إلى العنف ،والثاني يجعل من تنكره للعنف أحد مبادئه الأساسية . ومع ذلك يمكننا إكتشاف سمّة مشتركة بين كل الحركات " الموجهة نحو القيم" إنها المكان الراجح لليقين الذاتي حسب تعبير "ماكس فيبر " .

1 م،س،ذ،ص 273.

بناءا على هذه الملاحظة ، يمكننا أن نسمّي الحركات " الموجهة نحو القيم" ريادية charismatique " شرط أن تؤخذ "الريّادة "بالمعنى الذي أعطاها إياه" ماكس فيبر"(1920.1864) نفسه . في مقاربة أولى ، يمكننا إستعمال الريّادة للإشارة إلى التأثير الناتج عن الثقة بالنفس لرجل خارق تجاه جمهوره ومستمعيه .إنّ مصدر السلطة الريادية يوجد في اليقين الذاتي لمن يتمتع بهذه السلطة ف"غاندي" لا يشك برسالته . والمناضلون ضد الذرة يعرفون هم كذلك أن الطاقة الذرية هي الشر المطلق ،كما أن المناضلات في الحركات النسائية متأكدات من أنّ الإجهاض الإستنسابي هو حق مقدس وغير قابل للتقادم .

إنّ البعد الديني للحركات الإجتماعية يقوم على كونها تجسد بنسب متفاوتة ، ريادة يمكن أن تتحول إلى تعصب يمكن إدراك هذه المقومات بسهولة في " الديانات الدنيوية" التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين النازية أو البلشفية ، إننا نجدها أيضا في حركاته مثل حركة "الحقوق المدنية " في الولايات المتحدة ،خلال سنوات الستينات ،أو في أيامنا هذه في الفئات الأكثر راديكالية من المدافعين عن البيئة أو عن حرية المرأة .[1]

نلاحظها أيضا في حالة بعض الحركات التي تلجأ – على الرغم من أنها تعلن نفسها علمانية أو حتى ملحدة تماما– إلى جميع مصادر الريادة والإستبدادية والدوغمائية ،وما يلفت الإنتباه أكثر هو أننا نراها كذلك جيدا في حالة بعض الحركات التي تكون أغراضها صراحة مبتذلة ونفعية وهكذا ،فإن حرية حمل السلاح مدافع عنها في الولايات المتحدة بفعل مجموعة ضغط نشيطة جدا وكثيرة العدد ويرجع أن هذه المجموعة ليست مستقلة عن " لوبي" صانعي الأسلحة ولكن قدرتها على التطويع وعلى أن تصبح مسموعة ،تتعلق بشيء آخر غير قدرتها على تحريك بعض المصالح المحددة فهي مرتبطة بمطلب المواطن الذي عليه أن يكون دوما قادرا على أن يقيم عدالته وعلى الأقل أن يدافع عن نفسه إذا كانت هذه المطالبة بالإستقلالية والسيادة على الذات لم تؤخذ بالحسبان من قبل السلطات السياسية ،فإن بعض المواطنين يقدرون أن حقوقهم الأساسية تم التعرض لها ،ومع عدم الأخذ بالحسبان جميع الدوافع الأخرى يستطيعون أن يستعملوا في الدفاع عن هذه الحقوق شغفا دينيا بصورة خاصة إنّ المكوّن الديني حاضر ، على الأقل بطريقة كامنة ،في جميع الحركات الإجتماعية في هذه الفترة أو تلك من تاريخها ، حتى الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط في خدمة مصالح ضيقة جدا ، يستدعون طوعا قيما مقدسة . لا ينبغي دمغهم دائما بالخبث .ذلك ما توحي به " الحركة العمالية " في

[1] م،س،ذ ،ص 272

الديمقراطية التعددية للغرب الصناعي ، حيث تقوم النقابات ، بالطريقة الأكثر واقعية ،بالدفاع عن مصالح فئوية من المحتمل أنها ضيقة جدا .ساعية إلى المحافظة على الصلة بين إستراتيجية " النقابة المهنية " هذه وتراث من التحرر الراديكالي والأخوة الشاملة الأهمية [1]

الآن نفهم لماذا يتميّز عدد مهم من هذه الحركات " بالطوباوية" ،كما نرى ذلك جيدا في أمثلة الحركة الإشتراكية والحركات الوطنية . تقوم هذه الحركات على المطالبة بحقوق يقتضي الدفاع عنها أو الحصول عليها . هذه الحقوق مرتهنة لتجربة دينية ومنخرطة في تطبيق معين .إن المطالبة بالكرامة وتفتح الشخص تشكل ،إذا جاز القول الوجه العلماني للتطلع إلى الخلاص مما نستطيع أن نسميه مع "ماكس فيبر" "علم الخلاص ". لكن تعبئة الموارد الأدواتية والرمزية للتواصل إلى تحقيق هذه الحقوق يتطلب كذلك تنسيقا وتنظيما ربما سياسيا " للإرادات الطيبة " المتوفرة . وبقدر ما تكون مستبعدة إمكانية حصر تحليل الحركات الإجتماعية في التمييز بين " الحركات المعيارية " و" الحركات التقويمية " فهي على العكس تفترض مسبقا أن تتم معالجة التبعية المتبادلة بشكل واف . **أما إجرائيا فيمكن أن نقول أنّ الحركات الإحتجاجية عبارة عن سخط "للفاعلين الإجتماعيين" نتيجة صدور قرار ما لا يخدم مصلحتهم الخاصة والعامة ويتميز بالعفوية ،والمفاجأة ،و اللاتنظيم وفي بعض الأحيان يمارس بشكل عنيف .**

مفهوم الشباب :

يرى "مصطفى حجازي" أن "الشباب" هم الكتلة الحرجة التي تحمل أهم فرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله، كما أنهم في الآن عينه يشكلون التحدي الكبير في تأطيرهم وإدماجهم في مسارات الحياة الإجتماعية والوطنية والإنتاجية إنهم يشكلون العبئ الذي تضيق به السلطات ذرعا وتخشاه أيما خشية"[2]

فالشباب يحتاجون إلى عناية خاصة لإعتبارات كثيرة نذكر منها حسب "يوسف عنصر":

- خصوصية المرحلة العمرية للشباب وما تتميز به من تحولات في الشخصية والطباع والسلوك وغيرها للشباب حاجات متنامية يشترك في بعضها مع من هم أكبر منهم سنا لكن الأوضاع العالمية الجديدة ولاسيما تطور وسائل الإعلام والإتصال والتكنولوجيا الحديثة، أنتج لنا شبابا متطلعا ،كله شغف على ما هو جديد ومتطور وجذاب فكيف يقبل وضعية لاتوفر الأساسيات كالشغل والأمن والإستقرار وغيرها من الحاجات".

1 م،س،ذ ،ص 273

2-عبد الكريم مهور باشة،الدولة وتهميش الشباب في الجزائر،جامعة سطيف،**الباحث الإجتماعي** ، 10سبتمبر2010.

- إذا لم نهتم بالشباب ونتكفل بحل مشكلاتهم وتلبية حاجاتهم، فإننا نساهم في تعطيل طاقات منتجة أساسية في المجتمع اليوم وغدا[1]

فالدراسات تؤكد على أنّ الشباب هم أكثر الفئات شعورا بالولاء ويتحمسون للعمل في سبيله. وفيما يخص تحديد مرحلة الشباب تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات نجد الأمم المتحدة ولأغراض إحصائية تحدد من هم بين عمري(15-24 سنة) بأنهم شباب وهناك بعض الدول تحصرأعمار الشباب بين (12 – 35 سنة) حسب خصوصية المجتمع. وهناك من يرى" "أن مرحلة الشباب تمتد من الخامسة عشر إلى السادسة والعشرين ،وعند الضرورة يمكن أن تقسم هذه المرحلة إلى مراحل متدرجة كالتقسيم الذي ورد في دراسة" يوسف عنصر" على النحو التالي، مرحلة الشباب الأولى (تقع بين 15و18 سنة) ،ومرحلة الشباب الثانية التي تقع بين (19- 22 سنة) ، ومرحلة الشباب الثالثة تقع بين (23- 26 سنة). ولكن الباحثين في علم الإجتماع يرى أن فترة الشباب تبدأ حين يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص الذي يمثل مكانه الإجتماعي ويؤدي دورا أو أدوارا في بنائه، وعندما يتمكن الشخص من إحتلال مكانته ودوره في السياق الإجتماعي فإنّ الشخصية تبقى شابة طالما أن صياغتها النسقية لم تكتمل بعد وبالتالي فهم يعتمدون في تحديدهم فئة الشباب على الطبيعة والمدى لإكتمال الأدوار التي تؤديها الشخصية الشابة[2]

6- الدراسات السابقة :

لا ننكر وجود دراسات أكاديمية حول الحركات الإحتجاجية إلا أنّها لم تتطرق إلى بعض المتغيرات والعينات والتي تختلف من عمل إلى آخر وذلك لسببين ؟

أولا : توفر الدراسات فقط فيما يتعلق النقابات والإضرابات.

ثانيا : جدّة الظاهرة وإنتشارها الواسع خاصة مع " الربيع العربي" التي دفعت بالكثير للإهتمام بها وتحليلها .

لذا سنبرز أهم الأعمال حول موضوع الحركات الإجتماعية الجديدة على المستوى المحلي والعالمي في الجزائر و في العالم العربي ،والبحوث الأجنبية . كما سنقدم بعض الدراسات التي إهتمت بالحراك الإجتماعي التي ستساعدنا على فهم التمهيد

1 يوسف عنصر، مشكلات الشباب الجزائري : الواقع والتطلعات المستقبلية،**الباحث الإجتماعي**،عدد10، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2010.

2 بومعيزة السعيد ، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب : دراسة إستطلاعية بمنطقة البليدة** ، قسم الإعلام والإتصال ، دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2006.2005، ص117.116

الأولي لهذه الظاهرة "الإحتجاجات " ،إذا ما إستثنينا ما تمخض عن بعض الملتقيات التي تناولت الموضوع من خلال مداخلات الأساتذة والباحثين جامعيين للمعالجة ،أو على الأقل طرح التساؤلات حول الإشكالية المرتبطة بالموضوع

أولا:

على المستوى المحلي :

دراسة عبد العزيز رأسمال ،كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية:دراسة سوسيولوجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1993.

يحوي هذا الكتاب على ثلاثة فصول ، حيث إهتم في الفصل الأول بالتنظير السوسيولوجي و قراءته للحراك الإجتماعي،إذ طرح العديد من النظريات التي إستند عليها في تقديم قراءته.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الحراك الإجتماعي وإتجاهاته الكبرى ،حيث طرح بعض "النماذج الغربية "التي طبقت وأنتجت في هذه المجتمعات حتى ندرك التنوع والإختلاف الذي يفصل مجتمعنا عن المجتمع الغربي

في حين الفصل الثالث وهو الفصل الأخير من الكتاب كان عبارة عن دراسة ميدانية حاولت الإجابة عن الإشكال الأساسي المطروح : كيف يتحرك المجتمع الجزائري وما أثار ذلك على بناء شبكة العلاقات الإجتماعية ،من خلال مؤشرات ميدانية بسيطة كميا ،ولكن لها دلالة نوعية حسب الباحث .

ونجد أن عبد العزيز رأسمال قد ركز على العديد من المؤثرات الداخلية التي تساهم في هذا الحراك الإجتماعي ،لكن ما نلاحظه الآن أن هناك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي تعمل على تحريك المجتمع ليس هذا فقط بل أيضا الوسائل التكنولوجية التي أضحت هي المؤشر الذي يطغى في تحليلنا للحركات الإجتماعية في وقتنا الحالي .

دراسة عبد الناصر جابي ،الحركات الإحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير2011) ،الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،فبراير2011.

هذا الكتاب جاء لتقييم المرحلة التي شهدتها الجزائر مؤخرا بعدما قامت الحكومة الجزائرية بالزيادة في أسعار بعض المواد الأساسية ، مادفع بعض الشباب للخروج في إحتجاجات للتعبير عن غضبهم من هذا الإجراء ،وهذا ما حاول "جابي" التركيز عليه من خلال تقديم تحليلاته وملاحظاته في نقاط أساسية والتي تمثلت عناوينها في :

محاولات إحتواء، أحداث يناير2011، غياب الشعارات، وفي الأخير حاول جمع كل ما قدمه في عنصر هام بعنوان نقاط التشابه . رغم أن هذه ليست المرة الأولى التي يصدر فيها قرار الزيادة في الأسعار إلا أن الأحداث الخارجية – الربيع العربي- أصبح فزاعة تستخدم للتهديد في أي وقت ضد أي قرار لا يرونه مناسبا .

ثانيا

على المستوى العربي:

صدر عن دار الشروق ،عمان ،2010، كتاب ل معن خليل العمر بعنوان الحركات الإجتماعية ، وحمل في طياته خمس فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ، حيث جاء هذا الكتاب في ذروة الحركة الإحتجاجية في الوطن العربي .

في الفصل الأول حاول الإلمام بالحركة الإجتماعية منطلقاتها وأسباب نشوئها وكيفية أفولها ،ليعمل في الفصل الثاني على تحديد مفهوم الحركة الإجتماعية والتركيز على أهم التنظيرات التي صاحبتها أما في الفصل الثالث والفصل الرابع والفصل الخامس ركّز على السلوك الجمعي والنظريات التي فسّرته ثم الأنواع التي يرتكز عليها السلوك الجمعي .

الشباب والحركات الإجتماعية والسياسية، مؤلف صدر ل: إيمان محمد حسني عبدالله الهيئة المصرية العامة للكتاب،2012.

على خلاف بقية المراجع إهتمت الباحثة "إيمان محمد" بالحركات الإجتماعية والسياسية وعلاقتها بوسائل الإعلام هذه الأخيرة التي برزت كفاعل رئيسي في المجال العام،حيث توسط المنطقة الفاصلة بين الأطراف الرسمية من جهة و حركات الإحتجاج من جهة أخرى ، وبيّنت كيف ساهمت هذه الوسائل الإعلامية من صحف خاصة وإنترنيت و تلفزيونات في التعبير عن غضب و إستياء المواطنين المصريين . وهذا ما ركزت عليه فصول الكتاب الستة التي ركزت – بالإضافة إلى الإعلام وتأثيراته وأطره الإخبارية – على الخبرة المصرية في الإحتجاج قبل ثورة يناير 2011 وأيضا على الإدراك المتغير للشباب المصري في علاقته بنماذج الإحتجاج حتى ثورة يناير2011. وعلى المستوى العربي ، فنجد أن الكثير من الباحثين إهتموا بهذه الظاهرة وكتبو حولها خاصة البلدان التي مسّتها الظاهرة بشكل عميق.

ثالثا

الدراسات الأجنبية :

أما على المستوى العالمي فهناك العديد من الدراسات والبحوث التي إهتمت بالظاهرة بإعتبار أن هذه الظاهرة شهدت الشرارة الأولى لها في أوروبا ، لذا نجد أن من بين المهتمين بهذه الظاهرة " **تشارلز تيللي" في كتابه " الحركات الإجتماعية :1768.2004، ترجمه ربيع وهبة الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة 2005.** حيث يؤرخ في كتابه هذا لحقبة زمنية عرفت فيها أوروبا تغييرات إجتماعية كبيرة وعلاقتها بالسياسات التنازعية منذ عام 1500 ، مقدما تفسيرات متكاملة لظواهر عدة من قبيل إنعدام المساواة والعنف والصراع ،وهذه الإحاطة التاريخية ساعدته على تقديم براهين تاريخية وسياسية نظرية وتطبيقية على وجود شكل معياري قياسي للحركة الإجتماعية يمكن أن يتخذ كمقياس نقيس به العناصر اللازمة لتكوين حركة إجتماعية ناضجة أو مستوفاة للمواصفات.ليس هذا فقط بل شخّص العلاقة بين الحركات الإجتماعية ،والمجتمع المدني، والديمقراطية ،والدمقرطة، وسياسات العولمة وكذلك تأثير ثورة الإتصالات الجديدة وخاصة إستخدام الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني على وسائل التعبئة المختلفة مثل:" الحملة" و"المظاهرة "و"الإعتصامات" وغيرها ...من وسائل الحركة الإجتماعية . كل هذا تم تقديمه بشيء من التفصيل في سبعة فصول الفصل الأول تحدث عن الحركات الإجتماعية وإنعكاستها السياسية ،أما الفصل الثاني فركّز على إبتكار الحركات الإجتماعية ، والفصل الرابع إهتم بالحديث عن مغامرات القرن التاسع عشر أما الفصل الرابع فركز على التوسع والتحول في القرن العشرين للحركات الإجتماعية ليفصل دخولها القرن العشرين في الفصل الخامس أما السادس والسابع فإهتم بدمقرطة ومستقبل الحركات الإجتماعية .

La Voix et le Regard: sociologie des mouvements sociaux, Seuil, Paris,1974

حيث إهتم " ألان توران " بدارسة الحركات الإجتماعية معتبرا إياها " فعل موجه ثقافيا و تصارع إجتماعي يقوم به فاعل معرف من خلال وضعه المسيطر أو التابع داخل إمتلاك التاريخانية " حيث يؤكد على أن الهدف الذي تريد الوصول إليه هو تحرير الذات من الهيمنة التي يمارسها النظام على الفرد عبر تغيير العالم عن طريق العقل والتقنية والتقدم .

ويرى بأن الحركة الإجتماعية تتكون من خلال تأثيرها البالغ في الرأي العام ولا يمكن أن تتشكل فقط بالعمل السياسي والصدام ،حيث يمكننا من خلالها الدفاع عن هويتنا وإستقلالنا الذاتي و التحرر من السيطرة .

وحرصنا على الإطلاع الدائم على كل الأعمال الأخيرة من مقالات وكتب وأدبيات وبحوث علمية وأعمال نظرية تتعلق بمواضيع المجتمع المدني والمشاركة السياسية والمواطنة وكل ما يتعلق بموضوع بحثنا .

7- المقاربة النظرية :

في كتابه " الفضاء العمومي" كشف "هابرماس يورغن Habermas Jürgen " (1929)البنى الإجتماعية التي هيأت تحول الأفراد المستقلين والبرجوازيين بالدرجة الأولى إلى جمهور عمومي له رأي سياسي وقادر على فرض أحكامه والوقوف في وجه الهيئات الحاكمة .وهو يعتمد في بحثه هذا على تحليلات هيغل ،ماركس ،وماكس فيبر،حول التحولات الإقتصادية التي كانت مصدرا للنظريات الليبرالية والرأسمالية في المجتمع الأوروبي الحديث.

إن تحول الإقتصاد الخاص المحض- الذي كان متعلق بالأمور المنزلية والأسرية فقط- إلى الإقتصاد السياسي، أدى إلى ظهور نظام فضاء السوق الذي يحرر الفرد و يخرجه من فضائه الخاص ويدخله في علاقة مع الفاعلين الإقتصاديين الآخرين ،ولذلك سيجد الفرد نفسه مضطرا شيئا فشيئا إلى التعامل معهم لضمان رفاهيته وتنمية ربحه الخاص.

غير أن مايميز تحليلات "هابرماس" هو أنها لا تتوقف عند النظرة الهيغلية الماركسية التي تختزل المجتمع المدني في علاقات الإنتاج والتبادل الإقتصادي فقط بل تتجاوزها إلى أفق آخر.بالطبع هو لاينفي أن البنية الرأسمالية وإقتصاد السوق كانا شرطين لظهور المجتمع المدني الحديث إلا أنه يرى في هذا الأخير حقيقة أخرى تتجاوز إطار التبادلات المادية للسوق.لماذا؟[1]

عندما حدد "هابرماس" المجتمع المدني قال بأنه:" تكون من تلك الجمعيات ،المنظمات والحركات التي تستقبل ،تركز وتعكس بواسطة التضخيم،صدى المشاكل الإجتماعية في فضاءات الحياة الخاصة " .أي أنه يسعى إلى إحداث تفاعل قاعدته الأولى هي النقاشات في إطار جماعي هدفه حل المشاكل التي تخص الصالح العام والوصول إلى حلول مناسبة .

إنّ الأفراد عندما يدخلون في علاقة مع بعضهم البعض في إطار الحياة المدنية قصد تلبية حاجيات ممارساتهم المهنية ،فإنهم لا يتبادلون حسب "هابرماس" سلعا وخدمات فقط ،بل يمارسون نوعا آخر من التجارة وهو الحديث الذي يتبادلون بواسطته الأخبار والآراء والإنطباعات والمشاعر،وعليه تتميز حياة المجتمع الحديث ليس فقط بإنتشار الممارسات الإقتصادية ،ولكن أيضا بتطور النقاش والمحادثة

[1] عبد العزيز ركح،ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابر ماس ،الجزائر :منشورات الإختلاف، 2011، ص .64

خارج المجال الخاص (الأسرة) كان مسار التمييز بين الدولة والمجتمع المدني حاسما في ضبط التقسيم الوظيفي لجهاز الدولة ،فلقد تحولت الدولة الحديثة في آن واحد إلى دولة إدارية ودولة مالية .

تشكل دولة الرعاية أو دولة العناية L'ETAT-PROVIDENCE ويفضل هابر ماس تسميتها "الدولة الإجتماعية" L' Etat social نقطة تحول هامة في نمط تسيير ومراقبة الحركية الإجتماعية .لقد فرضت هذه الأخيرة ،من خلال قطيعتها مع النظام الليبرالي الذي كان يتمفصل حول نظام الحقوق المدنية وحماية الحرية ،عقلانية سياسية جديدة بإدخال مفهوم الحقوق الإجتماعية ،هذه الأخيرة تقرر أن شروط الحياة السعيدة لا تقل أهمية في المجتمعات الإنسانية عن المثل الأعلى للحرية الذي ما فتئت تنشده الليبرالية .يقول "هابرماس" تحدده جدلية المساواة القانونية واللامساواة الواقعية،مهمة الدولة الإجتماعية التي تتمثل في ضمان شروط حياة إجتماعية ،تكنولوجية و إيكولوجية تسمح للجميع ،ضمن شروط تكافؤ الفرص ،من التمتع بالحقوق المدنية الموزعة بالتساوي

فكرة النظام الكوسموبوليتي الجديد من أجل سلام دائم بين الأمم :

يتكون مصطلح الكوسموبوليتية من اللفظين اللاتينين ،كوسمو cosmou الذي يعني كوني وبوليتيس polites الذي يعني المدينة ،ومنه يربط المصطلح في المستوى اللغوي بين تصورات متناقضة فيما بينها مثل المحلي والعالمي،والخصوصي والكوني.بينما يشير في معناه السياسي إلى إمكانية القيام بممارسات سياسية تتجاوز إرتباط المواطنة بالإطار الوطني.وهو لذلك يرتبط بمفهوم المواطنة العالمية ،هذه الأخيرة التي ظلت منذ القديم تشكل مشروعا فلسفيا يهدف إلى وضع كلية البشرية تحت نظام حكم واحد يحقق أمل الإنسانية المنشود في العيش معا في سلام دائم. [1]

يرى "هابر ماس" في المجتمع المدني العابر للأوطان المفتاح الأساسي لهذا التغيير المنشود .لقد طور "هابرماس" مفهوم المجتمع المدني في النظام الدولي بربط هذا الأخير بالنظام القانوني الكوسموبوليتي ،هذا التصور الخلاق يسمح بتدارك العجز الملموس في الشرعية الديمقراطية المتجسد على مستوى الهيئات الوطنية ،وذلك بإشراك المواطنين في عمليات إتخاذ القرار.

هذا التصور الجديد للمواطنة الكوسموبوليتية،التي تقدس الفرد وتعتبره فرد مرهل ليكون مواطنا منتميا إلى دولة – أمة وفي الوقت نفسه مواطنا عالميا بمعنى أنه يصبح بإمكانه أن يشارك في مسار تحقيق الإتفاق السياسي الوطني العالمي معا .وتتخلى هذه المواطنة المزدوجة – الضرورية لتلاؤم العالم المعيش مع الأفق العالمي من حيث إن تقوقعه على ذاته من شأنه أن يولد إختلالا وإغترابا لدى أفراد الجماعة –

[1] ن،م ص 65.

عن وساطة الدولة ،يقول "هابرماس":" إن جوهر القانون الكوسموبوليتي يكمن في واقع أنه يعني ليس فقط المواضيع الجماعية للقانون الدولي (أي الدول الوطنية) ولكن أيضا مواضيع القانون الفردي (أي المواطنين)،واضعا لهؤلاء إنتماءا مباشرا في جماعة الكوسموبوليتيين الأحرار والمتساوين [1] ، يتم في داخل المجتمع الصراع من أجل حماية العالم المعيش ضد النسق (أي الدولة والسوق) وهو صراع يتم في الفضاء العمومي،ولما كان هذا الأخير مفتوحا أو بالأحرى مرغما على الإنفتاح على الأفاق العالمية،فإنه يجب أن تستمر فيه الحركية التي كانت في الإطار المحلي نفسها على المستوى العالمي مع فارق جوهري هو أن المجتمع الدولي يتكون من منظمات غير حكومية ONG تسعى للتعبير عن إرادة سياسية ولكن خارج دائرة الدولة .ويعلق هابرماس على هذا المجتمع الدولي كل الآمال في الإنتقال نحو قانون كوسموبوليتي.

1 عبد العزيز ركح،م،س،ذ،ص171.

الفصل الأول

المشاركة السياسية: آلياتها وأهميتها

تسعى المجتمعات إلى تحقيق الإستقرار والأمن من خلال إرساء مبادئ الديمقراطية، هذه الأخيرة التي أعتبرت مفهوما مرنا ينطلق من أسس عدّة أهمها ،منح الحق للشعب في المطالبة بحقوقه و التعبير عن إحتياجاته ،وفي نفس الوقت يقوم بواجباته إتجاه دولته ومجتمعه من خلال التفاعل مع مواطنيه و المساهمة في بناء مجتمع آمن و متماسك ، وتعتبر " المشاركة السياسية " مقياسا مهما لتصنيف المجتمعات على أساس ديمقراطيتها وعلى أساس تجسيدها لمفهومي "المجتمع المدني" و" المواطنة " .

وعلى ذكر مفهوم " المشاركة السياسية " نجد عدّة تعاريف تناولته بالشرح ، وسنذكر أهمها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

1 – مفهوم المشاركة السياسية Participation Politique :

« " المشاركة Participation" مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية Participation ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين ،الأول هو (Part) Par بمعنى جزء،والثاني هو Compar ويعني "القيام بـ" ، وبالتالي فإن كلمة المشاركة تعني To Take Part أي القيام بدور»[1] هذا فيما يخص التعريف الإشتقاقي ، أما من الناحية النظرية فإن الكثير من العلماء والدارسين في علم الإجتماع وعلم السياسية حسب مولود زايد يتفقون على المشاركة السياسية :" هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس،والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والمساواة في المجتمع ،كما أنها تعد فوق هذا وذاك ،مؤشرا قوي اللدلالة على مدى تطور أو تخلّف المجتمع السياسي ،وما يعنيه ذلك من إرتباط وثيق بينها وبين جهود التمنية بصفة عامة ،والتنمية السياسية على وجه التحديد" [2]

حسب هذا المفهوم تعد المشاركة السياسية مقياس لترسخ الديمقراطية في أي مجتمع سياسي من خلال تجسيد مبادئها المتمثلة في الحرية وتحقيق المساواة بين أفرادها .

وفي تعريف آخر ل " عبد الهادي والي " يرى بأنها« تتجسد في حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية إبتداءا من التصويت الإنتخابي ، إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة، إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة كل هذا فضلا عن الإنتماء الحزبي أو

1محمد عادل عثمان ،تأصيل مفهوم المشاركة السياسية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ،الإقتصادية و السياسية ، 18.00/15.02.2018 http://democraticac.de/?p=36026 ، عن طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية– مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية** ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة،1999 ،ص106.

2 مولود زايد الطيب ،ط1 ،علم الإجتماع السياسي ،منشورات جامعة السابع من إبريل ،الزاوية ،ليبيا ،2007، ص86

العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع ومعترف به ، والمشاركة في جهود وأعمال الندوات العامة والمؤتمرات وحلقات النقاش ، وبإختصار فإن الفرد في مثل هذه الحالات مطالب بأن لا يقف موقف المتفرج من القضايا الأساسية والجماهيرية» [1]

إلا أن هذا التعريف يركز على الجانب الرسمي ، ونقول أنها تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية

وفي تعريف آخر لمولود زايد يرى أن المفكرين يقصدون بالمشاركة السياسية :«تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون ،والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية إختيار رجال الحكم ،أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها ،وكذلك فإن المشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية »[2].

أي أن عملية المشاركة السياسية ترتكز على نقطتين هما : الإنتقاء والإنتخاب ، أي إختيار من يمثلهم ويسيرهم، والتأثير الذي يكون من خلال متابعة ومراقبة سياسة التسبير .

ويمكن أن نضيف في صياغة أخرى أن " المشاركة السياسية "« تعبر عن مجموعة من التصرفات الإدارية التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة،وإدارة شؤون المجتمع وكذا تلك التي يتم من خلالها إختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية ، وكذا بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة،مؤقتة مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ أهداف أو لم تنجح في ذلك »[3]

« إختيار القيادات السياسية يتم عن طريق العملية الإنتخابية ، وقبل ذلك يتم تنظيم الحملات الإنتخابية والتعريف ببرامج كل حزب سياسي،حتى يعرف المواطنين ماهي المؤهلات التي على أساسها يختار مرشحه . وهذا ما يسعى لضمانه النظام السياسي الذي يمثل كل المؤسسات السياسية الرسمية للدولة التي هي منظمة قانونيا مسبقا من حيث قيامها وإستمرارها وكذا من حيث كيانها العضوي والوظيفي منظور إليها من خلال الإيديولوجيات التي إستدعتها[4]

أي أن المشاركة السياسية تتمثل في الوعي الذي يملكه المواطن إتجاه ما يحيط به ،خاصة في فترة الحملات الإنتخابية أين يعرض كل حزب برنامجه الإنتخابي ،ليختار المواطن البرنامج الذي يناسبه والحاكم الذي يسييره .

1عابر حفيظة ،**القيم السياسية لأغنية الراب في الجزائر** ،ماجستير ،قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران ، 2014

2 مولود زايد الطبيب، م،س،ذ ص 86.

3 فيليب برو ،**علم الإجتماع السياسي** ،، تر:محمد عرب صاصيلا، طب 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع :بيروت – لبنان ،1998. ص301

4 أحمد وهبان ،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الدار الجامعية : الإسكندرية : 2003.ص26

وقد تعني في سياق آخر " أي عمل تطوعي، من جانب المواطنين بهدف التأثير على إختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو إختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو قومي "[1]

هذين المفهومين يتفقان على أن المشاركة السياسية تعتبر خطوة أساسية تضمن سير الدولة في الطريق الآمن والقانوني لأنها تركز على أهمية صوت المواطن و إختياراته .

وفي تحديد آخر تعتبر" المشاركة السياسية " « جهود مشتركة للأفراد والجماعات، لتحقيق الحاجات الضرورية إلا أنها تختلف في تحديد أسس وأسباب إشتراك هذه الجهود ، فالبعض إعتمد على فكرة التنظيم الرسمي المبني على التخطيط المسبق للأهداف ، والآخر إعتمد على الجانب الشخصي والنفسي للمشاركة بإعتبارها تعاون قائم على الشعور المشترك بالمسؤولية والتعريف الممتاز للمشاركة في مجال علم الإجتماع ذلك الذي يحددها : بالسلوك الرسمي أو غير الرسمي، المنظم أو العفوي للأفراد و الجماعات ، من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتحقيق المشاركة للأطراف التي تتبنى هذا السلوك نوع من الإشباع والرضا ، وذلك من خلال الوصول للأهداف المراد تحقيقها»[2]

ويعد هذا التعريف أكثر شمولا ، ذلك أنه يؤكد على أهمية أي سلوك يخدم المجتمع ، ويحفز على أهمية ذلك ، وهذا ما تتميز به المجتمعات المتقدمة ، التي ترى المصلحة الشخصية في المصلحة العامة .

كما يعرفها روش "ROCHE" بأنها " مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط السياسي،وهي تتراوح بين عدم المشاركة وبين شغل منصب سياسي ".

ويشير شومبيتور Schumpeter (195.1883) و كذلك المنظرون الأنجلو ساكسون Anglo Saxonsمن روبرت داهل Robert Dahl (2014.1945)إلى جبرائيل ألموند gabriel Almond (2002.1911)وسيدني فيربا Verba Sidney (1932) وكذلك ألبرت هيرشمان Albert Hirshman (2012.1915)إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب إقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفضل يفضل البعض التجمعات الصغيرة[3]وعند محاولة شرح ذلك التقلص إتضح أن الخطورة لا تكمن في عدم الإشتراك في الإقتراع العام ولكن في هروب الهدف الذي من أجله يبحث المواطن ويسعى إلى المشاركة .

1عبد العزيز إبراهيم عيسى ،محمد محمد جاب الله عمارة ،**السياسة بين النمذجة والمحاكاة** ،المكتب الجامعي الحديث،2004.ص178

2أحمد بنيني ،**الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر** ،أطروحة الدكتوراه ،جامعة باتنة ،2006/2005،ص06

3 سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية :إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة :تساهم في فهم العالم من حولنا** ،كلية التربية ،جامعة عين الشمس 2005.ص17

كما يشير مفهوم المشاركة إلى تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل إختيار القادة وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة وتشتمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت والبحث عن المعلومات المناقشة ،الكتابة ، حضور الإجتماعات والمساهمة المادية والإتصال بالنواب ... أما الصور الأكثر فاعلية للمشاركة فهي الإنضمام بصفة رسمية إلى حزب ،تسجيل الإنتخاب ،والمنافسة على وظيفة حزبية[1]

تعني"المشاركة السياسية" تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها[2]

صامويل هنتجتون يربط بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي ويعتبرها نقطة تحول الدول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية جاءت عن طريق المشاركة السياسية والمصالحة والتفاوض والتوصل إلى إتفاق بين النخب السياسية ،والمشاركة في الإنتخابات مما أدى إلى إنخفاض مستويات العنف ،والمزيد من الإنخراط في جمعية أو أكثر لتأكيد المشاركة في تقرير المصير[3]

أما" نهى محمد أمجد نافع "فرأت أن :" الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات إختيار القيادات السياسية ،وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي ،وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي "[4]

"المشاركة السياسية هي عبارة عن حرص الفرد أن يكون له دور إيجابي في العملية السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات والمنظمات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الإنضمام إلى المنظمات الوسيطة "[1] ،أي أن المشاركة السياسية هي من صنع المواطن من خلال حرصه على متابعة القضايا التي تخص مجتمعه والعمل على التفاعل معه .

1 Noah Webster ;Webter'S NEW Twentieth Century Dictionary Of The English Language Unabridged (Second Edition ;The World Publishing Company New York ;1968.P249.

2 Mark S. Bonchek ;Thinking about Political Participation Finding The Right Theoretical Tool.(Internet Source ;www pin Library Pool-cog .Htm ; Office of the United Nations Hight Commisionner for Human Rights Geneva Copyright,P3.4

لعجال محمد لمين ،إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ،العلوم الإنسانية ،العدد12 http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-_2.pdf ،ص242 . 2018/02/15/ 18.30.

4 نهى محمد أمجد نافع ،**المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981–2002**،قسم البحوث والدراسات الإنسانية ،معهد البحوث والدراسات العربية:مصر ،2013.ص30.29.

فالمشاركة السياسية تتمثل في النشاطات الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع والتي يهدفون من خلالها إلى إختيار حكامهم وممثليهم ،والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر،والمشاركة السياسية ليست مجرد التصويت في الإنتخابات ،بل إنها بوجه عام إهتمام واضح من قبل المواطنين المهتمين بقضية القرار السياسي[2]

أي أن المشاركة السياسية تعبر عن أهمية وجود الوعي السياسي لدة المجامع المدني والذي يتكون من خلال التنشئة السياسية التي تعلم الطفل كيف يختار ويهتم ويعبر عن رأيه وموقفه .

2- المشاركة السياسية والإقتراب المفاهيمي :

من خلال بحثنا عن مفهوم المشاركة السياسية – والذي وإن كان مختلفا من حيث الصياغة بين المفكرين إلا أنهم يتفقون على أنها نشاط يساهم في المجتمع و المصلحة العامة – لاحظنا أن جل الباحثين ينبهون على ضرورة التفريق والتمييز بين عدّة مفاهيم تكاد تكون مقاربة للمشاركة السياسية لكن عندما نتعمق في مضمونها وتحديدها نجد أنها لا تعكس المحتوى الحقيقي للمشاركة السياسية كمفهوم .

ومن بين المفاهيم التي تكاد تكون مقاربة لمفهوم المشاركة السياسية نجد :

- **المشاركة الشعبية :**

بمجرد قراءة مفهوم المشاركة السياسية سيتبيّن لغير المختصين في العلوم السياسية أن هذا المفهوم يمكن أن يعوض مفهوم المشاركة السياسية ، لكن قبل أن نحسم الأمر علينا أولا أن نعرف ما هو المقصود بمفهوم المشاركة الشعبية ؟ .

نجد التعريف العام الذي حددته الأمم المتحدة ويعد مفهوما عاما وشاملا للمشاركة الشعبية ،فيعرفها بأنها :" خلق فرص تمكن جميع أعضاء المجتمع والمجتمع الأكبر للمشاركة الفاعلة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة وإنصاف في ثمار التنمية "[3]

أي هي المساهمة الجماعية في النهوض بالمجتمع ،والعمل على تطويره كفاعلين إجتماعيين في كافة المجلات ومن قبل كل أفراد المجتمع .

1أحمد جاد وآخرون ، قياس المشاركة السياسية للشباب و أهم العوامل المؤثرة عليها ،كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ،قسم الإحصاء جامعة القاهرة ، 2009.2008 ص09.

2 أحمد جاد و آخرون ، ن، م ، ص10

3 قياتي عاشور ،دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ،قسم علم الإجتماع ،جامعة بني سويف ،مصر http://jilrc.com / 06.30/2018/02/16 .

وفي تعريف آخر تعني المشاركة الشعبية بأنها :" تلك العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصا للتعبير عن آرائهم ،ودورا في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية ،وتحسين نوعية حياة السكان ،وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الإصرار بالمصالح الوطنية [1]

ومن خلال هذا نجد أن المشاركة الشعبية تعبر عن ذلك السلوك الطوعي الذي يستحسن إتباعه والتطوع لممارسته لتطوير المجتمع وتحسين خدماته .

- **التعبئة السياسية :**

مفهوم التعبئة السياسية أصبح متداولا في الفترات الأخيرة نظرا للحراك الإجتماعي والسياسي الحاصل في الكثير من المجتمعات ونجد عدة تعاريف في هذا الصدد :" تعد التعبئة نوعا من السلوك الجماعي الذي يرتبط بدرجة أو بأخرى على مدى الإنفتاح السياسي الذي تسمح به الأنظمة ،فكلما كان النظام السياسي منفتحا كلما سهل ذلك من عملية التعبئة ويعتبر البعض إستراتيجية التعبئة نوعا من قنوات الديمقراطية المباشرة فتسمح للناس بالتعبير عن أنفسهم بصورة مباشرة دون وسطاء "[2]

وفي تحديد آخر تعني التعبئة السياسية " فرنسوا شازيل ":" هي إيجاد إلتزامات جديدة –أو أحيانا إعادة تنشيط ولاءات وتماهيات منسيّة – وكذلك التجميع على هذا الأساس لأطراف أو مجموعات من الأطراف ضمن حركة إجتماعية مكلّفة ،عند الحاجة بالمواجهة المباشرة وربّما العنيفة مع السلطات القائمة بالترويج لأهداف جمعية و أحيانا بتصليحها "[3]

- **التفاعل الإجتماعي :**

" من أهم صفات الكائن البشري وجود علاقات بينه وبين الآخرين ومن الأفضل تسميتها بالعلاقات البشرية بغض النظر عن كونها علاقات إيجابية أو سلبية وهي بالتالي تختلف عن مفهوم العلاقات الإنسانية والتي أصبح

1قياتي عاشور، ن ،م .

2 محمود عبد العال ،التعبئة السياسية السياق ،المفهوم والتأثير،المركز الديمقراطي العربي ،2018/02/16، 07:00

http://democraticac.de/?p=43992

3 من مدونة علم الإجتماع http://www.bsociology.com/2016/04/blog-post_32.html 07.00 2018/02/16 عن هرميه،غ، ،معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية، تر:هيثم اللمع، وأخرون ،ط1، بيروت ،لبنان ، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر ،2005.د .ذ.ص.

متعارف عليها بالعلاقات الإيجابية ويتخذ التفاعل الإجتماعي صور وأساليب متعددة فقد يحدث بطريق مباشر أو غير مباشر بين عدد محدود من الأفراد أو عدد كبير ويكون عن طريق إستخدام الإشارة اللغة ،الإيماء بين الأشخاص .ويأخذ التفاعل الإجتماعي انماطا مختلفة تتمثل في التعاون ،التكيف ،المنافسة والصراع ".[1]

إن معنى المشاركة مازال غير واضح بالنسبة للكثيرين فضلا عن تباين تعريفاتها تبعا للمجموعات المختلفة ، ففي بعض الأحيان يقتصر المعنى على المشاركة الإجتماعية وحدها وعلى جانب آخر يختلط المعنى بمفهوم الجهود الذاتية وهو خلط تشجعه الحكومة لكي يتوفر لها تمويل وتبرعات من المواطنين أو لتنفيذ مشروعات دون الحاجة إلى توفير تمويل حكومي لها ولكن المشاركة في معناها الحقيقي هي "طريقة حياة " تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته دون تمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العرق أو الديانة أو العمر أو الطبقة . والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسؤولية . وفي الوقت نفسه هي أيضا هدف ووسيلة في آن واحدومع ذلك فالمشاركة السياسية تتطلب وعيا ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية كما تتطلب بيئة تمكن لها النمو كما تتطلب إدراكا من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن .[2]

3- أهمية المشاركة السياسية و أشكالها :

أ- أهمية المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية مقياس لمدى تجسد الديمقراطية في المجتمع ،من خلال منح الفرصة للمواطنين في المشاركة الحزبية و تأسيس الجمعيات والحرية في إبداء الرأي والتعبير .

" إذ تعتبر المشاركة السياسية شكلا من أشكال التعليم ،حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم ،وهذا يؤدي بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات ،وإلى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنين ،فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الإجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهي سمة من

1عديلة آمال،الفعل التطوعي في ظل التغير الإجتماعي في الجزائر : دراسة ميدانية لبعض مناطق مدينة الأغواط ،ماجستير ،علم الإجتماع،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011،ص11

2 سامية خضر صالح،م،س،ذ،ص23.

سمات النظم الديمقراطية حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى إتساع نطاق المشاركة زجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع [1]

إذ يمكن القول أن المشاركة السياسية إذا توفرت في المجتمع فإنها تظهر آثار الإيجابية التي تحقق للمواطن كرامته وقيمته و تحمي حرياته وهذا ما يؤكده الباحث في قوله :" تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة : فعلى مستوى الفرد تنمي المشاركة فيه الشعور بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية ، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته ،وتنهض بمستوى الوعي السياسي .كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتمي الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي ." [2]

يرى " صمويل هنتغتون" أنه يمكن التمييز بين الأنظمة السياسية عن طريق مستوياتها في إضفاء الطابع المؤسّسي ومستوباتها في المشاركة السياسية .ومن الواضح أن الفروق في الحالتين هي فروق في الدرجة ،فلا يوجد خط قاطع يفصل بين كيان سياسي عالي المؤسّسية وكيان سياسي بلا طابع تنظيمي ،كذلك أيضا لا يوجد خط قاطع يفصل بين مستوى في المشاركة السياسية ومستوى آخر .ولكن من أجل تحليل التغييرات في هذين البعدين من الضروري تحديد أنواع الأنظمة المختلفة ،مع الإعتراف الكامل بندرة تطابق أي نظام سياسي واقعي مع أي نوع بعينه محدّد نظريا .من حيث إضفاء الطابع المؤسّسي ،لعله يكفي التمييز بين الأنظمة التي حققت درجة عالية من المؤسّسية السياسية ،وبين الأنظمة التي لم تحقق سوى درجة دنيا منها .ومن حيث المشاركة [السياسية] يبدومن الأفضل تحديد ثلاث مستويات : في المستوى الأدنى ،تقتصر المشاركة على نخبة صغيرة أرستقراطية أو بيروقراطية تقليدية ،وفي المستوى المتوسط ،تدخل الطبقة الوسطى إلى معترك السياسة ،أما في الكيان السياسي مرتفع المشاركة فتشارك النخبة والطبقة الوسطى والجماهير – ككل- في النشاط السياسي...إنّ إستقرار أي كيان سياسي محدّد يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى إضفاء الطابع المؤسّسي السياسي[3]

1السيد عليوة ،منى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2008/12/22 أطلع عليه يوم : 2018/02/16 ، 07.30، http://www.mokarabat.com/s5459.htm .

2 صخر المحمّد ،أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية : الجزائر أنموذجا ،جامعة دمشق ،كلية العلوم السياسية ،2011.2012،ص21

3 صمويل هنتجتون ،النظام السياسي في مجتمعات متغيرة ،تر: حسام نايل ،ط1،لبنان،مصر ،تونس :دار التنوير ،2007،ص105

يوضح " صمويل هنتجتون " لمعادلة سياسية واضحة وهي كلما كانت المؤسسات السياسية تتميز بخدمات ذات جودة عالية وأداء بيروقراطي كلما إرتفعت نسبة المشاركة وفاعلية المجتمع المدني ،في حين لوتميزت المؤسسات السياسية بالسطحية والزبونية يكون أداؤها ضعيف وبالتالي تقل نسبة المشاركة السياسية وهنا يكمن الفرق؟.

ويرى بعض الباحثين أن المجتمع المدني الفاعل هو حصيلة النظام السياسي الذي يعمل على السهر على أمن المواطنين وخدمتهم ،والمواطنين من خلال المساهمة الفعالة في تكريس مبادئ المواطنة ، وهذا مايوضحه هذا التعريف :" المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ،أي بين مؤسسات القرابة التي لا مجال للإختيار في عضويتها ومؤسسات الدولة ،هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفراددها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ،وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير التسامح والمشاركة وتؤمن بقيم الإختلاف ،وإحترام حريات الآخرين وقبول الآخر والبعد عن العنف والتعصب ." [1]

وتعتبر الإنتخابات أهم لحظة أساسية لإختبار المشاركة السياسية ، رغم تفشي ظاهرة العزوف التي أصبحت ظاهرة مقلقة ومستفحلة ، ورغم ذلك هناك من يعتبر أن العزوف في الإنتخابات يعتبر مشاركة في حد ذاتها ، ذلك أن العزوف يمكن حصره في أربعة أنماط:

- عزوف موقفي مبني ومؤسس وواع بأهدافه ومراهناته السياسية .
- عزوف ناتج عن بدائل إستقطاب متعددة كالإنشغال بالأعباء اليومية أو بعض أشكال التدين والتصوف ،أو تفضيل العمل الجمعوي والثقافي ...
- عزوف مبعثه عدّة عوامل موضوعية بالأساس كالأمية والفقر المادي والمعنوي والعوائق الجغرافية .

عزوف لا مبال ناتج عن نفور من المشاركة السياسية[2]

ب- أشكال المشاركة السياسية :

وهي متعددة ومتنوعة ونجد فيما يلي :

أولا : المشاركة المدنية :

1 محمود خليفة جوده وآخرون ، الحركات الإجتماعية وثوارات الربيع العربي ،ط1، مصر : المكتب العربي للمعارف ،2017،ص20.

2 مصطفى محسن ،**المشاركة السياسية وأفق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر ،نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات**،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد17 ،2008، ص12.11

ويمكن أن نلخصها في الإنصمام إلى الأحزاب السياسية ،الجمعيات ، النقابات ،وحضور الفعاليات السياسية ....

ثانيا : الإنتخابات :

الإنتخابات تعتبر آلية ديمقراطية لإختيار الحكام ،ولهذا فقد إرتبطت الديمقراطية تاريخيا بالإنتخابات ،حيث أنه الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ،ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى .

ثالثا:

دور الإعلام في تعزيز المشاركة السياسية

يعد الإعلام (Media) أحد وسائل المشاركة السياسية ، إذ أصبح الإتصال المباشر عبر وسائل الإعلام يمثل أهمية خاصة للمواطنين ،وهذا النوع من الإعلام ساعد على زيادة إمكانية...، من خلال التعبير عن آرائهم ،ومعتقداتهم ،وإمكانية التأثير على الرأي العام .أي أصبح الإعلام داعما للمجال السياسي ،والذي مكن الفرد من الإشتراك في الحياة السياسية بطريقة سهلة وناجحة لدعم القضايا المطروحة [1]

هذه الاشكال كلها تساعد المواطنين على التعبير عن آرائهم ونشاطاتهم السياسية وإنتمائهم الحزبي ،ومشاغلهم اليومية .

4- مستويات المشاركة السياسية:

أما فيما يخص مستويات المشاركة السياسية في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تنفيذها ، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام .

- **هناك أربعة مستويات للمشاركة** :

حسب الدراسات في هذا المجال نجد أن هناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية :

أولا : المستوى الأعلى : وهو ممارسو النشاط السياسي والذي تتوفر فيه ثلاث شروط من ستة :

عضوية منظمة سياسية ،والتبرع لمنظمة أو مرشح ،وحضور الإجتماعات السياسية بشكل

1باسل أحمد ذياب عامر ،أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993.2013) ،ماجستير، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين ،2014،ص23.22.

متكرر ،والمشاركة في الحملات الإنتخابية ،وتجيه الرسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ،ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة و الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد

المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الإنتخابات و يتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية .

المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي ، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية و لا يميلون للإهتمام بالعمل السياسي لا يخصصون أي وقت أو موارد له وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو ظروف حياتهم معرضة للتدهور

المستوى الرابع : المتطرفون سياسيا ،وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ،ويلجئون إلى أساليب العنف والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عمة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين ،وإما أن يتجه إلى إستخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف .[1]

5- خصائص المشاركة السياسية ومراحلها :

أ- **خصائصها :** تتميز بثلاث خصائص يمكن حصرها في الآتي

- **الفعل:** يتمثل في الحركية النشطة للفاعلين بغرض تحقيق أهداف معينة .
- **التطوع** : ويتمثل في الأعمال التطوعية اللارسمية واللامفروضة بل تكون من إختيار الفاعلين الإجتماعيين تجاه قضايا مجتمعهم .

1 السيد عليوة، م س ،ذ. بتصرف

- **الإختيار** : حتى وإن إختلفت مصالح السياسيين مع الحكومة ،فإنه يجب حفظ حق الإختيار للمشاركين يتقديم المساندة والتعضيد للهمل السياسي والقادة السياسيين [1].

ب- مراحلها :

1- الإهتمام السياسي :

يكون من خلال متابعة القضايا السياسية العامة من خلال الإطلاع عليها ،أو مناقشتها مع أفراد العائلات أو بين زملائهم في العمل وترتفع خاصة وقت الإنتخابات أو مع حدث سياسي هام .

2- المعرفة السياسية :

إن المشاركة السياسية تتطلب الوعي بكل مجريات والوقائع والأحداث وبالتالي الإطلاع على كل الشخصيات والمسؤولين سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي .

3- التصويت السياسي :

والذي يبدأمن خلال متابعة الحملات الإنتخابية ،إلى الإطلاع على البرامج ثم الإختيار والتصويت .[2]

4- المطالب السياسية :

و ولها عدة أوجه والتي تتمثل في تقديم الشكاوي ،الإلتماسات . المشاركة في الأحزاب السياسية و الجمعيات التطوعية.

الشكل الأول : المشاركة السياسية الرسمية .

وتخص أصحاب المناصب الرسميين إنطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والإستمرار والإستقرار المنسّق الذي يهيمنون عليه ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات من الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع[3].

[1] أحمد سعيد تاج الدين ، الشباب و المشاركة السياسية ، تر : نشوى عبد الحميد وآخرون ، ، د،ذ ، البلد والسنة ص 15 بتصرف .
[2] صخر المحمد ،م،س،ذ ،ص
3 سامية خضر صالح،م،س،ذ ،ص28.

هؤلاء المشاركون الرسميون هم :

- أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية ويأتون على قمة التدرج حيث يمتلكون الحق في إتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل .
- البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء .

المشاركة السياسية غير الرسمية :

تتكون من الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط ،أو المصلحة والأقليات وهم يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي . ويمثلها فواعل وأطراف تقوم بالدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة مثل الجماعات الضاغطة ،الأحزاب السياسية ،والمواطنين بصفتهم الشخصية ،وقد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية ،أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة[1]

6- أقسام المشاركة السياسية :

من خلال ما تم تقديمه يمكننا أن نقسم المشاركة إلى أربعة أنواع :

أ-المشاركة الإجتماعية :

في كل مجتمع يتأثر بالتغيير الإجتماعي ،تنشأ مجموعات جديدة تريد المشاركة في السياسة .[2]

ب- المشاركة الإقتصادية :

هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الإقتصادية وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الإقتصاد القومي مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها . كما قد تعني أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه بدعم الإقتصاد الوطني ،مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار الذين يغالون في رفع الأسعار أو يجبرون سلعا معينة على المستهلكين .[3]

1 سامية خضر صالح ،ن ، م ،ص29.

2 صمويل هنتجتون، م،س،ذ ،ص 47

3 موقع كنانة http://kenanaonline.com/users/mowaten/posts/324429 .2016،14.00/07/14

ج- المشاركة في الحياة الإدارية :

يذهب البعض إلى إعتبار هذا النوع من المشاركة يظهر في الإدارة المحلية وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين في إتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية التي تمسّ مصلحتهم الذاتية ، بما يحقق الصالح العام للدولة ذلك أن نظام الإدارة المحلية يقدم للمواطنين نوعين من المشاركة هما :

- المشاركة في التعبير عن وجهة نظر الجماعة المحلية .
- المشاركة في التقدم الفعلي للخدمات.

7- عوائق المشاركة السياسية :

ي من خلال الدراسات التي أجريت في دول الجنوب تم رصد الكثير من العثرات التي تحيل دون تحقيق مشاركة سياسية توافقية بين المجتمع المدني والمؤسسات السياسية ، ويمكن حصرها في النقاط التالية :

- عدم إستحداث أيه مؤسسات إجتماعية متطورة يمكن من خلالها توجيه الإرادة العامة وترجمتها وتحديدها وتحريكها ...وبإختصار ،لايوجد جهاز وظيفي للديمقراطية الإجتماعية إطلاقا .
- في المجتمع المتخلف سياسيا ،المفتقر إلى معنى الإجتماع السياسي – التوافقي – يسعى كل زعيم وكل فرد وكل مجموعة في سبيل تحقيق أهدافه المادية المباشرة القريبة دون إعتبار لأية مصلحة عامة أوسع .
- تتميز المجتمعات الجماهيرية ،تكون المشاركة السياسية غير مهيكلة ومتقلبة وعشوائية ومتلونة ،.وتسعى كل قوة إجتماعية إلى تأمين أهدافها من خلال مواردها وتكتيكاتها التي تجعلها الأقوى .[1]
- العقبات القانونية و الدستورية :الكثير من الدول تضع قوانين صارمة ومجحفة في الكثير من الأحيان وبالتالي تقلص من نسبة المشاركة السياسية .

[1] صمويل هنتجتون ، م،س،ذ ،ص 115.57.

- عدم إيمان النخب السياسية بالمشاركة السياسية ،فسواء إرتفعت أونقصت المشاركة السياسية فهذا لايشكل قلقا بالنسبة لبعض الأنظمة السياسية ، و الأمر سيان عند المواطن الذي يرى أن النتائج محسومة مسبقا وأن صوته لم يعد مهما .
- إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة : يشكل عائقا كبيرا ،حيث يتم إستخدام الدين كغطاء هذه الأخيرة لا تقبل بقواعد المشاركة السياسية الجماهيربة ،لذا نجد أن الكثير من الأنظمة العربية تقوم بحظرقيام حزب سياسي على أسس دينية [1]

8- فواعل المشاركة السياسية :

•الأحزاب السياسية :

من خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطالع الباحث التركيب الإجتماعي الإقتصادي للمجتمع،والعلاقات بين القوى والطبقات الإجتماعية ،والإيديولوجيات السائدة في المجتمع ،وأساليب العمل السياسي والحزبي ،وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي .[2]

ويرى "لازويل و كابلان" أن الحزب السياسي هو :" مجموعة من الأفراد،تصوغ القضايا الشاملة ،وتقدم مرشحين في الإنتخابات "هذا التعريف يميز الحزب عن القطاعات غير المنظمة وغير النشطة من الرأي العام ،من زاوية أن تلك الجماعة تتضمن " تنظيما " وبالمثل فإن هذا التعريف يستبعد الجماعات التي تسعى إلى التأثير على القرارات من خلال إستعمال العنف ،وبالإضافة إلى جماعات الضغط ،حيث أن الأحزاب فقط هي التي " تؤمّن وتمارس القوة السياسية من خلال التصويت الشرعي [3]

يمكن تعريف "الأحزاب السياسية":« بأنها تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الإجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في إتخاذ قراراتها على الأقل»[4] . أما في كتاب "موريس ديفارجيه" حول "الأحزاب السياسية

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن ،_المشاركة السياسية : إشكالات عامة وقضايا نظرية ، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلد 39، العدد1، د.ذ.دار ومكان النشر ، 2011، ص148.147.

2 أسامة الغزالي حرب،**الأحزاب السياسية في العالم**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، نوفمبر ،1987.ص5

3 م،س،ذ،ص14.

4 أحمد سويقات ،**التجربة الحزبية في الجزائر 1962،2004** ، الباحث ، العدد 04، الجزائر :جامعة ورقلة ، 2006.ص123.

"نجد بأنه لم يحدد تعريف واضح للحزب السياسي إلا أنه أشار إلى أنّ الحزب السياسي هو تنظيم سياسي يسعى للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها[1]

- **الجماعات الضاغطة**

ترتبط أهمية الجماعات الضاغطة بالدور الفاعل الذي تلعبه داخل النظام السياسي للتأثير على قرارات السلطة من خارجها فهي لا تسعى للوصول إلى السلطة ،كما هو الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية ،وإنما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار ومصالح الفئات التي تمثلتها .

برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية ،عن طريق ظاهرة اللوبي ،التي أولتها إهتماما كبيرا في حياتها السياسية العامة ،لاسيما وأن هذه الجماعات إتخذت صفة الفئات القادرة على التدخل في الإنتخابات عبر منحها أموالا ، ودعما بشريا ،للمرشحين الذين يؤيدون أهدافها أو توجهاتها[2]ومع أن تعبير "الجماعة الضاغطة" نشأ في الو .م .أ ، إلا أن المؤلفين الأمريكيين يفضلون إستخدام تعبير " جماعة المصالح" . وهذه الأخيرة لا تتحول ،برأيهم ،إلى جماعة مصلحة سياسية أو جماعة ضاغطة إلا إذا حاولت التأثير على السلطة العامة.

أ – الإنتخاب :

أحدثت العملية الإنتخابية طفرة في العلاقات السياسية (المواطن –السلطة / المواطن – الحزب / الحزب – الحزب/ الحزب – السلطة / المواطن – الممثل ...) والمرجعيات الممارساتية للعملية الديمقراطية على إعتبار أنها من الآليات المرسخة للديمقراطية .إن هذا الدور المتزايد للإنتخابات رافقه تنامي متسارع لأهمية الإنتخابات في الحياة السياسية عامة وفي العملية الديمقراطية على وجه الخصوص ،ويزداد الأمر أهمية وتعقيدا عند الحديث عن دور الإنتخابات في عملية التمثيل السياسي[3]،ويعتبر الإنتخاب هو الوسيلة التي من خلالها يمكن الوصول إلى مبتغى حكم الشعب والإنتخاب يعني تمكن المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في إختيار الحكام وفقا لما يرونه صالحا لهم[4]

---

1 موريس ديفارجيه ،**الأحزاب السياسية** ،القاهرة :دار النهار ،1972 .ص543

2 خضر خضر ،**مفاهيم أساسية في علم السياسة** ،طب1، طرابلس لبنان :المؤسسة الحديثة للكتاب ،2011،.ص302

3 سميرة ليمام سلمى ، **النماذج الإنتخابية : نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الإنتخابية في الجزائر** ،دفاتر السياسة والقانون ، ورقلة ،الجزائر:جامعة قاصدي مرباح عدد خاص أفريل 2011، ص 190

4 علاء عبد الخالق المندلاوي، **المواطن ومفهوم الانتخاب، حق الإضراب** ،منتدى الجلفة www.djelfa.info ،19.01.2017،14.30

ب- الرأي العام ووسائل الإعلام

-الرأي العام:

نشأت فكرة ومنهجية قياس إستطلاعات الرأي العام في الدول الديموقراطية ،وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ،جنبا إلى جنب مع نشوء وتطور نظم الإنتخابات على المستويات الفدرالية ،كما إرتبطت بقوة بالتطور السريع في بحوث التسويق التجاري التي كرّست أهمية إتجاهات المستهلكين في الصناعة والتسويق .وقد إنتشرت البحوث والدراسات المتعلقة بالرأي العام في مختلف القارات[1]

يعد الرأي العام تعبيرا عن وجهة نظر الأغلبية بعد التفكير والإستعراض لكل الآراء المتضاربة ،والإستماع لكل الآراء ،فالرأي العام يكون وجهة نظر لأي قضية كانت ،وقد تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر كلٌ حسب البيئة التي ينتمي إليها[2]" الرأي العام " هو الرأي السائد بين جماعة من الناس كبيرة أو صغيرة إزاء قضية ،أو مشكلة تمس مصالحهم أو قيمهم ، ثم التوصل إليه بعد نقاش للآراء والأفكار المختلفة بهدف الوصول إلى التأييد أو معارضة صناع القرار[3]

وفي الموسوعة الميّسرة للمصطلحات السياسية بشأن الرأي العام بأنه وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين في وقت معين إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات العامة "[4]

- تأثير وسائل الإعلام:

إن الطفرة الفكرية التي توصل لها الإنسان والذي مكنته من إكتساب قدرة تجريدية خلاقة ليبدأ رحلته المعرفية ، سمحت له بتكوين أحكامه عن الوجود والواقع في مفاهيم معرفية التي أعتبرت بمثابة إنعكاس نظري ذي طبيعة مفهومية لواقعه، وهذه القدرة على التجريد إنعكست حتى على إنفعالاته وأفعاله ، والأحكام الصادرة على إثر هذا الإنعكاس ساهمت في تكوين مفاهيم قيمية ذات الطبيعة المعيارية ، ليخطو خطوة كبرى على طريق التجريد ليوحد بين المفاهيم المعرفية والمفاهيم القيمية في منظومة مفاهيمية – إيديولوجية – تضم كلا البعدين المعرفي والقيمي وتتجاوزهما معا في وحدة بنائية معرفية قيمية مركبة، تبرر ما هو معرفي وماهو قيمي في

1 يوسف محمد جمعة الصواني،**إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية** ، طب1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2014.ص43

2 مكاوي حسن عماد ،**الإتصال ونظرياته المعاصرة** ،القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،2002 ص100

3 طاهر حسين أبو زيد، **دور المواقع الإجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية " دراسة ميدانية "** ماجستير ،قسم العلوم السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر: غزة، 2012 . ص49

4إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية :عربي –إنجليزي** ،بدون ذكر دار وبلد النشر،2005. ص 224

آن واحد وتبرر التفاعل المتبادل فيما بينهما ، وهذا التوحيد المتفاعل بين ما هو معرفي وماهو قيمي لتبريري أهداف سلوكية هو الأسّ الإبستمولوجي لنشوء الإيديولوجيات[1]

وهذا ما لاحظناه في الوسائل الإعلامية من تعدد للأراء والديانات والخلفيات الفكرية ، وقد ولد الإعلام الجديد في عصر المعلومات وذلك في ضوء ظاهرتين بارزتين تميز بهما هذا العصر ،(ظاهرة تفجر المعلومات) بشكل غير مسبوق وظاهرة (الإتصال عن بعد). حيث حمل هذا النمط الإعلامي الجديد كل مظاهر العصر الذي ولد فيه وتناقضاته ،وإكتسب سمات جديدة تميّزه في المفهوم والوظائف والتأثير عن النظم الإعلامية السابقة ليسمى عصرنا هذا بعصر " ثورة المعلومات"[2]

ونجد أن وسائل الإعلام تمتلك من خلال ما تبثّه القدرة على تغيير نظرة الناس إلى الحياة ، وإلى العالم من حولهم ،من خلال تغيير مواقفهم تجاه الأشخاص والقضايا ،فيتغير من ثم حكمهم عليها وموقفهم منها ،كما تؤثر في تكوين المفاهيم فتقوم بإجتثاث أصول بعضها وتحل مفاهيم جديدة بدلا منها ،فتتأثر طرائقنا في التفكير وأسلوب تقييمنا للأشياء من خلال ما نتلقاه منها من معلومات يؤدي إلى تحول في قناعتنا وفي معتقداتنا[3]

وتبقى المشاركة السياسية سلم لقياس مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات ،كما أنها تعد فرصة للتعبير بكل حرية عن أراء الأفراد وتوجهاتهم الفكرية والسياسية .

1 منار قصاص ،**الإعاقات الأبستيمية في العقل العربي المعاصر :دراسة تحليلية نقدية لطبيعة التابوهات الفاعلة في الواقع العربي**،مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية 2015

2 سميرة شيخاني **الإعلام الجديد في عصر المعلومات** ،مجلة الجامعة،المجلد 26 ،العدد الأول+الثاني،2010.ص19.

3محمد خليل الرفاعي ،**دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية " دراسة تحليلية "** ،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 27 العدد الأول + الثاني ،2011 .ص729

الفصل الثاني

التنظيم النقابي: التغيير و التطور

1-كرونولوجيا العمل النقابي :

أ- أدبيات الفكر النقابي :

مرّ فكر "ماركس" و"إنجلز" حول النقابات العمالية بمرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل "ثورة 1848" والمرحلة الثانية بين" 1861 و 1865 ". في المرحلة الأولى طرح "إنجلز" في كتاب " **حال الطبقة العاملة في إنجلترا** " عام 1844" أن النقابات تحاول القضاء على التنافس بين العمال ولكن التنافس هو" العصب الحيوي للنظام الإجتماعي الحالي" ولذا يؤدي النضال النقابي بالضرورة إلى النضال ضد الرأسمالية كنظام، فالنقابات تحاول " القضاء ليس فقط على نوع معين من التنافس ولكن القضاء على التنافس ككل وهذا ما ستفعله "

طرح ماركس فكرة أن النقابات ستتحول من تنظيم المقاومة ضد رأس المال إلى الهجوم النهائي على السلطة الرأسمالية [1]، وقد رأى ماركس أنه حتى إذا إشترك أقلية من العمال وأضربوا سيجدون أنفسهم سريعا مضطرين للتصرف بشكل ثوري ، وكان من الممكن أن نتعلم ذلك من إنتفاضة 1842 في إنجلترا والإنتفاضة السابقة في ويلز 1839 ذلك العام الذي وجد فيه الهياج الثوري للعمال أول تعبير كامل في " الشهر المقدس" والذي أعلن بشكل متزامن مع التسليح العام للجماهير. حيث **جرى أول إضراب عام في التاريخ** وقد شارك فيه نصف مليون عامل لعمال المناجم " الحركة الشارتية " في جنوب ويلز وتم قمعه من قبل" البوليس والجيش.

وما سبق أن قيل يمكن إعتباره المرحلة الأولى في الفكر الماركسي أما في المرحلة الثانية فنجد أن هناك تغير ملحوظ في رؤى كل من "ماركس" و"إنجلز" حول النقابات في فترة الستينات من القرن الماضي وقد كتب "ماركس" في كتاب" الأجور والأسعار والأرباح "في عام 1865.

يمكننا أن نجد نفس هذا التطور في أفكار "لينين" عن النقابات ، ففي أوقات الثورة يرى "لينين" إرتباطا وثيقا بين النضالات النقابية الإقتصادية والنضال السياسي - وهذا ما سنبيّنه لاحقا كيف أن النقابات في البداية عملت على تحقيق أهدافها النضالية المتمثلة في المطالبة بحقوق العمال أي مسائل مهنية، إقتصادية، إجتماعية ، لكن بعد تجذّر التنظيم النقابي صارت الدولة هي

1 محمود عباس ،**النقابات العمالية المصرية :رؤية ثورية** ،كراسات إشتراكية ،مصر : د.ذ.دار النشر ،أكتوبر 1996،ص11.10

المدعّم لهذا التنظيم وأيضا مؤيدّة له – قد تحدّث لينين في وصفه لإضراب في 1905م أول تجربة تاريخية لوسيلة النضال هذه على نطاق واسع [1]

ولكن في الأوقات غير الثورية ،ركز" لينين" على المسافة الكبيرة بين الوعي النقابي والوعي الثوري : " إن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي إلى إخضاعها للأيديولوجية البرجوازية ...فالحركة العفوية للطبقة العاملة هي النقابوية ...والنقابوية تعني إخضاع العمال إيديولوجيا للبرجوازية". [2]

ومن خلال إطلاعنا على التاريخ النقابي وجد أنها تتشكل من عدّة تيارات أهمها :

1.1 التيار الإصلاحي على الطريقة الأمريكية الذي يعمل على:

- تحقيق مطالبه من داخل النظام الرأسمالي وذلك عبر تحسين أوضاع العمال عن طريق زيادة الأجور
- تخفيض ساعات العمل ،وإتخاذ الإجراءات الوقائية المتعلقة بظروف العمل نفسه أي الأمور المتعلقة بحماية وتأمين العامل .

وقد تطور هذا التيار في بعض دول أوروبا ،كألمانيا ، وبلجيكا ، وهولندا ، وسويسرا ، والدول الإسكلندينافية حيث كانت النقابات متحالفة مع الحزب الإشتراكي وتمتلك في الآن نفسه رؤية إشتراكية للمجتمع . ولذا فقد نشأ نوع من تقسيم العمل أو المهام بين النقابات والحزب الإشتراكي في هذه الدول : فالنقابات تقود النضالات العمالية ، وتقدّم النصح للحزب الإشتراكي على صعيد التشريعات الإجتماعية .

2.1 التيار الثاني النقابة الثورية :

التحول الإجتماعي ،بحسب أنصار هذا التيار ،لا يمكن أن ينجم عن صندوق الإقتراع ،ولا عن التمرد ،وإنما عن الإضراب العام وبواسطته .وكي تستطيع الحركة النقابية بلوغ أهدافها فإن عليها أن تكون مستقلة كليا عن أرباب العمل والدولة ، حتى وإن كانت دولة البروليتاريا ، وعن الأحزاب السياسية ولاسيما الحزب الإشتراكي – ويعتبر هذا التيار البدايات الأولى المؤسسة للنقابة وهي الحركة التي كانت قائمة في فرنسا قبل 1914 ، حيث أعتبرت النقابة هي الوحيدة القادرة على تحقيق التغيير الثوري في المجتمع–.

"لينين،Lénine" (1924.1870) عارض كلا التيارين ورأى أن الحركة النقابية يجب أن تقاد من قبل الحزب الشيوعي الذي يمثل طليعة البروليتاريا . وأن النقابة لا يمكن أن تكون سوى المدرسة الإبتدائية للشيوعية . ويمكن قبول غير الشيوعيين فيها من

1 - روزا لوكسمبورغ ،**الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات** ،طب1 ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1970.ص03

2 - محمود عباس، م ، س ،ذ ص25.17

أجل تكوين وعيهم السياسي .وحسب رأيه أن التمثيل النقابي في النظام الرأسمالي يشكل عامل إضطراب مطلبي عكس النظام الإشتراكي حيث تعتبر عامل تقدم وتطور لأنها تساعد النظام على ضبط وإحتواء ردود الفعل العمالية[1]

فالنقابات وإن تشكلت في الأساس لمحاورة أرباب العمل فإنها من جهة ثانية أصبحت تؤلف اليوم قوة سياسية منظمة لا يستهان بها ، فهي وبفعل إتساع حقل النشاط السياسي ،أصبح لها كلمتها في كل الشؤون العامة التي تهم المجتمع ، وتراقب بدقة السلوك الإقتصادي والإجتماعي للنظام القائم ، وتتصدى له في كثير من الأحيان .والواقع أن ما ساهم بإعطاء الحركة النقابية هذه الفعالية السياسية هو الدولة نفسها .هذه الأخيرة أصبحت تمثل " وسيط" لطرح نفسه كوسيط وحكم بين هؤلاء الآخرين وبين العمال ولا سيما من خلال الإتفاقيات . ومع أن عقد العمل الجماعي لا يشكل بحد ذاته قاعدة شرعية ،إلا أن المكانة التي يحتلها في النظام القضائي تعطيه صفة آمرة في علاقات العمل نفسها .أي أن الحركة النقابية التي تفاوض على هذا النوع من العقود تمكنت من ممارسة ضغوطها على الدولة لتقوم ،بدورها بممارسة نفوذها وتأثيرها على أرباب العمل وإجبارهم على تقديم تنازلات معينة.

تنقسم النقابات إلى :

أ –النقابات العمالية :

يكون الإنضمام للنقابة العمالية على أساس العمل في المصنع بغض النظر لطبيعة العمل مثل نقابة العاملين بالبنوك بغض النظر عن طبيعة العمل مثل المحاسب والإداري والعامل البسيط

ب–النقابة المهنية:

بناء على شروط معينة ،مثل المؤهل الدراسي،يتحدد على إثرها قدرة الطالب على ممارسة المهنة ،ولايشترط في النقابات المهنية العمل في منشأة معينة مثل نقابة المحامين التي تضم المحامي الحر والمحامي العامل في الإدارات القانونية وأساتذة الحقوق حيث أن النقابات العمالية تنشأ بإجراءات ولوائح خاصة وفق النقابات العمالية ،والنقابات المهنية تنشأ بقانون خاص [2]

1 خضر خضر ، م ، س، ذ ، ص280.

2 محمد عبد الرحيم ،النقابات أسئلة وأجوبة 2016/10/28 على الساعة 19.56

http://www.eswengs.com/2011/11/blog-post.html

- **على المستوى العالمي :**

ظهرت أولى النقابات العمالية إلى الوجود في النصف الأول من القرن الثامن عشر وبالتحديد سنة 1720 في بريطانيا ،عندما أقدم عمال يشتغلون في الخياطة و لأول مرة في التاريخ على رفع مظلمتهم إلى البرلمان وأنشئوا جمعية بقصد زيادة أجورهم وتخفيض يوم العمل ساعة واحدة ،وجمعوا مبالغ محترمة تساعدهم على الدفاع عن أنفسهم في حال تعرضهم للملاحقات " [1]

أما في ألمانيا فالنشاط النقابي قد تطور إبتداء من سنة 1871 موازاة مع التطور الصناعي حيث ما بين " 1870-1914" تكونت نقابات لعمال إتخذت شكل فيدراليات مهن.

في حين نجد أن النقابات في فرنسا قد ظهرت بشكل رسمي 1884، بينما في الو.م.أ النقابات لم ترفض هياكل النظام الإقتصادي القائم على عكس ما عرفته الحركات النقابية في فرنسا وإنجلترا فتشكلت نقابة عمالية تحت إسم " فرسان العمل " سنة 1860. وبالضبط بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى تنادت النقابات في العالم على تأسيس إتحاد نقابي عالمي يجمع كل النقابات في العالم وبدعم من الكتلة الاشتراكية تم تأسيس اتحاد النقابات العالمي في باريس عام 1945، مما دعا للكتلة الرأسمالية ممثلة في دول أوربا الغربية وأمريكا إلى تأسيس اتحاد نقابي آخر أطلق عليه الاتحاد الدولي للنقابات الحرة[2]

إذا إعتمدنا على المعيار القانوني فيمكن تقسيم **مراحل تطور الحركة العمالية ونشأة النقابات** إلى ثلاث مراحل أساسية :

- **بداية الظهور النقابي :**

واجهت النقابات في بداية ظهورها الرفض لكونها تعمل ضد مصالح أرباب العمل ومع ظهور الثورة الصناعية،تغير أساليب وعلاقات العمل فسيطر أرباب العمل على القطاع الإقتصادي والجانب السياسية ،هذا ما جعل مثل هذه التنظيمات تهدد مصالح الطبقة الرأسمالية التي أصبح لها تأثير كبير على الحكومات ، ما جعلها تسنّ قوانين ضد هذه التنظيمات حيث إعتبر نشاط العمال المتعلق بظروف العمل وعلاقاته نشاط غير قانوني ،بل وصل الأمر إلى تجريمه مثلا قانون التكتلات 1799-1824 يحرم تشكيلها في إنجلترا ، أما في فرنسا فقد صدر" قانون لوشابولييي Loi de Chapelier " سنة 1791 يمنع تشكيل النقابات على إعتبار أنها لا تتماشى مع النظام الإجتماعي السائد آنذاك [3]

1 جورج لوفران،**الحركة النقابية في العالم**، تر :إلياس مرعي ،بيروت:منشورات عويدات ،1980.ص09

2 حمود عقله العنزي ،المفاهيم العشر في إدارة العمل النقابي ،الكويت :الإتحاد الوطني لطلبة الكويت،2000

3 Frédéric Delacourt, Chroniques de l'Essonne - De la Révolution à la fin du XXe siècle, 2011p183.

لكن هذا لم يمنع من تكاثف هذه التنظيمات وظهورها بشكل رسمي وعالمي، ومن بينها ظهور الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL في 1949 ، بإنشقاق عن الفدرالية النقابية العالمية FSM.بالإضافة إلى الكنفدرالية العالمية للعمل CMT التي تضم 144 منظمة في 116 بلد وبها حوالي 26 مليون عضو ،وكانت تعرف بالكنفدرالية الدولية للنقابات المسيحية CISC والتي تكونت في 1920 وتخلت عن طابعها الطائفي وغيرت الإسم إلى الكنفدرالية العالمية للعمل في 1968.كذلك الفدرالية النقابية FSM التي تكونت ،بصفتها إمتداد للفدرالية النقابية الدولية FSI التي تأسست في 1913.وأخيرا الكنفدرالية النقابية العالمية CSTالتي تكونت في 2006.[1]

3- التعريف بالنقابة :

يوجد في العالم تجمعات للعمال،أخرى للطلبة ، وأيضا لأرباب العمل ،من أجل الدفاع عن المصالح المادية أو المعنوية للأفراد،فوجدنا العديد من الصياغات قدمت للتعريف بالنقابة العمالية ،تبعا للعديد من المتغيرات منها تطور المجتمع ،حركة العمال ،الإطار المرجعي ...إلخ .وسنقدم هذه التعاريف على سبيل المثال وليس حصرا.

النقابة لغةً تعني الرئاسة وهي على وزنها (بكسر الأول لا بفتحه). ويقال لكبير القوم نقيباً أو رئيساً أو عقيداً. ومن هنا جاءت تسمية نقيب الأطباء أو نقيب المعلمين وسواهما، وعلى ذلك تم تأسيس (رابطة) أو (جمعية) أو (اتحاد) لذوي المهن والحرف سميت (نقابات). وللنقابات أنظمة داخلية هي بمثابة دساتير يتم اتباعها. فمن أساسياتها مثلاً نظام الانتخابات. ومهمات النقابات المهنية تأتي بالدرجة الأولى لتنظيم ممارسة المهنة، بينما تهتم النقابات العمالية بالدفاع عن حقوق أعضائها.

النقابة هي جمعية تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولراعية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض الحالات المعينة.

«النقابة العمالية هي جماعة من العمال تضمهم مهنة أو أكثر ،وظيفتها الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الإقتصادية »[2]

1- ليرك بورو، الحركة النقابية منظمة عالمية: 2016موقع كفاية،20/03/2016 http://djelfa.forumr.net/t1786-1 topic

2 عبد الباسط محمد حسن،**علم الإجتماع الصناعي** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1972،ص270.

«النقابة العمالية هي إتحاد يضم العمال المشتغلين في مهنة أو حرفة معينة ،بغرض تحسين أحوال عملهم من حيث الأجور ،ساعات العمل والظروف التي يعملون فيها ،والهدف الأسمى للنقابة العمالية هو تدعيم وضع العمال بتكوين إتحاد يضم شملهم ،وتكوين أرصدة نقدية تحقق أغراضهم ،وأموال النقابة العمالية تستخدم في : أغراض تتعلق بإدارة الدفّة –أي دعم الإضرابات –أغراض إجتماعية لمساعدة المرضى من العمال أو أسرهم عند الوفاة ،أغراض سياسية وذلك لتمكين بعض العمال من الدخول كأعضاء في المجالس النيابية » [1] إذن تعمل النقابة على حماية حقوق العمال ودعمهم ،وتعتبر وسيطا مهما بين ربّ العمل والعمال ،وبالتالي تضمن السير الحسن للمصنع وللعمل .

في تعريف آخر تعتبر «النقابة العمالية منظمة يكوّنها العمال في صناعة أو مهنة أو صناعات أو مهن متقاربة أو مشتركة أو متكاملة ،وذلك بصفة إختيارية بغرض تحسين حياتهم ،والمساهمة الإيجابية في البناء الإقتصادي والإجتماعي والقومي للمجتمع ، وتدعيم فلسفته نظريا وعمليا عن طريق تنظيم يتيح لها ذلك »[2]

« النقابة العمالية هي تجمع مهني من أجل التمثيل ،الدراسة والدفاع عن المصالح الإقتصادية والمهنية لأعضائها »[3]

«النقابة العمالية هي منظمة مكونّة من مجموعة من الأفراد للدفاع عن حقوقهم والسعي لتحقيق مطالبهم »[4]

تتفق التعريفات على أهمية وجود التنظيم النقابي الذي يتيح الفرصة لضمان السير الحسن للعمل ،من خلا نقل مشاغل العمال ومشاكلهم ومحاولة إيجاد حل توفيقي بين طرفي التزاع .

« النقابة العمالية تنظيم له بناء هيكلي ووظائف تقوم بها ،مصادر مالية لمواصلة نشاطها ووسائل عمل كباقي المنشآت في المجتمع ،وهذا وفقا للقوانين التي تتأسس في إطارها :

1 عبد العزيز إبراهيم عيسى ،محمد محمد جاب الله عمارة ،**السياسة بين النمذجة والمحاكاة** ،المكتب الجامعي الحديث،2004،ص474.

2 محمد نجيب توفيق ،عبد الله محمد بازرعة ، **العلاقات الصناعية في الشركات والمؤسسات العامة** ،مكتبة القاهرة الحديثة 1966 ،ص617

3 Jean-Luc Cerdin ,Rodolphe Colle ,**La fidélisation des salariés par l'entreprise à la carte",** Revue de Gestion des Ressources Humaines, no 55, janvier 2005

4 Ferderic Delacourt ;Ibid ;p154.155.

أنها إختيارية ، بمعنى الإنضمام إليها ليس إلزامي على العمال وإنما وفق لمبدأ الحرية الفردية. كما تسعى لتحقيق أهداف محددة ،أساسها الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها تتعداها لمقاصد أخرى.لها سياسة نقابية خاصة تعتمدها في تحقيق مطالبها ».

«أما فيما يتعلق بالحركة العمالية فهي مجموع الأنشطة المنظمة التي يقوم بها العمال لتحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية ،وحماية مصالحهم المادية والمعنوية ،فهي تشتمل على جوانب إقتصادية ،إجتماعية وسياسية ضمن كيان أو منشأة تسمح لها بالقيام بذلك هي النقابة العمالية »[1]

كلا التعريفين يؤكدان على أهمية وجود التنظيم النقابي الذي يبنى على قاعدة أساسية ألا وهي الدفاع والحصول على حقوق العمال المظطهدين .والعمل على تحسين وتهيئة ظروف عملهم و مستواهم المعيشي .

4 -أساليب النضال النقابي :

إن أساليب النضال العمالي التي تعتمدها النقابات العمالية لتوصل مطالبها ومشاكلها إلى صانعي السياسات العامة وأرباب العمل ،وتتنوع الأدوات المطلبية التي تستخدمها النقابات العمالية وفقا لعدة عوامل أهمها :

مستوى إستياء الرأي العام أو تعاطفه مع المطالب النقابية والوضع المالي والإقتصادي للمؤسسات أو الدولة ،تحليل ميزان القوى حتى تتفادى النقابات الصدامات المباشرة التي تؤدي إلى الإضرار بمناضليها إضافة إلى نوع المطالب ومضمونها.

وتتخذ الأدوات المطلبية عدة أشكال من ضمنها :

- الإعتراض والشكاوي والإحتجاج الكلامي .[2]
- **عريضة التوقيعات** : نص مكتوب يندد ويرفض وضعا قائما أو يعبر عن مطلب ،وتكون موقعة من قبل العمال بأسمائهم ،وبإمكان العريضة أن تؤثر في بعض الحالات وتحقيق إمتيازات صغيرة للعمال ،وعادة تلجأ النقابات إلى هذا الأسلوب عندما تكون عاجزة عن الفعل .

1 شطيبي حنان ،**الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية :دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟دراسة حالة** ،ماجستير ،تسيير الموارد البشرية، قسم علم الإجتماع،جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر، 2010/2009 . ص17.16

2 تقنيات النضالات ،جريدة عمالية نسوية شبيبية أممية ،المغرب ،العدد07 ، ماي 2005. بتصرف.

- **التوقف عن العمل**: وقف النشاط خلال مدة وجيزة ،أقصاها بضع ساعات .يعبر التوقف عن إستياء أكبر وعن ميلاد من الراديكالية ،ويستعمل التوقف للضغط من أجل مفاوضات على إستحقاقات في المدى القصير أو مطالب صغيرة مثل تحسين شروط وظروف العمل ، والحصول على منح ..إلخ

- **الإضراب المبرقع** : إضراب قسم من العمال ثم عودة إلى العمل بينما يضرب قسم آخر وهكذا ،ميزته هي فقدان أجرة فردية أدنى بينما تكون المؤسسة مشلولة عمليا ورب العمل يدفع أجور مستخدمين أصبحوا ضعيفي الإنتاجية أو حتى متوقفي النشاط

- **إضراب فرط التقيد بالشكليات excées de zéle** : التطبيق الصارم او المفرط لتعليمات وقواعد العمل بشكل يعرقل حسن سير الإنتاج .

- **الإضراب المحدود :** يكف الأجراء عن العمل مدة محدودة .

- **الإضراب غير المحدود** :توقف الأجراء عن العمل إلى أن يقرروا إستئنافه ،ويتسم بأنه يعبر عن نوع من الراديكالية ،ومشاركة في النضال

ويوقف الإنتاج كلا أو جزئيا . من سلبياته فقدان الأجراء لقسم كبير من الأجرة ،مع إمكانية أن تستمر المؤسسة في الإنتاج بتشغيل مناوبين intérimaires وغير مضربين ،كما يمكن إنجاز عمل الإنتاج في موقع آخر .[1]

- **حاجز الإضراب piquet de gréve**: إقامة حواجز لمنع غير المضربين من دخول المؤسسة لتنفيذ العمل .

- **الإضراب مع الإعتصام داخل المؤسسة :** يكتسح المضربون المؤسسة ويخرجون غير المضربين ويستعملون كل شيء لصالحهم مثل قاعات الإجتماع،ومكاتب ومنقولات المؤسسة .

- **المسيرة بالمدينة :** تكشف الصراع ،وتضفي الشعبية على النضال ،وتحافظ على الضغط ،وتتيح تقييم القوى ،وتخضع المسيرة الوطنية لنفس قواعد المسيرة بالمدينة ،لكن على نطاق أوسع .

- **الحرب النفسية** :إنتاج إشاعات ،ومعلومات من كل نوع لإضعاف الخصم

[1] تقنيات النضالات،ن ،م،س، بتصرف .

- **إفقاد الإعتبار** : نشر إنتقادات حول جودة المنتج أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة .

- **إلحاق الضرر بمصالح المشغل** : يمارس هذا الشكل القديم من النضال بإستمرار رغم أنه غير بارز إعلاميا . يجب إستعماله من طرف أفراد واعين بمخاطرة وبالنتائج الكارثية لبعض أشكاله التي قد يؤدي إلى إغلاق المؤسسات .[1]

- **إعادة التملك** : تحكم الأجراء بمنتجات المؤسسة أي بما أنتجوه أنفسهم

- **المقاطعة** : يطلب العمال من السكان عدم شراء أو إستعمال منتج أو خدمة تقدمها المؤسسة التي يعملون بها ،مثلا تدعو لجنة النضال السكان إلى عدم إستهلاك منتج ما طالما لم تتحقق المطالب .

- **العصيان المدني** : رفض تطبيق قوانين الدولة والخضوع لها .مثلا : دعم ومساندة الاشخاص المقموعين ،عدم أداء الضريبة ، رفض تقديم أوراق الهوية .

- **الإضراب المعمم :** إضراب يشمل قطاعا بأكمله أو عدة قطاعات أو إقليم أو بلد أو مجموعة بلدان .

- **الإضراب العام :** إضراب مشترك بين الفئات أو بين القطاعات في منطقة ما أو وطنيا ، يعد الإضراب العام الأسلوب المفضل للنقابات المستقلة ،يعبر الإضراب العام عن مواجهة طبقية واضحة قد تتحول إلى قضية إجتماعية سياسية واسعة النطاق .

وهناك أنماط أكثر راديكالية من الإضرابات يمكن أن تستعملها النقابات مثل الإضراب مع الإنتفاضة والإضراب النازع للملكية ،إضافة إلى المفاوضة الجماعية والإستشارة الإجتماعية بمختلف أشكالها .[2]

5- تنظيم وهيكلة النقابات العمالية :

أ- نمط الهيكل التنظيمي للنقابات: (مركزي/لا مركزي ، جماعي/فردي)

ب- التصاق المسؤول النقابي بالعمال و بمشاغلهم (الانقطاع عن مواقع العمل ، بروز بيروقراطية عمالية ، عمل موظفين / عمل مناضلين)

ج- قدرة الهياكل النقابية و المنخرطين على متابعة عمل النقابة و مراقبة آدائها و تضمين ذلك باللوائح و النظم الداخلية

[1] تقنيات النضالات،ن ،م،س بتصرف

2 ن ، م .

د- العلاقات الداخلية بين الهياكل داخل الاتحاد النقابي (تعيين/انتخابات, دورية الانتخابات، صلاحيات المؤتمر العام، هياكل القرار بين مؤتمرين...)

هـ- طرق و آ ليات التسيير الاداري و المالي

برامج تدريب و تثقيف نقابي تهدف الى:

* تعزيز القدرات النضالية و التفاوضية للنقابيين

* تنمية روح النقد و النقد الذاتي و تصحيح الأخطاء

* توجيه التدريب و التثقيف للهياكل القاعدية و اشراكها في ضبط محتواها و أهدافها

ر- الالتزام بتطبيق القرارات المتخذة ديمقراطيا في مراكز القرار النقابي[1]

6-وسائل التنظيم النقابي :

في إطار قوانين العمل الدولية تلجأ النقابات إلى المطالبة بحقوقها وحماية مصالحها ،ويتم ذلك عبر عدة مراحل بدءا من طرح الإنشغال ثم التفاوض وأخيرا اللجوء إلى الإضراب في حال تعثر المرحلة الأولى وهذا ما يمكن شرحه ببعض التفصيل في الآتي :

أ – الحق في التفاوض الجماعي :

يتم التفاوض من خلال قيام ممثلو النقابات العمالية أو المهنيين أو الموظفين بطرح إنشغالاتهم ومطالبهم مع الطرف الآخر الذي يتمثل في صاحب العمل أو الحكومة، وقد يتم التفاوض على نطاق محلي أو إقليمي وعندئذ تكون الإتفاقية الجماعية ملزمة على ذلك النطاق أيضا . إذ يضمن التفاوض الجماعي للنقابات قوة تساعدها في تحقيق أهدافها ،ليس هذا فقط بل وضمان شروط عمل معقولة وبيئة عمل صحية وآمنة .

ب-ضمانات الحق في التفاوض الجماعي :

تحتوي الإتفاقيات الدولية على ضمانات تهدف إلى كفالة الحق في التفاوض الجماعي والحيلولة دون قيام السلطات العامة بالمس يه أو الإنتقاص منه أو إفراغه من مضمونه ،وحماية جهود النقابات في مجال التفاوض الجماعي من التأثير و الضغوط أو التحكم وتتمثل هذه الضمانات في مايلي :

[1] محمد الطرابلسي ،الأنشطة العمالية ، منظمة العمل الدولية ،د ، ذ، س .

1- الحق في التنظيم النقابي حق مشروع تكفله وتحميه منظمة العمل الدولية – إتفاقية رقم 87- لذا يمنع على السلطات العامة التدخل في هذا الحق أو محاولة حظره .

2- يتوجب على الدولة ،حيثما دعت الضرورة إلى ذلك ،إتخاذ تدابير بهدف تشجيع وتيسير التفاوض الطوعي بين أصحاب العمل أو منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمل ،بهدف تنظيم أحكام وشروط الإستخدام من خلال إتفاقات جماعية.

3- يتوجب تسوية المنازعات بين الموظفين العامين والإدارة العامة وفقا للأحكام وشروط الإستخدام وحسب الظروف المحلية ،إذ يتم التفاوض بين الأطراف بآلية مستقلة ومحايدة ،مثل الوساطة والتوفيق والتحكيم ،يتم إنشاؤها على نحو يكفل ثقة الطرفين المعنّيين .

2/الحق في الإضراب :

أ- مفهوم الإضراب :

يعني الإضراب قيام العمال أو الموظفين العامين أو أصحاب المهن بالتوقف المؤقت عن العمل بشكل جماعي كوسيلة ضغط تهدف إلى تحقيق أهدافهم .ويمكن أن يتخذ الإضراب أشكالا أخرى من خلال إتخاذ إجراءات ذات تأثير سلبي على عملية الإنتاج كوسيلة ضغط تهدف إلى تحقيق الأهداف المتوخاة . ويعتر الإضراب آخر مرحلة تلتجأ إليها النقابات بعد فشل مرحلة التفاوض مع الطرف الآخر .[1]

ب- القيود على الحق في الإضراب :

يشترط العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ممارسة الإضراب وفقا للقوانين المحلية في الدولة .وقد أجاز العهد المذكور إخضاع أفراد القوات المسلحة أو رجال الشرطة أو موظفي الإدارات الحكومية لقيود قانونية على ممارستهم للحقوق النقابية ،بما في ذلك الحق في الإضراب .

ونجد أن لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل الدولية قد حددت الحالات التي يجوز فيها حظر الإضرابات ،وتتمثل هاتين الحالتين في :

[1] محمود شاهين ،حول الحق في التنظيم النقابي ،الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ،سلسلة مشروع تطوير القوانين 18 ، رام الله ، أبريل 2004،ص 22.21 بتصرف.

الحالة الأولى : إضراب الموظفين الحكوميين الذين يمارسون السلطة بإسم الدولة (رجال القوات المسلحة والشرطة) يحضر إضراب هذه الفئة بمبرر المصلحة العامة ،إذ أن ممارسة الإضراب من قبل هذه الفئات يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام للمجتمع .

الحالة الثانية : الإضراب في مجال " الخدمات العامة الأساسية" فقط ، هذه المجال بقي مبهما ومستغلا من قبل الحكومات التي تبرر أي إضراب يحدث بأنه " خدمات عامة أساسية" لذا إضطرت المنظمة لوضع لائحة توضح القطاعات التي تنضوي تحت هذا المفهوم [1].

حيث أوضحت اللجنة أنه يجب عدم منع فئات كثيرة من الموظفين الحكوميين ،وتحديدا المعلمين ،من الإضراب، وفرض حد أدنى من الخدمات Minimun Service على بعض القطاعات الحساسة حتى لا تصبح حياة وصحة المواطنين وأمنهم ذريعة لمنع ممارسة حق الإضراب .كقطاع الصحة مثلا ،فلا يجوز التوقف عن تقديم الخدمات الضرورية التي من شأنها الحفاظ على حياة وصحة المواطنين .وتترك صلاحية تحديد مدى قانونية حظر أو تقييد الإضراب في قطاع خدماتي ما إلى القضاء والذي طوّر المعايير الدولية بهذا الخصوص. كما هو حاصل في الجزائر فيما يخص قطاع الصحة حيث تجاوز الإضراب ثلاثة أسابيع ما دفع الدولة إلى رفع هذا الملف إلى العدالة التي حكمت بعدم شرعية الإضراب .

7- النزاع :

إن النزاع حسب" Harbert Touzart"، هو وضعية يمارس خلالها الفرقاء سلوكيات عدوانية بعنف أو بدونه يولدها الحرمان ، وفي تعريف أخر هو :" جملة تفاعلات محسوسة معقدة بين أطراف ما هي إلا تجليات لظواهر النفوذ .وخلال هذه الوضعية تكون للفرقاء – أشخاص أو جماعات أو مؤسسات أو بلدان ،إما أهداف أو معايير متقابلة أو نفس الأهداف يسعون إلى تحقيقها في جو تنافسي ..

أمثلة :

عندما تكون للفرقاء أهداف متضاربة :طلب الترفيع في الأجور من طرف العمال يقابله رفض إدارة المؤسسة لهذا الطلب

عندما تكون للفرقاء معايير متضاربة :كان ينادي البعض بنظام تربوي غير موجه في حين ينادي البعض الآخر بنظام تربوي سلطوي .

[1] م ، س ،،ص 22.21 بتصرف.

عندما تكون للفرقاء نفس الأهداف ولكن في مناخ تنافسي كأن يكون النزاع على نفس المركز أو نفس الأرض ، أما "ريمون آرون "يعرف النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أوجماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة [1]

8-تسوية المنازعات :

كثيرا ما تصل العلاقة بين الطرفين إلى طريق مسدود بسبب تعنت كلاهما و التمسك بموقفهما ، لذا هناك طريق آخر يتم السير عليه في هذه الحالة ،ألا وهو التسوية والتوفيق بينهما ،وحسب منظمة العمل الدولية التي حددت في هذا الإطار أسس لتنظيم وتحديد أليات حل المنازعات بغية تحسين الأداء إذ تم تحديد أربع طرق لتسوية المنازعات والمتمثلة في الآتي :

- التجنب ، حيث يخفق أحد الأطراف في التعامل مع النزاع .
- القوة ، حيث يستخدم أحد الأطراف القوة لإجبار الطرف الآخر على فعل مايريد .
- الحقوق ، حيث يستخدم أحد الأطراف بعض معايير الحقوق أو الإنصاف المستقلة من أجل تسوية النزاع .
- الإجماع ،حيث يسعى أحد الأطراف إلى تقريب وجهات النظر بشأن المواقف أو الإحتياجات المتسببة بالنزاع ،أو الوصول إلى حل أو التكيف معها .[2]

07 – النقابة العمالية تصنيفاتها

أ- نقابة الحرفيين :

تم تأسيسها من قبل عمال حرفيين مثل عمال المصانع ،وقد ضعفت هذه النقابات أثناء الثورة الصناعية ،بعد أن أنهت هذه الأخيرة العديد من الحرف القديمة ،بما إستحدثته من أساليب عمل جديدة يقوم بعضها على أعمال لا تحتاج إلى مهارة ،بينما يلزم للأخرى أعمال تتسم بشيء من المهارة ،وقد لجأت هذه النقابات إلى توسيع قاعدة عضويتها ،فضمت إليها عمالا غير حرفيين .

1 داورتي جيمس ،بالتسغراف روبرت ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،تر :وليد عبد الحي ،طب1 ،الكويت :كاظمة للنشر والتوزيع ،ديسمبر ،1985،ص94.

2 منظمة العملى الدولية ، أنظمة منازعات العمل ، دليل بشأن تحسين الأداء ، طب 1، 2013 ،ص18

ب–النقابات العامة:

وهي تضم العمال الذين ليس لهم حرف معينة أو مهارات معينة ،حيث تعمل على توظيف أعضائها في عدة مجالات صناعية وتعتبر نقابة النقل والعمال العامة من أكبر النقابات في القرن 19 م وأوائل القرن 20 .

ج– النقابة الصناعية :

تهدف هذه النقابات إلى تعيين جميع العاملين في صناعة معينة بغض النظر عن العمل الذي يؤدونه .وتبدو مزايا النقابة الصناعية في توفيقها بين النقابات المختلفة في الشركة الواحدة بجانب تيسير الحوار مع الإدارة .ويوجد العديد من النقابات الصناعية في ألمانيا كذلك الدول الإسكندينافية .

د– نقابات ذوي الياقات البيضاء :

قللت التقنيات الحديثة والتطورات التي حدثت في الصناعة من نسبة العمال الذين يعملون بأيديهم ،وبالمقابل زادت نسبة العمال ذوي الياقات البيضاء (وهم العمال الذي يؤدون أعمالا كتابية واخرى يدوية) .مثل هؤلاء العمال الذين يعملون في الحكومات المحلية والمدرسين ،لديهم نقابات عمالية جيدة التنظيم .وقد لا يطلق على التنظيمات في مهن أخرى نقابات عمال، ولكن هذه التنظيمات تعمل بتنظيم مشابه لهذه النقابات في الدفاع عن حقوق الأعضاء المنتمين إليها .[1] كنقابات قطاع التعليم وقطاع الصحة و قطاع مختلف الإدارات العمومية .

8-مهام النقابات العمالية :

لا تكاد تختلف مهام النقابات عن مهام الأحزاب السياسية والجمعيات في خدمة الصالح العام و الإهتمام بشؤون المواطنين ونقل مشاكلهم إلى السلطة العليا ويمكن أن نحدد أهم مهامها في الآتي :

- الدفاع عن حقوق العمال والسعي الدؤوب لخدمة مصالحهم والعمل على رفع القدرة المعيشية مع مايتناسب والوضع الإقتصادي
- إقامة المجالس المشتركة مابين أصحاب العمل في القطاعات الخاصة والحكومية وممثلي النقابات العامة لإقامة الإتفاقيات المشتركة التي يتفاهم فيها الطرفان على جملة من الأمور المساعدة على توفير الجو المناسب للعمال . كالخدمات الإجتماعية

[1] أحمد كردي، النقابات العمالية ، موقع كلية التجارة جامعة الأزهر ، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/277445 على 2018/03/03 على 18.30.

المتعلقة بالشراء بالتقسيط من خلال عقد إتفاقيات مع المنتجين أو البائعين ،أيضا الخدمات المتعلقة بالسفر و بالتطبيب وبالمناسبات ...إلخ [1]

- تكريس آليات الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات .من خلال طرح الإنشغالات وفتح أبواب الحوار
- العمل على التأثير في السياسيات الإجتماعية والإقتصادية كالضغط لسن تشريعات جديدة أو تعديل مواد تشريعية أو إتفاقات تجارية ذات صلة بالتأثير على الأجور وفرض العمل [2]

9 – النقابة في التاريخ العربي الإسلامي:

في القواميس والمعاجم العربية نجد أن أصل كلمة نقابة تعني "النقيب " وجمعها نقباء وهو من ينقب عن أصل قومه ،ويفتش في شئونهم ويستدل أخبارهم " ، وفي كتاب الأحكام السلطانية التي عرف نقابة " بأنها تقوم على ثلاثة قواعد،أما بإذن الخليفة المستولي على كل الأمور ، وإما عن أمير الولاية ،أو من نقيب عام الولاية الذي أستخلف عنه نقيبا خاصا أكثرهم فضلا ،و أجزلهم رأيا ، وهي شروط من شروط الرئاسة ،وعليهم طاعته ،والقبول برايه ،لذلك سميت بنقابة الدولة أو بذوي الأنساب لعلاقاتها بالأنساب عند العرب"[3]

نجد أنّ المدن العربية الإسلامية تميزت بترتيب هندسي و تراتبي للمهن ،إذ في قلب المدينة نجد الأسواق التجارية ،ثم القيصريات وهي عبارة عن مخازن ثم أماكن السكن – الخانات أو البيوت – والحمامات وحولها تتوزع مناطق المهن و الحرف كالحدادين والنحاسين والزجاجين والنوالين والنساجين ،و الصوافين والخبازين ...إلخ ،وفي الأخير نجد البيوت السكنية ومن حولها الأسوار ،هذا مايمكن ملاحظته في المدن العربية الإسلامية العريقة في الشام ومصر وإيران وتركيا ...إلخ .[4]

و عرفت النقابات العمالية تطورا ملحوظا في العصور الإسلامية وخصوصا في الدولة العباسية التي عرفها بعض الباحثين " بتنظيمات حرفية ،،تقوم ،بتعلم وحفظ المهنة أو الحرفة ، وتحافظ على مستويات عادلة لأسعار المنتوجات الحرفية ،وللأجور ،وتقوم بتنظيم الجوانب الإجتماعية للحرفيين والعمال من خلال عقد تأسيس يحدده العرف ، ويؤدون القسم على حمله وإحترامه وسمي هذا

[1] سعدي ميران ،الحركة العمالية والتقابية ودور اليسار في المرحلة الراهنة ،821، أيار 2004 ، نشر في 2004/05/01، وتم الإطلاع عليه يوم 2018/03/03 على 17.30، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17593

[2] عمر الطقز ،الحكم الرشيد في النقابات العمالية ، فلسطين : مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين ،2006،ص03.

3 العدلية هاني الفردان المرباطي، **نشأة وتطور النقابات إرتباطا بالحركة الصناعية في أوروبا**، في لقاء خاص مع " الوسط" عن تاريخ الحركة النقابية ومهماتها ،العدد 359 ،الأحد 31 أغسطس 2003 الموافق ل 04 رجب 1424 .

[4] محمد المرباطي ،مقدمات تاريخية في فهم النقابات العمالية والحرفية مع بدايات التاريخ العربي الإسلامي ،الحوار المتمدن ،نشر يوم 2002/02/07،وأطلع 2018/03/08. http://www.m.ahewar.org/s.

العقد بالدستور ،ويقسمون كذلك على إحترام قيم وتقاليد العمل والحرفة ". ،حيث أن الدولة الفاطمية كانت تعرف النقابة بأنها" مجموعة من الناس الذين يعملون في حرفة معينة ،وكانت شبيهة بجمعيات المهن والحرف "أما في الدولة المملوكية والأيوبية فجرى تعريفها " بفئة من الصناع ،أتحدوا في نقابة من اجل حماية مصالحهم ويقوم عليهم رئيس ، وينتمون إلى صنعة أو مهنة أو حرفة واحدة وتربطهم عقود تقوم على الأعراف والتقاليد"[1].

في العصر العباسي ظهرت ما سمي بنقابة الأشراف وهي مؤسسة إجتماعية تهتم بأمور الأشراف ورعايتهم و المطالبة بحقوقهم وتذكيرهم بواجباتهم ويمكن عدها منصبا شبه رسمي لأن الخليفة هو الذي يعين نقيب الأشراف . ولما نحفر في مفهوم الأشراف فإنه يعني أولئك الذين ينتسيون لما نحفر في مفهوم الأشراف فإنه يعني أولئك الذين ينتسبون إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . فإسم الشريف يطلق على ذرية الحسن والحسين .والغالب يرون أن الشريف هو الشخص الذي ينتمي إلى آباء متقدمون في الشرف .وحين جاء الإسلام وضع أسسا جديدة تستند على الدين بدل النسب والعصبية . [2]

ففي العصر العباسي كانت لهم نقابة خاصة بهم وهي نقابة الأشراف كما ذكرنا سابقا التي لها نظام وأحكام .وكانت تضم في مطالع العصر العباسي ،العباسيين والطالبيين (العلويين ،والجعفرين والعقيليين) والذين كانوا ينتظمون في نقابة واحدة يترأسها نقيب واحد ،وبقيت كذلك حتى بدايات القرن 14 هـ/ 10 م إذ أصبح لكل فئة نقيب .

ونقابة الأشراف أعتبرت أنذاك" مؤسسة موضوعة على صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم أحبى وأمره فيهم أمضى"

ويتم إختيار التقيب على أساس شروط معينة من أهمها إحاطته بتاريخ الأنساب والشريعة وأن يكون من أهل التقوى والعلم .

و من مهامه تولي أمور الأشراف وضبط أنسابهم وتسجيل مواليدهم وفياتهم في السجل (الجريدة) وتنزيههم عن المكاسب الدنئية ومنعهم من إرتكاب المآثم والمطالبة بحقوقهم ودعوتهم إلى أداء الحقوق ،ومنع النساء الهاشميات من الزواج من غير الأكفاء وما أشبه ذلك من التكفل بأمر اليتامى والنظر في أمر الأيامى (الصبايا).[3]

[1] م،س،ذ .

[2] فارق عمر فوزي،قراءات ومراجعات نقدية في التاريخ الإسلامي ،الأردن: مجدولاي،2007،ص216

[3] فارق عمر فوزي، ن،م ،،ص217

الفصل الثالث
الحركة النقابية في الجزائر

1- النقابات في الجزائر :

تتطلب دراسات النقابات العمالية من هذه الناحية إلماما بظروف نشأتها والأدوار التي إضطلعت بها وتطورها من حقبة سياسية لأخرى ،والوقوف على الإطار القانوني المنظم لها بغية إستجلاء الفرص والقيود النابعة من هذا الإطار المؤثر على التنظيم والنشاط النقابي ،جنبا إلى جنب مع دراسة الأداء المطلبي للنقابات العمالية الذي يعد عصب عملية التأثير على سياسات الحماية الإجتماعية .

أ – النقابة في الفترة الإستعمارية :

«بينما لم تظهر أولى التنظيمات في الجزائر إلا في سنة 1878، حين شكّل عمال المعادن والطباعة الحجرية عرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر وبعد ذلك بدأ العمل النقابي في الإتساع .وقد أشارت إحصائيات نشرة مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامة ،إلى أنه في سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 في مدينة الجزائر و 30 في وهران و 22 في قسنطينة ثم قفز هذا الرقم سنة 1911 إلى 241 نقابة منها 126 في مدينة الجزائر و 61 في وهران و 54 في قسنطينة »[1]

رغم سعي الجزائريين للإنخراط في النقابة من خلال النقابة الإستعمارية إلا ان لم يفلح في ذلك ،ونجد أن هذه الأرقام لا تعكس الواقع الحقيقي لأن مشاركة العمال الجزائريين ظلت متواضعة للغاية لسببين :

الأول : القوانين التعسفية التي سنّها الإستعمار الفرنسي من أشهرها قانون الأهالي Codes de L'Indigénat .

الثاني : سيطرة الأوروبيين على العمل في مختلف المهن هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف بشكل أساسي .

لكن تغيرت كل الظروف بعد الحرب العالمية الأولى أين ظهرت قوى عاملة جزائرية في المهجر والتي رغم التضييقات إلا أنها عملت على الإندماج في المجال النقابي .

ليس هذا فقط بل يؤكد "بولكعيبات " أن بداية تشكل طبقة ريفية وسطى بين الحربين العالميتين قدر حجمها ب10% من عالم الفلاحين ،وذلك تظرا لتغير السياسة الفرنسية تجاه الأهالي إذ كانت في بداية الغزو وإلى نهاية القرن 19 تهدف

[1] إدريس بولكعيبات ،الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين :إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثاني عشر ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ص2

إلى إقتلاع الإهالي والإستيلاء على أراضيهم ،إلا أنه هذه السياسة تغيرت نسبيا عندما بدأ التفكير في إستخدام الجزائريين كأيد عاملة والتفكير في دمجهم .[1]

ورغم كل هذه الجهود ، توقف العمل النقابي الجزائري – الفرنسي بعد 06 أشهر من إندلاع الحرب التحريرية الكبرى 1954 لنكون أمام أول درس مهم في تاريخ العمل النقابي : السلم شرط أساسي لإزدهاره .[2]

ب–النقابة أثناء الثورة التحريرية :

والتي تأسست إستجابة لظروف مختلفة كانت تعيشها الجزائر وبالتحديد الثورة التحريرية التي كانت بحاجة ماسة إلى وقوف كل مكونات المجتمع الجزائري إلى جانبها .

لقد تبلورت مع " عيسات إيدير " وهذا من أجل الكفاح ضد سيطرة الإتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA) على الوضع النقابي بالجزائر ومن أجل الوقوف في وجه إنقسام محتمل داخل الطبقة العمالية تقوده العناصر المصالية .حيث تم الإتصال مابين النقابيين الجزائريين من التوجهين التوجه المساند لمصالي الحاج والتوجه المؤيد لجبهة التحرير الوطني خلال شهر ماي أو جوان 1955 من أجل إنشاء مركزية نقابية جزائرية موحدة تقف في وجه الإتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA). ورغم تشجيعات المحيطين من أعضاء الكونفدراليات العالمية ،إلا أن الصراع السياسي بين الجناحين حال دون نجاح تلك التجربة [3]

ورغم ذلك ،جاءت سنة 1956 سنة فاصلة أعلن فيها عن تأسيس مركزية نقابية تابعة للمصاليين، أي الإعلان عن تأسيس إتحاد نقابات العمال الجزائريين (USTA) في 14 فيفري 1956 بإشراف كل من : بن يوسف بن خدة ،عيسات إيدير ،بوعلام بوروبة .وتم الإتفاق على رئاسة " عيسات إيدير " أمينا عاما ، وقد إنخرطت حوالي إثنتا عشر نقابة تابعة للإتحاد تشمل القطاعات الإقتصادية والوظائف هي : عمال ميناء الجزائر ،عمال السكك الحديدية للجزائر والبليدة ،المعلمين ،عمال مؤسسة النقل ،عمال مؤسسة الكهرباء والغاز ،عمال مكاتب التجارة وهيئات الضمان الإجتماعي ،عمال المستشفيات ،عمال بعض مؤسسات التبغ ،عمال الحديد ،عمال ترامواي الجزائر ،عمال البلديات

[1] إدريس بولكعيبات ، حول تشكل وإنهيار الطبقة الوسطى في الجزائر ، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية ،العدد14، قسنطينة ،الجزائر ، 2000ص78

[2] ناصر جابي، النقابات والمسألة الإجتماعية : التجربة الجزائرية ، السفير العربي ،http://arabi.assafir.com/Article/3927 ،أطلع عليه 03.04.2018، 17.00.

[3] بن نعمة عبد المجيد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962،دكتوراه ،قسم التاريخ وعلم الآثار ،جامعة وهران 1 ،2015.2014، ص 144.

،عمال المواد الكيماوية وعمال المخابز . وبعد الإجتماع تم الإعلان عن الرسم والعلني عن ميلاد مركزية نقابية جزائرية جديدة تحت إسم الإتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) [1]

ولم يغفل الإستعمار عن نشاطات الإتحاد ، لتمارس سياستها القمعية من خلال السجن والإعتقال والقضاء على الصحافة العمالية ، ومصادرة العقارات وغيرها [2]... لمنع مثل هذه النشاطات التي تعمل على الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين وتوعيتهم بأهمية النضال النقابي .

شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تطورات هامة كان من أبرز مظاهرها ميلاد تنظيمات نقابية ،وثقافية ،ودينية ،وسياسية ، مسّت عددا من فئات الشعب الجزائري ومنها فئة الطلبة والتلاميذ الذين أنشئوا بدورهم جمعية خاصة بهم سموها :

" الجمعية " الوداد ية للتلاميذ المسلمين في إفريقيا " ،وبتأسيس هذه الأخيرة بدأت ملامح الحركة الطلابية الجزائرية تظهر على مستوى الجامعات ،والثانويات ،مما جعلها رافدا من الروافد المهمة للحركة الوطنية ،ودعامة متينة أمدت مختلف تشكيلاتها بمناضلين و إطارات ، ساهموا في كفاحها ضد السياسة الإستعمارية .ومع بداية الخمسينيات عرف الطلبة صراعا أيديولوجيا حادا بين تيارين بارزين ،ضم الأول منهما الطلبة الوطنيين ، والثاني الطلبة المتأثرون بالشيوعية ،ولم يفصل في هذا الأمر ،إلا بعد إندلا ع الثورة في الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين ،وتسعمائة وألف ،حيث أعلنت جبهة التحرير الوطني أن من أهدافها الداخلية :" تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى لشعب الجزائري لتصفية النظام الإستعماري " .مما سمح للطلبة الوطنيين بحسم الصراع لصالحهم .وكانت أهم ميزة للحركة الطلابية أثناء الثورة ، ظهور :" الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين" الذي به إستطاع الطلبة توحيد صفوفهم ،والإلتحاق بصورة جماعية بجبهة وجيش التحرير الوطني ،والعمل لصالح القضية الوطنية بنشاطاتهم المتعددة ،في مختلف المجالات داخليا وخارجيا.[3]

جاء تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتوجيه من جبهة التحرير الوطني لاعطاء نفس جديد للثورة بواسطة جمع شمل الفئة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد للمساهمة في الدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية، و تحرير

---

[1] ن ،م ، ص 147.145

[2] الحركة النقابية والعمالية في الجزائر بين عامي 1962.1830. http://www.algeriagate.info/2015/02/1830-1962.html 2018/03/04 / 22.30.

3 محمد سعيد عقيب ،الإتحاد العام للطلبة الجزائريين ودوره في الثورة 1962.1955.طب1، الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012.1434ص8.7

البلاد من الاستعمار الفرنسي، فكان ميلاد الاتحاد في 24 فبراير 1956. ومن بين الأعضاء الذين أسسوا الإتحاد العام للعمال الجزائريين "عيسات ايدير" وغني عن القول أن الحق النقابي يعتبر اليوم جزءا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية للإنسان ،لهذا تعددت المصادر القانونية التي جاءت لتكرس هذا الحق إنطلاقا من مبدأ أساسي ، وهو مبدأ الحرية النقابية الذي يقوم عليه وجود النقابات ونشاطها[1]

بينما الطبقة العاملة في المجتمع الجزائري ودول العالم الثالث بصفة عامة ،أرتبط تطورها بالنضال من أجل التحرر من السيطرة الإستعمارية ،وحتى قبل الإستعمار الفرنسي كان هناك غياب للطبقة العاملة بالمعنى الحقيقي ،وهذا راجع إلى نمط الإنتاج الإقتصادي الجزائري الذي تميز بالطابع القبلي الإجتماعي ،إضافة إلى نظام الإنتاج الزراعي فلم تكن هناك صناعة بالمعنى الحقيقي .

-إضراب 19 ماي 1956:

عرفت التشكيلات السياسية ومطالبها تحولا هاما في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ،كان من أبرزها بيان 03 فيفري1943 ،الذي إستطاع في ظرف قصير جدا أن يبلور نوعا من الوحدة كان لها تأثير بالغ على حياة المجتمع ،وبصفة خاصة على الفئة الطلابية ،التي كان العديد من أفرادها مناضلين في مختلف الأحزاب ينشطون إلى جانب العمال والفلاحين و أمام تعنت الإدارة الفرنسية ،وعدم إصغائها للإحتجاجات المتكررة من الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ،تم الإعلان عن الإضراب المفتوح الذي دام عام وخمسة أشهر حيث أعلنت اللجنة التنفيذية للإتحاد يوم 14 أكتوبر1957 تاريخ إستئناف الدراسة ، وبعد تحقيق أهدافه من بينها "التأكيد للحكومة الفرنسية ،بأن تسميهم المتمردين مرة والخارجين عن القانون مرة أخرى ،يحظون بثقة كل فئات الشعب الجزائري ،وأن القضية التي يموتون بالمئات من أجلها ، تستحق أن يضحي الطلبة في سبيلها بإمتحانهم، ومستقبلهم،وحياتهم وأن الحل الوحيد للمشكل يتمثل في التفاوض المباشر معهم ،والإعتراف بالسيادة الوطنية ،ولفت إنتباه الرأي العام الفرنسي إلى خطورة أزمة العلاقات القائمة بين الشعبين ،الجزائري والفرنسي و إلى بشاعة الجرائم الرهيبة من إعتقالات وتنكيل وتشريد وتقتيل جماعي،أما الهدف

1 النوري مزيد، الحق النقابي في المعايير الدولية والقانون التونسي ،آليات العمل النقابي ، تونس: الإتحاد العام التونسي للشغل بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيبارت،منشورات المركز النقابي للتكوين2001.2000 ،جانفي 2002. ص61.

الثالث فكان يتمثل في إشعار الأوساط الجامعية ،وطبقة المثقفين ،بإحتمال مقاطعة الشعب الجزائري للثقافة الفرنسية نهائيا ،إذا كانت تستعمل مبررا لإبادة شعب برمته ،وطمس معالم شخصيته وحضارته.[1]

ج– النقابة العمالية في مرحلة الأحادية :

بعد الإستقلال مباشرة ،إرتبطت النقابة العمالية المتمثلة في الإتحاد العام لعمال الجزائريين بالحزب الحاكم ،وذلك نتيجة للتناقضات التي كان يعيشها العمال في تلك الفترة حيث كانوا في الغالب الأعم غير مؤهلين لإستخدام التكنولوجيا الحديثة وذوي أصول إجتماعية فلاحية ناتجة عن الهجرة الداخلية والنزوح الريفي والتخلي عن العمل الزراعي هذه التناقضات أثرت على النشاط النقابي ،إذ أدت بالنقابة إلى الإندماج في المشروع الوطني الإجتماعي بحيث عملت تحت غطاء الحزب الذي خضع بدوره للسلطة الحاكمة ،وبالتالي لم تكن سوى منظمة جماهيرية تعمل على تحقيق السياسة التنموية .وقد حدد الميثاق الوطني لعام 1967 النشاط النقابي في تأطير العمال وتطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي للعامل ،والعمل على رفع المستوى السياسي والثقافي للعمال ،وتحسين مؤهلاتهم التقنية والعلمية ،والسهر على الدفاع عن حقوق العمال ضد الإستغلال الرأسمالي وذلك فيما يتعلق بالقطاع الخاص[2] .

فالجزائر بعد الإستقلال كانت تمر بفترة البناء ، و الأيد العاملة أنذاك كان أغلبها أيد فلاحية ، لكن ذلك لم يمنع من الإستمرار في العمل النقابي والعمل على الدفاع عن حقوق العمال ، ولو كلن بشكل متحفظ نظرا لإرتباط العمل النقابي بسياسة الحزب الواحد. لم تكن النقابة العمالية ذات طابع مطلبي بل عملت كمنظمة تسييرية تابعة للدولة ومندمجة في جهازها البيروقراطي ، فهي موجهة نحو أهداف مسطرة ومحددة مسبقا ،وقد تميزت النقابة الجزائرية في تلك الفترة بما يلي :

- الطابع السياسي حيث لم تكن معنية بالمطالب المهنية والإجتماعية المنبثقة من الحياة العملية والمعيشية للعمال وإنما عملت على تنفيذ البرامج السياسية ومساندتها في إطار الحزب الواحد .
- الإتحاد العام للعمال الجزائريين قام بإحتواء جل العمال والطبقة الشغيلة سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية.

لقد إندمجت النقابة العمالية الجزائرية في هذه المرحلة بشكل شبه كلي داخل أجهزة الدولة بعد أن تحولت إلى منظمة جماهيرية تابعة للحزب في مبادئه وأهدافه وطرق تسييره وتمويله ،فاندمجت قيادة النقابة داخل أجهزة الدولة بعد أن تحولت إلى منظمة جماهيرية

1 محمد سعيد عقيب، م،س،ذ، ص 132.131

2 إيمان النمس ،دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر :دراسة مرحلة التعددية النقابية،الجزائر :ناشري ،جمادى الأولى 1435/مارس2014. ص55

تابعة للحزب في مبادئه وأهدافه وطرق تسييره وتمويله ،فإندمجت قيادة النقابة داخل الهياكل الحزبية كالمكتب السياسي واللجنة المركزية ،وأصبح تعيين قيادات الهياكل النقابية من إحتكار الحزب الذي يعتمد في ذلك على درجة ولاء الأشخاص والإعتبارات المسيطرة على الحياة السياسية كالجهوية ،وتم إبعاد كل العناصر النقابية ذات التمثيل بفعل السطوة المالية و التنظيمية والسياسية التي فرضتها القيادات الحزبية الرسمية نتيجة سيطرتها الكلية على سير وتنظيم المؤتمرات الوطنية والجهوية .

نجد أيضا أنه في هذه الفترة – أي الفترة الآحادية – إنطلقت مشاريع الإستثمار العمومي في قطاعات إقتصادية كثيرة إستمرت خلال أكثر من أربعة عقود ،زيادة على ما تم تأميمه من مصالح أجنبية ،وهذه السياسة خدمت عمال القطاعات من كبار السن ذوي الأصول الريفية ومستويات تعليمية ضعيفة في حين قاطعها الشباب والنساء المؤهلون الملتحقون حديثا بصفوف الطبقة العاملة .والذين تعاملو مع النقابة كمجرد مصعد إجتماعي للترقية داخل القطاع العام .[1]

هكذا بدأت ترتسم ملامح طبقة عمالية متمردة وإن ظلت تعاني من عوامل إنشقاق متعددة وكانت مطالبها غير ثورية فلم تكن تطالب بمزيد من الحقوق بقدر ما طالبت بتنفيذ الوعود ،وقد ظهرت الأزمة بشكل جلّي في أعقاب وفاة الرئيس " هواري بومدين " . ذلك أن التطور الذي حدث على مستوى النواة العمالية بفعل إستقطاب المراكز الصناعية الجديدة سرعان ما تراجع مع محاولات تفتيت الطبقة العاملة ومحاولات تقويض المشروع الإشتراكي إثر وفاة الرئيس " بومدين" ،فقد كان نظام " الشاذلي بن جديد" نظاما تفكيكيا بإمتياز ،وإعتمد حلولا لأزمة النظام السابق من خلال إبطاء سرعة التصنيع ،وتوجيه مداخيل الريع النفطي نحو قطاع الخدمات والإستهلاك الداخلي ،لتأكيد وزن القطاع الخاص داخل الإقتصاد .وتم وضع سلة من القوانين لترويض الطبقة العاملة المعارضة،أبرزها قانون نزاعات العمل الذي حول إدارة الصراع الإجتماعي إلى القنوات البيروقراطية ،مع تطبيق قواعد صارمة مع العمال .

في نفس الوقت راحت الدولة تعمل على إعادة تطهير نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين من أنصار نظام بومدين ،ونتيجة لذلك تراجع نضال الطبقة العاملة وقلت الإضرابات ،كما لم يعد قطاع الصناعة هو قلب الإقتصاد، بل قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات .[2]

[1] ناصر جابي ،النقابات و المسألة الإجتماعية : التجربة الجزائرية ، السفير العربي ، http://arabi.assafir.com/Article/3927 ،2018/03/05، 15.30.

[2] إيمان النمس ، م،س،ذ ،ص 59.

فتقويض النضال النقابي ومع التغيرات الإقتصادية الخارجية عملت الجوائر في فترة الرئيس السابق " الشاذلي بن جديد" على تغيير النهج الإقتصادي والإنفتاح على السوق لكن دون تحضيير جيد ودون تهيئة إقتصادية إجتماعية وسياسية .

ج - **النقابات العمالية في المرحلة التعددية :**

بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 ،حدثت عدة تغيرات جوهرية مسّت جميع جوانب الحياة خاصة السياسية تمثلت في الإنتقال من النظام الأحادي إلى التعددي الذي تولدت عنه التعددية النقابية ،وقد تم إصدار عدد من القوانين عام 1990 رتبت أوضاعا جديدة يمكن إجمالها في ما يلي : كفالة الحق النقابي لكل المواطنين ،وحق تنظيم النقابات بهدف الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها وإلغاء إحتكار الإتحاد العام للعمال الجزائريين علاوة على عدم إرتباط النقابات بالأحزاب السياسية أو بالدولة الحاكمة .[1]

بعد عام 1989 ، لم يعد الإتحاد العام للعمال الجزائريين تابعا للحزب ،وإن إستمر أغلب النقابيين في مناصبهم كأعضاء قياديين في حزب جبهة التحرير ،هذا الإبتعاد النسبي عن النظام السياسي ،وإن لم يصل إلى درجة الإستقلالية التامة ،سمح للإتحاد العام للعمال الجزائريين منذ بداية تسعينات القرن الماضي أن يتبنى مواقف تتباين مع المواقف الرسمية للنظام السياسي في قضايا مثل إعادة الجدولة وعملية الخوصصة .

وبفتح المجال للتعددية النقابية ،تم تشكيل عدة نقابات بلغ عددها 47 نقابة – خلال عامين- من بينها نقابة عمال قطاع التربية ،نقابة الأطباء نقابة التعليم العالي ،النقابة الإسلامية .

وقد دشن التيار الإسلامي الجذري ممثلا في الجبهة الإسلامية تنظيم نقابة إسلامية للعمال SIT تمكنت بسرعة من الإستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدد من الإضرابات المطلبية في الفترة التي تميزت بالصعود السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وقد تم تعليق النقابة بعد حل الجبهة عام 1992 . غير أن النقابة الإسلامية أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي- الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الجزائرية ،وفي ثوب سياسي وديني جديد قديم ، لم يقطع صلاته بالتجربة النقابية الأحادية وموروثها السياسي الفكري مضيفا إليها خطابا دينيا .

وفي نفس الوقت، ظهرت نقابات قريبة من التيار الثقافي الأمازيغي مثل النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين SATEF التي فاز أمينها العام بمقعد نائب في المجلس الوطني الشعبي ضمن قوائم جبهة القوى الإشتراكية عام 1997

[1] إيمان النمس م، س،ذ ص 60.نقلا عن عبد الناصر جابي ، م ،س ،ذ ،ص101.100.

،والإتحاد الديمقراطي للعمال الذي بقي محصورا في بعض الوحدات الصناعية القليلة المحلية UDT ، ونقابة عمال قطاع الكهرباء ،هذه النقابات أعلنت عن تشكيل كنفدرالية عامة للنقابات المستقلة عام 1995 من مدينة تيزي وزو عاصمة الحركة الثقافية الأمازيغية .

قد تم تسجيل عدة إضرابات في هذه الفترة فمثلا في 1988 سجل 1933 إضراب وفي 1987 سجل حوالي 648 إضراب مما يبرز أن الحركة العمالية إستحكمت قواتها لتعبر عن مشاغلها ومطالبها ،ويصبح النشاط النقابي ثقافة عالمية عمالية وسلوك عثلاني رشيد [1]

وهذا ما يوضحه عبد الناصر جابي من خلال هذا الجدول [2]الذي يبين تطقر الإضرابات في تلك السنوات

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
عـــــــــدد الإضرابات	1933	3389	2023	1034	493	537	410

جدول 1 : يوضح تطور عدد الإضرابات في الجزائر من عام 1988 إلى 1994

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عـــــــــدد الإضرابات	432	431	292	195	173	187

جدول 2 : يوضح تطور عدد الإضرابات في الجزائر من عام 1988 إلى 2000 (عبد الناصر جابي : 157)

تميزت الإضرابات التي نظمت في الأعوام 2002و 2006و2008 بالتنسيق بين عدة نقابات من قطاعات مختلفة ومن أنواع مختلفة مابين نقابات عمالية ومهنية . وقد تركزت أساسا في القطاع العام تحديدا قطاعي التربية والتعليم والصحة والإدارة . وقد شارك فيها قطاع هام من العمال ففي عام 2002 شارك حوالي مليون ونصف مليون عامل وإرتفع سقف المشاركة بعد عدة أيام ليشمل 80 بالمئة من عاملي قطاع التربية والتعليم والصحة والإدارة .

[1] كاف موسى ، العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو- إقتصادية ،المنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، 2018/03/05 .17.30 http://socio.montadarabi.com/t2039-topic

[2] إيمان النمس ، م ،س،ذ ص88.

في عام 2006 شارك حوالي 65 بالمئة من العاملين ،وقد تميزت هذه الغضرابات بقصر مدتها مع إمكانية إستئنافها في حالة عدم الإستجابة للمطالب وهو ما حدث بالفعل ،ففي 2008 تم تنظيم إضراب وطني ،وفي ظل عزوف الحكومة عن الإستجابة لمطالب المضربين تم تجديد الدعوة إلى إضراب جديد بعد أشهر بسبب عدم إستجابة الحكومة ، والهدف من هذه الإضرابات هو الضغط على الحكومة لفتح باب المفاوضات مع النقابات المستقلة ،غير أن الحكومة كانت ترد دوما بالتشاور مع الإتحاد العام للعمال الجزائريين في إجتماعات الثلاثية أو تقديم وعود بالنظر في المطالب أو تجاهلها كلية والطعن في الإضرابات وإعتبارها غير شرعية بدعوى أن النقابات المستقلة لم تنل الإعتراف بتمثيل العمال .

ونجد أن النقابات المستقلة هي التي تكررت إضراباتها في غالب الأوقات وهي من تواجه عصا الشرطة وقوات مكافحة الشغب .وهي من تتحمل ما يترتب عن الإضراب [1]، وإستطاعت في الكثير من المرات إرضاخ السلطة للإستجابة إلى مطالبها وهذا ما لاحظناه مع نقابات التربية والتعليم في السنوات الأخيرة .

ويمكن القول أن أهم الإنجازات التي حققتها النقابات هي الإتقاقيات القطاعية الكبرى ،والعقد الإجتماعي والإقتصادي لسنة 2009 كما تم إستصدار القانون الأساسي للوظيفة العمومية بصيغته النهائية لعام 2008 وكذلك إصدار القوانين الأساسية الخاصة بكل وظيفة عمومية على حدى ،إضافة إلى الزيادة في الأجر الأدنى المضمون وذلك بعد مفاوضات من قبل الإتحاد العام للعمال الجزائريين مع السلطات ،حيث وصل في 2011 إلى 18000دج ،إضطرت الحكومة الجزائرية إلى قبول المطالب سعيا منها إلى شراء السلم الإجتماعي وبغية تلطيف الأجواء والسيطرة على الوضع رغم تحذيرات صندوق النقد الدولي .[2]

صادقت الجزائر على معظم الاتفاقيات الدولية (54 اتفاقية) خاصة الاتفاقيات الثماني الأساسية، وقد تمت ترجمة هذه الاتفاقيات في التشريع العام الجزائري، ومحاولة تجسيدها ميدانياً، وكذلك صادقت على الاتفاقيتين رقم 87 التي تشمل الحرية النقابية، والاتفاقية رقم 98 فيما يخص المفاوضات الجماعية.

[1] زبيري حسين ،الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الإجتماعية في الجزائر ،معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت ،معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة ،بيروت ، فبراير 2017 ،ص22.
[2] ن،م ، ص 23 .

تبنت الجزائر منذ عام 1990 مبدأ الحوار الاجتماعي وقد حقق الإتحاد العام للعمال الجزائريين عدة إنجازات، منها الاتفاقيات القطاعية الكبرى والعقد الوطني الاقتصادي الاجتماعي سنة 2009 والآن دخل الاتحاد في مرحلة تجديد هذا العقد، كما تم إصدار القانون الأساسي للوظيفة العمومية بصيغته الجديدة (2008) وكذا إصدار القوانين الأساسية الخاصة بكل وظيفة عمومية على حدة . الزيادات في الأجور: أي زيادة الأجر الأدنى المضمون بزيادة عشرة أضعاف من سنة 1990 حتى يومنا هذا. وقد وصلت في آخر ثلاثية إلى 1500 دينار جزائري.

في حين شهد القطاع الصحي أيضا إضرابا لمدة شهرين والذي حمل عدة مطالب أهمها إعادة النظر في وضعية الأطباء المقيمين ،لكن السلطات الجزائرية أعتبرت أن هذا الإضراب غير مشروع بعد أن تم تحويله للعدالة .

الفصل الرابع

الحركات الإجتماعية: الأسباب والآثار

إن الحركات الإجتماعية التي مسّت العديد من المجتمعات الدولية نتيجة التغيرات الراهنة أهمها ظاهرة العولمة التي أحدثت تغيير جذري في القيم وخصوصيات كل مجتمع ، ومحاولة تفتيت الأنظمة الشمولية التي سادت العالم في الربع الأخير من القرن الماضي ، وإزاء هذا الوضع تم المطالبة بإرساء أنظمة ليبرالية وديمقراطية ،بزغت فيها الحركات الإجتماعية التي حملت في طياتها مطالب متنوعة وعديدة.

إذ عادت كلمة "حركة " لتطرح نفسها بقوة على واقعنا الإجتماعي بصور وأداءات تبعث الأمل ،وأحيانا بتحميلات زائدة على ما تجسده من واقع ،بل وأحيانا أخرى بتصورات مغلوطة مصدرها الإستسهال والتحمس في إطلاق المصطلحات .وقد تم كل ذلك دون قدر كاف من التحليلات والكتابات سواء السياسية أو الإجتماعية .[1]

1- تحديد الحركات الإجتماعية و الإحتجاجية :

يعدّ التنظيم الإجتماعي سمّة أساسية من سمات العصر الحديث إذ يدعى "بعصر التنظيمات "، ويعتبر التباين الذي إتسّمت به مظاهر الحياة الإجتماعية المختلفة ،من أبرز التحديّات التي تواجه التنظيمات الإجتماعية الحديثة من النشاطات والوظائف المستحدثة التي كانت نتاجا لتعقد الحياة الإجتماعية وتشعبها.

هناك عدّة مفاهيم ترى أن الحركات الإحتجاجية تيار عام يدفع طبقة من الطبقات أو فئات إجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالته الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا".

تشير أيضا إلى إلتقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الإجتماعي والسياسي كليا أوجزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية ،وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الإجتماعي المنشود"[2] موضوع الإحتجاج بمفهومه الشامل للمظاهرات والمسيرات والإضرابات الحاشدة أصبح مألوفا في يومنا هذا ،والذي يندرج في مفهوم الحركة الجماهرية أو الشعبية (حسب المصطلحات المعاصرة)،وحتى الفردية منها الطالبة بتغيير نظام أو قانون أو قرار وإتخاذ موقف من الحكومة ،أو إظهار للتنديد بما يقع قي بلد آخر من ظلم وغيره ،وليست لهم حيلة سوى الخروج للشوارع العامة والهتاف بشعارات ورفع لافتات .وكثيرا ما يتفاقم الوضع وتتهيج المشاعر وتشتّد لدى المتظاهرين وتحدث أمور يصعب السيطرة عليها ويحصل ما لا تحمده عقباه ،من

1 تشارلز تيللي ،الحركات الإجتماعية 1768-2004،تر :ربيع وهبة ، القاهرة :المشروع القومي للترجمة ، العدد957 ،2005،ص08.

2 مصطفى الحباب وآخرون، مؤسسة الإنتشار العربي،مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،د ذ س،ص10

التصادم مع الشرطة وحرق السيارات والمحلات التجارية وأعلام الدول المتظاهرة ضدها وصور الشخصيات السياسية والتراشق بالحجارة إلخ...[1]

ويمكن أن نقول عن أي حدث أو تنظيم جماهيري إنه إحتجاج إذا إتصف بما يلي:

- الإحتجاج لا يدوم إلا فترة مؤقتة، ليعود إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي بعد الهدوء .
- الإحتجاج تعبير عن حراك إجتماعي يتوّج نحو التحول.
- الإحتجاج نافذة تكشف الفوضى الإجتماعية ،ويبقى على النظام القائم إما السيطرة عليها أو التستّر .
- الإحتجاجات حضرية ،ولكن تفسيرها ليس مرتبطا بالمدن فحسب .
- الإحتجاج يكون دائما ضد نظام أو وضع ما.
- تكشف الإحتجاجات عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة ،وبطريقة شفافة ،كون الأحداث تقع في مجال مفتوح .

وفي تحديد آخر يشير معنى "التنظيم" إلى الوحدة الإجتماعية التي تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة ،وتتخذ طابعا بنائيا يلائم تحقيق هذه الأهداف ،وقد تختلف مسمّيات التنظيم (البيروقراطية ،البناء الإجتماعي ...إلخ) لكن جوهرها واحد ،ويتحدد شكل التنظيمات الإجتماعية عن طريق وظائفها ،وللتنظيم الإجتماعي عدة خصائص ،كتقسيم العمل ،وتحديد الأدوار والمراكز الإجتماعية ، وتوزيع للسلطة ،والمعايير الإجتماعية للسلوك الإنساني ،والتمييز بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي .[2] الإحتجاجات لصيقة بمختلف النظم السياسية،فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ،لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ،أما في الثانية فإنها تكرس الأزمات ،لأن النظام يعجز عادة عن الإستجابة لمطالب المحتجين ،وكثيرا ما يعمل على التحايل عليها ونجد أن حركات الإحتجاج الإجتماعي لم تقترب في معظمها من المجال السياسي [3]

إن مصطلح الحركات الاجتماعية يتسم بالشمول وينم عن شكل أو صيغة من صيغ العمل الجماعي أكثر من الإشارة إلى القيم التي تحملها هذه الصيغة. فهناك كثير من التحركات وجداول الأعمال الاجتماعية والسياسية يمكن أن تتأهل أو تصنف كحركات

1- سركوت سروك يعقوب ،**مدى مشروعية المظاهرة والإضراب والإعتصام في ضوء مقاصد الشريعة**، ، ماجستير، في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه) ،كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية ،ماليزيا،جويلية 2011،ص2

2 حسين صديق ،**الإتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الإجتماعية** ،جامعة دمشق ،المجلد 27 ،العدد الثالث والرابع،دمشق، 2011.ص223

3 هيثم مزاحم،**الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي–مصر،المغرب،لبنان،البحرين**–،طب1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011.ص02

اجتماعية. كما أن الأطراف المتمثلة في القاعدة الشعبية لهذه الحركات يمكن أن تتنوع في نمطها وتركيبها بداية من أمهات عاملات يتجمهرن ويحتجون في صمت، وحتى المنظرين الاجتماعيين المثقفين، مروراً بالمتظاهرين المنخرطين في أعمال جماهيرية في شوارع المدن.

وأمام المدى الواسع من تنوع الحركات الاجتماعية على مدى التاريخ، لا يمكننا التعميم فيما يخص النمط أو الأهداف الخاصة. فالحركات الاجتماعية قد تأتي راديكالية أو إصلاحية أو محافظة أو ثورية أو رجعية. وبعض الحركات الاجتماعية الفردية ولأنها متعددة القطاعات قد تفلت حتى من التصنيف السياسي المعتاد أو تشق عنه. وقد تتصمن بعض الأعمال والأهداف الثورية الملازمة بالتزامن مع حركات برلمانية أو إصلاحية. والمسألة تكمن في تطور العلاقات والأدوات والفنيات أو الوسائل والأساليب المستخدمة أكثر منها في الاستعداد الذي يميز طبيعة الحركات الاجتماعية على وجه العموم. وفي جوهر الأمر، نجد المآل المشترك للحركات الاجتماعية جميعاً هو العمل الجماعي [1]

كثيرة هي التعاريف التي تناولت التنظيم الإجتماعي ،وذلك حسب المجال التي عالجت فيه التنظيم الإجتماعي ،أو حسب صفات التنظيم أو طبيعته أو خصائصه أو ...إلخ .

أما الحركة الإحتجاجية فقد عرفت على أنها " فعل إعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود ،فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي ،لا ضمن منظمة التنظيم الإجتماعي "[2]

إلا أن دراستنا ستتطرق إلى نوع من التنظيمات الإجتماعية المتمثلة في "الحركات الإجتماعية الجديدة" أو "الحركات الإحتجاجية" التي عرفت إنتشارا واسعا في وقتنا الحالي حيث أصبحت تؤلف جزءا أساسيا فى الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة في كل أنحاء العالم وإن كانت هذه الدراسات أكثر تقدما في المجتمعات الديموقراطية عنها في المجتمعات الشمولية التي تسودها النظم الإستبدادية.

إرتبطت بداية الحركات الإجتماعية بالأزمات الإقتصادية و التغيرات السياسية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن 18 ، إذ نشطت الحركة الجماعية الأولى لمناصرة " جونويلكس" ،إذ هاجم رئيس تحرير " نورث بريتين "،كما إنتقد شروط السلام التي قبلت بها الحكومة في معاهدة " باريس 1763" ليتم إعتقاله بتهمة التحريض ،وأطلق سراحه ويصبح رمزا لحركة السيادة الشعبية بين أوساط

1 ربيع وهبة وآخرون،**الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي(مصر–المغرب–لبنان–البحرين)**،مركز دراسات الوحدة العربية ،طب1 ،يناير 2011.

2 الشوبكي عمر وآخرون،**الحركات الإحتجاجية بين السياسي والإجتماعي في الوطن العربي،مصر ،المغرب ،لبنان ،البحرين**،مركز دراسات الوحدة العربية طب1،لبنان 2011،ص151.

الطبقة المنوسطة ، و أصبح "ويكلكس " رئيس مجلس محلي في لندن في 1769و نشط لجماعة تدعى " مجتمع لأنصار وثيقة الحقوق " حيث عززت سياسات " ويلكس" بشدة [1]

في أواخر القرن 18 في بريطانيا لإبطال العبودية ،قال " يوجين بلاك" عام 1963 أصبح التأثير السياسي الشعبي المتوسع ممكنا بفضل الجمعيات فالمنظمة السياسية البرلمانية الحديثة هي نتاج أواخر القرن 18 ،ولا يمكن أن يكتب تاريخ الإصلاح من دونها .ولقد كانت الحركة الوثيقة هي حركة التجمع الأولى للطبقة العاملة في العالم وأنشئت للإصلاح السياسي بين عام 1838و عام 1848 و أعتبر ميثاق 1838 البيان الرسمي لها.

في عام 1848 إستخدم العالم الألماني " لورنزفون شتاين" مصطلح " الحركات الإجتماعية " في كتابه " الحركات الإشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية " ، "مارتن لوثر كينغ" الذي قاد حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة والتي تعتبر من أشهر حركات القرن العشرين . بالإضافة إلى الثورات التي أدت إلى سقوط الأنظمة السياسية الثورة البلشفية 1917 بحكم أن شرارتها الأولى بدأت في أوروبا الشرقية في القرن الماضي بدءا من عام 1945 لغاية 1968 إذ هبّ عليها تغير عسكري بالقوة من قبل الإتحاد السوفيتي سابقا أي لم تصدر هذه الحركات والتحولات من القاعدة الشيوعية المحلية التي كانت سائدة فيها .ففي عام 1945 كان هدف الحركات الوطنية والقومية في هذه البلدان هو التخلص من الحكم النازي وتقبل أية تغير جديد يخدم مصلحتها الوطنية ،فحصلت إنتفاضات وثوارات محلية هدفها الإصلاح الداخلي ،فمثلا حصل ذلك في ألمانيا الشرقية عام 1953 وحصل أيضا في هنغاريا وبولندا 1956 لتنتقل رياح التغيير لباقي دول لأوروبا الشرقية [2]

ظهور العديد من الحركات مثل : حركات التحرير ضد الإستعمار ، حركات حقوق المرأة ،وحركات الحقوق المدنية و حركة السلام وحركة البيئة ...إلخ وقد سميت بالحركات الجديدة .[3]

قبل أن نستعيد تفاصيل بداية الحركات الإحتجاجية علينا أولا أن نحدد مفهومها- فكل مفهوم يعتبر إشكالية - خاصة مع مفهوم الحركات الإجتماعية الجديدة الذي تعددت مسمياتها من "غضب إجتماعي " من "إضراب"" و ثوارات" و"تمرد"و "إحتجاجات" فهل تحمل هذه المسميات معان واحدة أم مختلفة ؟ وما هو المقصود بالحركات الإجتماعية" ؟ وماهي التسميات المتقاربة لها ؟

1 رمضاني صوراية ،**الحركات الإجتماعية " مقاربة سوسيولوجية "** ، العدد 24/جوان 2016

2 معن خليل العمر **الحركات الإجتماعية** ،،طب1، عمان : دار الشروق ، 2010،ص14

3 رمضاني صوارية ،**م،س**، ص244.243

الحركات الاجتماعية كفعل إجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة. ويتم التشديد دوما، في إطار هذه النظرية، على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة، التي تؤشر الإنتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. وهو ما يعبر–حسب منظري هذه المقاربة– عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة. وعلى الرغم من الملاحظات أعلاه التي تميز هذه النظرية، إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات لعل أبرزها هو مسعاها بحدّ ذاته. فقد شككت العديد من الإنتقادات في أن مصطلح «الجديدة» ليس له أية دلالات مفاهيمية، خصوصا وأنه يبالغ في تحديد الإختلافات بين الحركات التقليدية والجديدة بالشكل الذي يعتم على الأشياء المشتركة بينهما سواء في الأهداف أو النشأة، وغيرها. " الأزمة هي التي تساهم في ميلاد الحركات الإجتماعية ،فهذه الأخيرة ماهي إلا مجموعة من أفراد المجتمع الذين يعبرون عن أزمة من داخل النظام الإجتماعي ويطالبون بتغييره،فهي بمثابة تعبير عن حركية المجتمع ،وعن طريقها يستطيع المجتمع أن ينتصر لوجوده"

فالحركات الإجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح ودفاع عن حقوق، مع ما يعنيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه، وآخرين غير مالكين بتاتا، وكل هذا يتطلب حدا أدنى من التنظيم والرؤية وقواعد اللعب.

نظرا لكون العلاقات الإجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لإنبثاق الحركات الإجتماعية. من هنا، فإنه يمكن إعتبار العمال فاعلين تاريخيين، وأصحاب الحركات الإجتماعية فاعلين جددا في إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه.[1]

إذا حاولنا الإستناد إلى المراجع التاريخية والمهمة في علم الإجتماع نجد البعض يميز بين نوعين من "الحركات الاجتماعية" هما:

–الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها.

– والحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتحديد الأخلاق.

1 صالح ياسر ، ، الحركات الإجتماعية :الجوهر –المفهوم–والسياقات المفسرة ،الثقافة الجديدة، بغداد: المكتبة الوطنية أبو نواس ، العدد 371 ،كانون الثاني 2015. ص02

ومن الطبيعي عند السعي إلى الوقوف على تصنيف مميّز للتحرك الإجتماعي الجماعي أن نجد من الأهمية أيضاً التعرف على أن الحركات الإجتماعية تتداخل وتتضاهى من وقت لآخر و لأسباب إستراتيجية وتكنيكية. وفي المقابل، يمكن للحركات الإجتماعية أن تشكل علاقات أكثر مأسسة، تتداخل فيها الوظائف وتتلاشى فيها الحدود الفاصلة. وبعض الحركات الإجتماعية أيضاً يمكن أن تتمثل في تحالفات وشبكات ويمكن أن تشكل أنواع أخرى من التحالف ويمكن في الحقيقة أن تتألف من منظمات مجتمعية محلية ومنظمات غير حكومية.

هناك صعوبات عديدة تواجه مفهوم الحركة الإجتماعية ،وربما كانت أهم هذه الصعوبات تلك التي تتعلق بعمومية المصطلح بحيث أصبح يستخدم للإشارة إلى معاني عديدة ومتنوعة ،بل ومتضاربة في كثير من الأحيان .وربما كانت المحاولة الرائدة لتعريف مصطلح الحركة الإجتماعية تعريفا علميا هي تلك التي قام بها "لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein " (1890.1815)في مؤلفه الهام (تاريخ الحركة الإجتماعية في فرنسا 1789-1850م) والذي نشر لأول مرة عام 1850م حيث يرى بأن الحركات الإجتماعية :" هي أشكال وصيغ الإحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء"

وقد ذهب العديد من السوسيولوجيين من أمثال "ورنر سومبارت"Sombart Werner " (1941.1863) إلى في نفس الاتجاه الذي ذهب إليه شتاين في ربط الحركات الاجتماعية بالصراع الطبقي، "ورنر سومبارت " يعتبر أحد السوسيولوجيين المتأثرين بفكر "شتاين " والمجددين له، وقد عرف الحركات الاجتماعية على" أنها كل الجهود والمحاولات المبذولة إلى تحرير البروليتاريا وتحقيق الأهداف الاشتراكية، في حين " هيبرل" يرى أن الحركات الاجتماعية لا يمكن أن ترتبط فقط بالبروليتاريا وعلى علاقات الإنتاج، فما يحركها هو سعيها الدائم لإحداث تغيير جذري في النسق الاجتماعي. فالحركات الاجتماعية حسب" هيبرل Rudolf Hirbel" هي نوع من التجمعات الاجتماعية وهي تجمعات قد تكون غير منظمة ويصعب تحديدها. كما يمكن لها أن تستمر حتى وإن عرفت تغير في بنائها وتنظيمها الاجتماعي .

"هربت بلومرHerbert Blumer " (1987.1900)في دراسته للسلوك الجمعي عند الحركات الاجتماعية أنها عبارة عن مشروع أو خطة جماعية تهدف إلى تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وتغييرها على أسس جديدة.

إلى جانب" هربت بلومر" نجد" نيل سملسرNeil Smelder" (2017.1930)الذي اهتم أيضا بالسلوك الجمعي للحركات الاجتماعية. فقد عرفها بأنها مجموعة تتحرك لتعبر عن خلل وظيفي داخل النظام الاجتماعي. ويذهب "غي روشيه" إلى اعتبار

الحركات الاجتماعية ب«أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة "[1] إن المصلحة التي هي جوهر كل تفاعل إنساني ومن ثم كل حركة إجتماعية هي أساس المجتمع حيث إستطاع " شتاين" أن يخلص إلى نتيجة التي مؤدّاها أن صراع الطبقات ومصالحه هو العامل الرئيسي المحدد للحياة الإجتماعية[2]

وبدلا من ان يدرس" شتاين " الثورة الفرنسية من وجهة نظر التغيرات التي طرأت على البناء الحكومي أكد أهمية ما أحدثته الثورة من تغييرات شاملة عملت على خلق مجتمع جديد .ويعد "شتاين " بناء المجتمع مسؤولا عن التغير السياسي .ووفقا لرأيه :" المصلحة هي جوهر كل تفاعل إنساني ومن ثم كل حركة إجتماعية هي أساس المجتمع".[3]

"الحركات الإجتماعية الجديدة Nouveaux Mouvements Sociaux " ظهرت في المجتمعات الغربية منذ الستينات من القرن الماضي ردا على المخاطر المتقلّبة التي تواجه المجتمعات البشرية . وتضم هذه التيارات الحركات النّسوية والبيئية وتلك المضادة للأسلحة النووية والإحتجاجات على الأغذية المعدلة جينيا ،والتظاهرات المعادية للعولمة .وتختلف عن غيرها من الحركات الإجتماعية ،حيث إنها تشن حملاتها من أجل قضية واحدة ولتحقيق أهداف غير مادية ،كما أنها تستمد الدعم والمساندة من جميع الطبقات.

الحركة الإجتماعية Mouvement Social جماعة كبيرة من الناس الذي ينخرطون في السعي لتحقيق عملية التغيّر الإجتماعي أو الوقوف في وجهها .وعادة ما ترتبط الحركات الإجتماعية بعلاقات صراعيّة مع تلك التنظيمات التي تتبنّى أهدافا ورؤى معارضة لها .ومع ذلك ،فما إن تنجح الحركات في تحدّي القوة ،وما إن تتخذ شكلا مؤسسيا حتى تتحوّل إلى تنظيمات[4]

ونستطيع القول بأنها "تنبلج من خضم الإضطرابات الإجتماعية السائدة في أرجاء المجتمع لتعكس عدم رضا الناس وشكواهم وتذمرهم وإنزعاجهم عما يحدث في مجتمعهم من فساد إداري ومالي وسياسي وظلم وإضطهاد أمني أو فكري متأملين إصلاح ماهو فاسد وتجنب ما هو قاهر ليعيشوا في مستوى أكثر أمنا وأمانا[5]

كما يرى بعض علماء الاجتماع والكتاب السياسيين أن انتعاش المجتمع المدني إبان السنوات الماضية قد جاء على حساب الحركات الاجتماعية، خاصة في الدول الشيوعية أو الاشتراكية سابقاً، وربما في البلاد العربية. ومع ذلك فإن تحركات مؤثرة قامت بها

1عبد الإله فرح ، الحركات الإجتماعية ودور الأزمات ،منبر الحرية ديسمبر 2013 http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/8261

2 قادري سمية ،شنين محمد المهدي،سوسيولوجيا الثورة ،10 أبريل 2011

3 سلمان بونعمان ،**فلسفة الثوارات العربية : مقاربة تفسيرية لنموذج إنتفاضي جديد** ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،دراسات فكرية ،د .ذ.س،ص50

4 أنتوني غيدنز، **علم الإجتماع العام: مع مداخلات عربية** ، تر:فايز الصايغ،ط4، ،لبنان: المنظمة العربية، 2005.ص478.751

5 معن خليل العمر،م ،س،ذ ،ص 51.

حركات اجتماعية على مستوى العالم في الحقبة الأخيرة يمكن أن تقودنا لدحض هذا الاستنتاج، حيث يرى أخرون ان المجتمع المدني يتألف من أشكال مختلفة من التنظيم، تتطور في سياقات خاصة. والإيمان الزائد بالمجتمع المدني قد يلقي بشيء من الغموض على الفروق المهمة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات الجماهير القاعدية والحركات الاجتماعية وأشكال أخرى من التحرك أو العمل المدني. كما الأدوار المتزامنة للمجتمع المدني سواء فيما يخص المقرطة/ التحول الديمقراطي أو الأدوار النزاعية، نجدها" تعزز مفهوم مفاده أن الفاعلين غير الحكوميين وما لديهم من رأسمال اجتماعي يمكن أن يعول عليهم في القيام بخدمات من النوع الذي يجعل الدولة ترفع يدها عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه توفير الخدمات. وهذا المفهوم متميز عن الوظيفة المعتادة للحركات الاجتماعية .

الإختلاف عن الأحزاب :

نميز الحركة الاجتماعية عن الأحزاب السياسية. في ان الحركات الاجتماعية تسعى للتأثير في صنع القرار، أو يرفع مطالب لدى الدولة، إلا أنها لا تسعى إلى الاستحواذ على السلطة السياسية ولا مراكمتها ولا تعمل من خلال آليات العمل السياسي المباشر، كما هو شأن الأحزاب .

التشابه مع الحركات الدينية :

الحركات الدينية هي نوع من الحركات الاجتماعية، وإن كانت تتميز عن غيرها بكونها تمتلك مطلقات ومراجع كونية؛ كما هو الحال مثلا في الحركات الإسلامية، فلديها ''مطلقات'' عقيدية وإيمانية تجعل المنتمين إليها مستعدين للموت في سبيلها، كما أن لديها مرجعية متجاوزة للواقع المادي وتفسيراته الوضعية؛ كما أن رسالتها تسمو فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية والإثنيات العرقية، واللون والجنس؛ ولذلك نجد أن خطاب هذه الحركات يتجه إلى الناس أجمعين دون تمييز، وتتسم أهدافها بالشمول والكلية، مثل هدف ''تغيير الحياة''، و''تجديد الأخلاق''، و''إصلاح المجتمع والقضاء على الفساد'' و''إقامة حكم الله في أرضه.''

- التركيز على القضايا الاجتماعية :

قد تسعى الحركات الاجتماعية إلى نوع مغاير من السلطة الاجتماعية. ويمكن أن نضيف إن مطالب الحركات الاجتماعية تتعلق في المقام الأول بقضايا اجتماعية، رغم ما قد يكون لها من انعكاسات سياسية غير مباشرة .

- **عدم اشتراط وجود برنامج عمل:**

إنه لا يشترط في الحركة تحديد برنامج عمل يعكس تصورا لسياسة منهجية للحكم ورغم هذا ينبغي أن تتوفر على وعي بذاتها داخل محيطها وتحديد لهويتها. وهي تسعى إلى إنجاز تغيير في إطار هذا الوعي، كما أن لها نسقًا قيميًا مرجعيًا ورمزيًا وقواعد للمشروعية. كما أنها تسعى إلى الاستقلال والاستقواء بالذات. وفي الوقت ذاته تشارك الحركات الاجتماعية في تهيئة مناخ مختلف سياسيا واجتماعيا وثقافيا، كما أنها تثير الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية المتشابكة. و ما تثيره من قضايا قد ينغمس في الفضاءات العامة ويكون له تأثير سياسي واضح. و يمكن أن تقتصر على النطاق المحلي الذي وجدت فيه، وليس بالضرورة أن يكون لها بعد وطن

- **عدم اشتراط الشعبوية او النخبوية :**

فيما يتعلق بشعبية أو نخبوية الحركة فإن الحركة الشعبية هي أحد تجليات الحركات الاجتماعية، ولكنها ليست التجلي الوحيد لها. فهناك ضرورة لفهم حركات النخب حيثما وجدت وتلمس اتجاهاتها نحو الفئات الشعبية المختلفة، ودور الأخيرة في رؤية الأولى للتغيير .

- **مستوى للتنظيم :**

فينبغي أن يتوفر للحركة الاجتماعية قادة يمكن تمييزهم عن القواعد، وأيضا آليات لتعبئة الموارد المادية والرمزية. وهي تختلف عن الهبة أو التمرد العفوي الذي يفتقد إلى أي درجات من الوعي والتنظيم. وإذا كان كل تنظيم ليس بالضرورة حركة اجتماعية فإننا نستبعد المنظمات التنموية، والخدمية والخيرية، أو الهياكل التنظيمية الفارغة، التي لا يتوفر لها مطالب اجتماعية تسعى من خلالها إلى تغيير في الحالة الراهنة التي لا تمثل مشكلة بالنسبة لها، أو لا تنطوي على هوية محددة أو مرجعية أو رموز خاصة بها، وإذا كانت الحركات الاجتماعية تنحى إلى البعد عن المؤسسات التي تخضع لتنظيم تراتبي صارم وعضوية ثابتة منتظمة، فإن وجود هذا التنظيم لا ينفي صفة الحركة الاجتماعية.

- **مرونة الاستمرارية :**

فإننا نأخذ في الاعتبار أن الحركات الاجتماعية تمر بدورات تزدهر فيها أحيانا أنشطتها، وفي أحيان أخرى تخبو وتسكن[1]

1 فايد ، المدونون الأحرار ،31 أكتوبر 2011، http://khaledfayyad.blogspot.com/2011/10/blog-post.html 08.00، 26.12.2016.

وبعد كل ما قدمناه من مفاهيم متقاربة لمفهوم الحركات الإجتماعية سنقدم الآن أهم التعاريف حول الحركات الإجتماعية :

2- مفهوم الحركات الإجتماعية Mouvements Sociaux:

تعني الحركة الإجتماعية في معناها البسيط ،" قيام تجمع إجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغيرات معينة في النظام الإجتماعي القائم "،أو هي " حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو بآخر" .

تتطور الحركة الإجتماعية وتجذب إليها أعدادا كبيرة من أعضاء المجتمع فتصبح حركة شعبية .والحركة الإجتماعية تختلف عن التجمعات الإجتماعية الأخرى كجماعات الضغط أو المصلحة ،وذلك من حيث العدد والتنظيم والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ،كما أنها تختلف أيضا عن الأحزاب السياسية ،إن الحركات الإجتماعية لا تسعى دائما لممارسة الحكم ،فضلا عن أنها في الغالب ينقصها "التنظيم" الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط والأحزاب السياسية ، لذلك فإن الحركة الإجتماعية بما تعبر عنه من مطالب لمصلحة أفراد المجتمع فإنها تستطيع أن تنمي قيم ومبادئ ونغرس سلوكيات لدى المواطنين مثلها في ذلك مثل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى زرع نفس القيم والمبادئ لدى منتسبيها مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في تنشئتهم السياسية وذلك بما يخدم مصلحة تنمية المجتمع والتحول به نحو الأفضل .[1]

الحركات الإجتماعية تظهر إلى الوجود على حد تعبير "هربرت " بوجود "قلق إجتماعي"- حول قضية ما كالبطالة أو قرار سياسي ما يرفضه المجتمع- بإعتباره المدخل الأول فهو يمهد الطريق لظهور "فعل جماعي" جديد يتبلور في صورة أشكال من الحركات الإجتماعية التي تبدأ غير منظمة ثم تصل إلى مرحلة متقدمة ، وتكون وليدة التغيرات التي يمر بها المجتمع وتتراكم عبر فترة من الزمن . كما تقودنا دراسة "الحركات الإجتماعية الجديدة" إلى النظر بإمعان إلى أشغال "آلان توران Alain Touraine" (1925) مصدر إنتشار لفظة "حركات إجتماعية جديدة " كما تقودنا إلى إمعان النظر في أشغال " ألبرتو ميلوكشي " .يرتبط بروز"حركات إجتماعية جديدة" – حسب هذين الكاتبين بتغيرات عميقة يمكن ملاحظتها في المجتمع .بينما كانت " الحركات الإجتماعية " تراقب الموارد المنتجة في المجتمعات الصناعية ،فإنها تراقب ،في المجتمعات"المتقدمة "أو بعض صناعية" ،دائرة الخدمات ،والإستهلاك والروابط الإجتماعية تبعا لهذه التغيرات التي تمسّ البنية الإجتماعية [2]،فإن الحركات الإجتماعية الجديدة التي تظهر ،لم تعد تناضل من أجل إسترجاع الهيكل المادي للإنتاج كما قد تفعله "الحركة القديمة "نعني " الحركة العمالية "،بل تناضل من أجل إعادة إمتلاك الزمن والفضاء

1 مولود زايد الطيبب ، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**،طب1، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005

2 دديبه لصاوت، نظرية الحركات الإجتماعية :هياكل ،أفعال ،وتنظيمات ، تحليل الإحتجاج الإستشرافي،إنسانيات ،العدد 1999،08،ص53.50

والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي "تتسبب الأفعال الضرورية من أجل مراقبة النزاعات الهيكلية التي لابد منها من أجل توازن المجتمع ،في تناقضات مع عناصر أخرى من النظام تصبح التغيرات الناجمة معاكسة لها .

وهنا يظهر الفرق في ربط الحركات الإجتماعية بكلمة "جديدة" ذلك أن الحركات الإجتماعية القديمة كانت متمثلة في المطالبة بالحقوق العمالية وتحسين الموارد المادية أي خاصة فقط بالهيكل المادي ،أما الحركات الإجتماعية الجديدة تتمثل مطالبها حول كل ما تتطلبه الظروف اليومية سواء تعلق الأمر بالسياسة الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية للمواطن بمعنى آخر إنتقل من ثورة الخبز إلى ثورة الفكر إلى حد ما في بعض المجتمعات كما يكمن الاختلاف في القيم والمطالب التي ترافق التحرك، حيث تركز الحركات الاجتماعية الكلاسيكية قبل كل شيء على إعادة توزيع الثروات والوصول إلى مواقع القرار في حين تشدد الحركات الاجتماعية الجديدة على مقاومة المراقبة الاجتماعية والدفاع عن الاستقلالية[1]

إن مطالب الحركات الإجتماعية الجديدة قد تكون في الغالب غير قابلة للتفاوض كما هو الحال مع(مطلب إغلاق مفاعل نووي أو إلغاء قوانين لا تخدم المثليين الجنسيين عكس التفاوض حول مطلب الأجر. فإذا كانت صارمة في مطالبها فإنها أيضا مختلفة في هويتها عن الحركة العمالية التي لا تحيى إلا بانتمائها وهويتها الطبقية. فالحركات الجديدة لا تعرف نفسها بتاتا باعتبارها تعبيرا طبقيا أو فئات سوسيومهنية بعينها[2]

يعرّف "غوي روشيه" الحركات الاجتماعية "أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة". مقال الحركات الإجتماعية ودور الأزمات[3]

نجد أيضا " آلان توران" في كتابه" la voix et le regard "(1978)،حيث يبسط إطارا مفهوماتيا لتحليل "الحركات الإحتجاجية ،و"يعارض فيه بالضبط الماركسية التي تضم تصورا لـ: " الحركات الإحتجاجية " بصفتها مظهرا للتناقضات الموضوعية لنظام هيمنة ويرى بأنها سلوكات تصادمية إجتماعية موجهة ثقافيا . وبأنها "فعل موجه ثقافيا ، وتصارع إجتماعي يقوم به فاعل معرّ ف من خلال وضعه المسيطّر أو التابع داخل إمتلاك التاريخانية ." وقد يمكن إعتبار الحركات الإجتماعية إستجابات عقلانية لمواقف جديدة أو مستجدّة في المجتمع على إعتبار أنها تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والإجتماعية، وتوفير ظروف حياتية أفضل مما هو

1 Bourdieu Pierre**, Pour un mouvement social européen**, in, Manière de voir, Le Monde diplomatique, Bimestriel, N° 103, Février- Mars 2009.p67

1 مبروك بوطقطوقة ،**العروبة والعولمة**، موقع أنتروبوس 20.10.2016،09.00

36- http://www.aranthropos.com /أشكلة-الهوية-الجزائر-الأمزغة-العوربة/

3 عبد الإله فرح ،م،س،ذ، ص1

قائم. ومن هنا تعتبر هذه الحركات بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغاير من القيم تتجاوز التناقضات التى يعاني منها المجتمع سواء فى المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى فى المجال الثقافي. وتعتبر الحركات الإجتماعية واحدة من أهم أنواع السلوك الجماعي، وهى تشير إلى نشاط ينطوي على عدد كبير من الناس، في كثير من الأحيان يتسم بالعفوية وإنتهاك للقواعد المعمول بها.وتشير الجماعية إلى عدد كبير من الناس الذين يتفاعلون قليلا في غياب معايير محددة جيدا وهناك نوعين من الجماعات هي "الجماعات المحلية" تشير إلى الناس الذين يعيشون في نفس النطاق الجغرافي ويتفاعلون مع بعضهم البعض عن قرب، أما النوع الثاني متمثل في الجماعات المتفرقة حيث يكون تأثير الناس على بعضها البعض من مسافات بعيدة وتتميز هذه الجماعات عن الفئات الإجتماعية على أساس ثلاث خصائص، تتضمن طبيعة التفاعل الإجتماعي المحدودة، والحدود الإجتماعية الواضحة، والقواعد الضعيفة أو غير التقليدية.

أما " تشارلز تيللي CharlesTilly "(2008.1929) الذي ينتمي إلى المدرسة الجديدة في البحث الإجتماعي يقدم من خلال كتابه "الحركات الإجتماعية (2004.1768) فقد أمدّ الباحثين في هذا المجال بتعريف للحركات الإجتماعية قد يعد الأكثر شيوعا إذ يرى بأنها " سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي ،وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد"

ولكن في الوقت نفسه يرى بعض الباحثين في المجال أن الحركات الإجتماعية قد فقدت مركزيتها ،مؤخرا ،كمرجع في النسق البحثي .حيث عكست بعض البرامج البحثية المتخصصة التي حققت تراكما في هذا المجال ،وعلى رأسها برنامج " ديناميات التنازع Dynamique De Contentieux" ، نوعا من إعادة التوجيه لأجندة البحث في الحركات الإجتماعية ،وذلك نحو تحديد آليات للعمل عبر أحداث شديدة التنوع وأشكال السياسات التنازعية Contentious Politics . وفي هذا ،أي البرنامج ،يدافع عن كنه الحركات الإجتماعية كشكل خاص من أشكال المشاركة السياسية .أو كأحداث بارزة للتنازع Contention جنبا إلى جنب مع الدمقرطة Democratization والقومية Nationalism والثورة Revolution والتي يمكن من تحليلها إستخلاص آليات إجتماعية[1]

1 تشارلز تيللي م،س،ذ ، ص16.15

ويفترض للحركات الاجتماعية عموماً أن تظهر إستجابة لتدعيم أحد القيم الأخلاقية أو رداً على وقوع ظلم بيّن، وتكون مجسدة لإرادة الشعب أو على الأقل قطاع كبير من الناس. والأحقية المزعومة لقضية حركة إجتماعية معينة ومن يمثلها من أعداد هائلة من المشاركين تجنح دائماً إلى الإفصاح عن إجراءات تتعلق بالشرعية، وذلك بالرغم من – أو ربما بسبب التحدي المفترض للسلطات والقوى المهيمنة الراسخة. ومن هنا، فإن "الحركات الاجتماعية" إنما ظهرت كتسمية إيجابية تضاهي، بالنسبة للبعض، دور الأبطال الشعبيين [1]

بإستثناء الحركات الإجتماعية [الجماعية] التي لا تُعرف بالضرورة نسبة إلى إحدى الشخصيات الكاريزمة .وقد قدم علماء الاجتماع ومراقبين آخرين عدّة تعريفات رئيسية للحركات الإجتماعية كأشكال متميزة من السياسة النزاعية . وفي تعريف آخر " بأنها ذلك الجهد الموحد الذي يتجه نحو تعديل أو إستبدال أو هدم نظام إجتماعي قائم"[2]

تعرف الحركات الإحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الإعتراض ،تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الإلتفاف حولها وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الإجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الإجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكال هادئة أو هبات غير منتظمة –[3]

الحركات الإجتماعية الجديدة كمفهوم حيوي و مرن ، يحمل في طياته كل الأشكال المختلفة للحياة اليومية ،التي تحمل الكثير من المتغيرات التي تؤدي إلى حدوث موجات شغب أو مظاهرات ،هذه الأحداث لها مغزى ما يجعلها واجهة لموجات تغير إجتماعي ولا بدّ أن تؤخذ في كل الاحوال كجزء من عملية التغيير حيث أن الفعل الإجتماعي يثير تحديات إتجاه السلطة أو للقوى التي تسعى للإبقاء على الوضع القائم وهنا ينمو الفعل الإجتماعي بإطراد واضح فيتخذ في إطار دراسات الحركات الإجتماعية التي تمثل جزءا من دراسة الصراع والتغير الإجتماعي[4]

أما "تيرنرو كليان" فيرى أن الحركات الإحتجاجية – التي أصبحت عاملا من العوامل المحدّدة لعملية التغير الإجتماعي – " على أنها فعل جمعي فعّال لها القدرة على دفع عملية التغيير الإجتماعي إلى مراحل تطورية متقدمة " .

1 Eric Hobsbawm,primitive rebels :studies in archaic forms of social movement in the 19th and 20th centuries, mancheester uni press, 1963.

2 معن خليل العمر ،م ،س،ذ ، ص53.52

3 ربيع وهبة ، م،س،ذ ،

4 معن خليل العمر ، ن ،م ، ص 49.

وهنا يمكن أن نتطرق إلى التغيير الإجتماعي فهو يتعدد بتعدد النظريات والمدارس حسب "روس Ross " التغير الإجتماعي هو تلك التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم ،التي تنشر في المجتمع ،أو بين بعض جماعاته الفرعية[1] ، أيضا يعتبر" التغير الإجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة ،ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الإجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة ،وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والإقتصادية ، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير إتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم " [2] ذلك أن الفاعلين الإجتماعيون يسعون إلى تغيير البنى السياسية التي بدورها تغير البنى الإجتماعية .

أما " كيرات لانج" و كلاوي لانج " يعتبران الحركات الإجتماعية الجديدة " على أنها فعل جمعي أساسي في تصرف الأفراد متضمنا أبعادا واسعة النطاق في حياتهم العامة من أجل تحقيق أثار فعّالة في النظام الإجتماعي تهدف إلى تهذيب وتطوير مساراته للوصول إلى غايات إجتماعية أسمى وأرقى" .

وأيضا :" هي محاولة جماعية تحاول تعديل أو تبديل أو تغيير النظام الإجتماعي القائم،تبدأ هذه المحاولات في المطالبة بتصحيح بعض المشاكل القائمة في المجتمع من أجل إرساء أنماط جديدة في مجريات الحياة الإجتماعية والتي تنتج من خضم الإضطرابات الإجتماعية السائدة في أرجاء المجتمع لتعكس عدم رضا الناس وشكواهم وتذمرهم وإنزعاجهم عما يحدث في مجتمعهم من فساد إداري ومالي وسياسي وظلم وإظطهاد أمني وفكري متأملين إصلاح ماهوفاسد وتجنب ماهو قاهر ليعيشوا في مستوى أكثر أمانا .

يعد " بلومرHerbert Blumer" (1900.1987)أحد العلماء البارزين الذين أسهموا في توضيح معنى هذا المصطلح في إطار السلوك الجمعي ،وهو يعرّف الحركة الإجتماعية بأنها مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة . وهي تصدر أساسا عن حالة من القلق ،وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا على الحالة السائدة ومن الرغبات والآمال التي تصبو إلى تخطيط نظام جديد .وكلما نمت الحركة الإجتماعية إكتسبت شكلا أكثر تنظيما وإنطبعت بتقاليد مميزة .كما تتميز بقيادات مستقرة .وبتدرج واضح في الوظائف ويصبح لها مجموعة من القيم والقواعد الإجتماعية .

1 أحمد زايد ،**التغير الإجتماعي**،طب 2، القاهرة ،مصر : مكتبة الأنجلو مصرية ، ،2000،ص18

2 عبد الباسط محمد حسن وأخرون ،**التغير الإجتماعي في المجتمع الإشتراكي**،**في قراءات في الخدمة الإجتماعية** ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ،1964،ص49

ويقسم " بلومر" الحركات الإجتماعية إلى :

1. حركات عامة : مثل الحركات العمالية .
2. حركات خاصة : مثل الحركات المضادة لنظام الرق.
3. حركات تعبيرية: كالحركات الدينية .[1]

أما (ويلنكسون –Wilkinson) فقد وضع عناصر الحركة الإجتماعية على النحو التالي :

1. **الحركة الإجتماعية** :هي حركة جمعية مقصودة لأحداث تغيير في أي إتجاه وبأي وسيلة لا تستبعد بالطبع من هذا الفهم الحركات العنيفة غير القانونية ،والثورات التي تعدل من بناء المجتمع.
2. يتعين أن تتضمن الحركة الإجتماعية حدّا أدنى من التنظيم البيروقراطي والجماعات التضامنية .
3. إن إلتزام الحركة الإجتماعية بالتغيير والتنظيم الذي يميزها إنما يرتكزان على الإرادة الواعية ،والإلتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة ،والمشاركة الإيجابية من جانب أعضائها .

إن الحركات الإحتجاجية تعتبر وسيلة للتعبير عن الأوضاع قد تكون إجتماعية سياسية إقتصادية داخلية أو خارجية من أجل الضغط على النظام السياسي لوضع حل لمطالب المحتجين ، وقد أقترنت الحركات الإحتجاجية بالنشاط الثوري لأنه متعلق بالرفض لكل أشكال الفساد السياسي والمالي والإداري ، كما تسعى إلى تحريك العمل الجماعي سواء كان ذلك يتعلق بإحداث تشريعات إجتماعية أو تغيير النظام القائم ،فهي ليست مجرد حركة إحتجاج ولكنها محاولة جماعية لتغيير المجتمع ،لذا فهي تمثل نقطة محورية للصراع الإجتماعي الصفة التمثيلية بحيث تصبح هي الناطق الرسمي بإسم فئات محددة من السكان أو المهن أو النشاطات ، والحركات الإحتجاجية تراهن إما بقبول مطالبها أو تغيير النظام السياسي ،وتعبر الحركات الإجتماعية الجديدة أسلوب ونمط وممارسة جديدة تتجاوز الأساليب التقليدية وأصبحت الآن منتشرة في كل المجتمعات حيث أن الأساليب التقليدية كانت تعتمد على وسيط محاور بين المحتجين وبين النظام السياسي .

ولأن إلتباس المفهوم يثير من ناحية ثانية إشكالية أخرى على مستوى القراءة والنمذجة،ففي أي سياق يمكن الحركات الإجتماعية ،ووفق أي منظور أو توجه سياسي أو إيديولوجي يمكن تحليلها؟خصوصا وأن التراكم المعرفي لم يسلم كثيرا من ثقل

1 محمد السويدي،**علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ص171

الإيديولوجيا.فالحركات الإجتماعية ظلت لزمن بعيد أسيرة فهم متأثر برهانات الصراع الذي كان دائرا بين المعسكرين الشرقي والغربي في حينه ،بما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر إنتصارا للحركات الإجتماعية ،بإعتبارها صراعا طبقيا وجسرا نحو التغيير ،وأخرى رأسمالية لا ترى في هذه الحركات سوى "عدو إحتياطي"يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ ويمكن القول أن أغلبها تؤكد أن الأمر متصل بجملة من القضايا من بينها :

-جهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددّة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية .

-كما أن الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة إجتماعيا،ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي.

-كما تتميز الحركات الإجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء،على إعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب .

-وجود حد أدنى من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الإجتماعية.

-طبيعة العمل الجماعي والأهداف أو الإداعات الموجهة نحو التغيير.

-درجة المؤسسية والتنظيم في العمل الجماعي.

-معيار الإستمرارية في الحركة [1] .

3- تاريخ الحركات الإجتماعية :

الحركات الإجتماعية تشكلت في إرتباط مع أنماط الإنتاج المتعاقبة ، وطغت في كل حقبة طبقات وفئات إجتماعية مهمّشة مطالبة بالتغيير ، كان معبرها أو تمظهرها يتداخل فيه السياسي أو الديني أو القومي . أقدمها حركات النساء المضطهدات و العبيد (ثورة سبارتكوس ، القرامطة و الزنوج ..) و الفلاحين ، و الحرفيين أو التجار الصغار ، أو السكان الذين أرهقتهم الضرائب أو جور الحاكمين

مع ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي طفت طبقة جديدة " العمال المأجورين " ،وما صاحبه من إفراز لفئات إجتماعية جديدة أو متجددة : المياومين ، حركات الجماعات المحلية ،المدافعين عن البيئة ، حركة السلام ، السكان الأصليين ، حركة الفلاحين التي ستعيد إنتاج تشكلها الجديد على ضوء حركة التحرر من الاستعمار أو مناهضة الرأسمالية، العاطلون عن العمل ، نظر إليه باعتباره جيشا احتياطيا

1 صالح ياسر ،م ، س، ذ ، ص30.

،ومع تفاقم أزمة الرأسمالية سرعان ما سيتحول إلى بطالة جماهيرية و مقنعة ، المحرمون من السكن و المهمشون ، المهاجرون ، حركة النساء المنظمة و المتعددة المراجع والتصورات ..ثم الإضافات النوعية التي ساهمت بها الحركة المناهضة للعولمة[1]

على المستوى العالمي :

أ- في أوروبا :

التاريخ البشري ملئ بالحركات الإجتماعية التي تركت بصماتها عبر التاريخ ذلك أن ثورة العبيد بقيادة " سبارتاكوس" ضد سلطة روما ونجد أيضا ثورات الفلاحين والعمال والنساء . فى القرون الأخيرة تؤشر كلها على حركات اجتماعية يراد من ورائها صوغ طرائق مجتمعية جديدة وبناء أسلوب حياة مختلف عما سبق ومع ذلك تظل القرون الثلاثة الاخيرة من التاريخ الانسانى من اقوى اللحظات التى مهدت لصياغة المفهوم الجديد للحركات الاجتماعية، وذلك اعتبارا على ماعرفته من ثورات مهمة وحاسمة لقد كانت الثورة الانكليزية سنة 1698 والثورة الامريكية سنة 1776 والثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة البلشفية سنة 1917 ثورات ساهمت بمقدار ما فى تجذير الفعل الاحتجاجي وتطوير أشكاله وممارساته [2]

وحسب كرونولوجيا الحركات الإجتماعية يمكن تصنيف ثلاث مراحل مرت بها :

3- المرحلة الأولى :

هي مرحلة ما قبل عام 1968، التي ظهرت فيها إجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من هيغل وكانط وماركس وغرامشي، فضلا عن نتاجات منظري السلوكات الجماعية المتأثرة ببارسونز .

- المرحلة الثانية:

وتنحصر بين (1968 – 1989) وتمثلت في صعود الحركات الطلابية في أوربا وحركات السود في الولايات المتحدة المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية ، وكانت حركة الشباب في أوربا عام 1968 قد

1 ياسر بلهيبة ،**من النضال الطبقي إلى النضال المعولم** ،03.04.2016، https://afkarona.wordpress.com/2012/04/01/

2 François Dubet, , Les nouveaux mouvements sociaux : Action collective et mouvements sociaux, Paris, PUF, coll. "in François Chazel ,1993 ;p61.63

شكلت بداية لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية، أو اليمينية التقليدية رغم الطابع اليساري العام لها، ورغم أن بعض مؤسسيها كانوا من أصول يسارية أو على علاقة باليسار.بعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى بلدان "العالم الثالث" وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة،وآسيا ثم تنامت لاحقا في المنطقة العربية واللافت للنظر أن الحركات الإجتماعية الجديدة في طبعتها الآسيوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة حيث تأسست في خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشرة للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المطالب الاقتصادية.

4- المرحلة الثالثة :

وبدايتها من 1989 إلى الوقت الراهن حيث عرفت تطورا ملحوظا للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية. وارتباطا بعولمة الحياة الاقتصادية – الاجتماعية ،اكتسبت الحركات الاجتماعية ابعادا جديدة بظهور انماط وأساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والنيوليبرالية .واللافت أن هذه الحركات، ناضلت من اجل تحقيق مطالبها بعيدا عن اطر الاحزاب والنقابات التقليدية رغم قوة الاحزاب والنقابات في العديد من هذه البلدان[1].

وتعتبر محطة 1968 فرصة لإعادة النظر في العديد من المنطلقات الإيديولوجية مع ألان تورين في فرنسا و مع البرتو ملوسي بايطاليا وكلوز أوف بألمانيا و كريسي بسويسرا و كلونديرمان و تارريشمن وفيرناندير بوي باسبانيا ..هي بمثابة التتويج التاريخي النظري لمفهوم الحركة الاجتماعية في اعتبار وجودها انعكاس طبيعي لتناقضات المجتمعات الحديثة وصراع الطبقات : الرأسمالية المتوحشة أو البيروقراطية الناشئة عن الهيمنة الطبقية ،تناقض الفرد والدولة كما ترى في فرزها الحديث انتقالا من الحراك الاجتماعي على أسس طبقية إلى الانتقال التاريخي لتحرير الإنسان في كونيته .

ب – على المستوى العربي:

تنامت في السنوات الماضية ظاهرة نشوء وتطور فعالية الحركات الاجتماعية الجديدة في العالم العربي والتي إتخذت عدة تسميات من " ثورة " "تمرد " إحتجاج" " إنتفاضة " ،حيث أنها لم تتفق على تسمية واحدة وهذا راجع إلى التأثير الإعلامي وعدم ظبط المفهوم على أساس أنها ظاهرة جديدة في المجتمع العربي لم تخضع للدراسات الأكاديمية بعد، لكن وإن تعددت المفاهيم فإنها

1 صالح ياسر ،م،س،ذ.موقع إلكتروني .

تحمل معنى واحد وهو رفض الوضع الإجتماعي والنظام السياسي الذي إدى إلى هذا الوضع الإجتماعي المسدود ،حيث مسّت قطاعات مهنية و ثقافية و إجتماعية غير مؤطرة ،ولا تملك تصورا شاملا للإصلاح المتكامل المنشود .

نجد أن السلطة المركزية في المنطقة العربية مارست سطوتها على كل مؤسسات الدولة ،ومدت أذرع الهيمنة إلى الأطراف ،وهو ما أجهض قيام معارضة حقيقية بإمكانها أن تمثل تهديدا للمركز أوممن يتحالفون معه ،ونتيجة لهذا الضغط الثقيل على الأطراف تمددت سلطة المركز بوصفها بنية فوقية مجهرية لتقصي كل من يعارض منطلقاتها .ولعبت ميكروفيزيائية السلطة دورها في إختراق العلاقات الإستراتيجية ،لتصبح سلطة المركز مفعولا وأثرا للمجموع ،بتعدد مستويات تواجدها . وهو ما يمثل أساسا لا مرئيا لها ،فالسلطة هنا منتشرة في الجميع وبين الجميع ،وهو ما يضفي عليها طابع التعدد والكثرة ،فهذه الميكروفيزياء وفقا "ميشال فوكو Michel Foucault"(1926.1984)تظهر بالعكس علاقات القوى وتعرضها في عنصر لا شكلي وغير مبني " ،وهو ما يجعلها في مواجهة عدد لانهائي من بؤر الصراع في منطقة أخرى تنشأ في الهامش بعيدا عن الأطراف [1]

حيث سادت إلى وقت معين ظهور هذه " الحركات الإحتجاجية" أسطورة الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات الإسلامية غير القابلة للإختزال والتي لقيت رواجا في الدراسات الغربية والتي ركزت على ''الحركات الإسلامية'' فقط على حساب كل أشكال الإحتجاج الأخرى . هذه الفسيفساء للنسيج السياسي – الإجتماعي العربي مهدت لظهور حركات الإحتجاج الشبابية – التي لم تكن واردة في الأجندة السياسية – على إختلاف توجهاتها حيث أعتبر الشباب أحد أهم الفاعلين المحركين للأحداث والتفاعلات السياسية في البلدان العربية خلال السنوات الأربع الماضية التي شهدت حالة الحراك السياسي/ الإجتماعي فيما عرف بـ "الربيع العربي " بداية من تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا.

إذ دخلت العملية السياسية في غالبية دول الربيع العربي إلى مرحلة جديدة تغيرت فيها الكثير من قواعد اللعبة السياسية، على نحو يترك آثار عدّة على قدرة حركات الإحتجاج الشبابية على الفعل. ومن أهم هذه المتغيرات، إخفاق الجهود والمحاولات للإحتكام إلى الإجراءات الديمقراطية، في ظل سعي أطراف المعادلة السياسية إلى إقصاء الآخر والإنفراد بالسلطة، إلى جانب عودة المؤسسة

1 سماح محمد إسماعيل ،الجماعات الهامشية بين المركز والأطراف :الألتراس نموذجا ،منتدى العلاقات العربية والدولية http://fairforum.org/أخبار-المنتدى/ 10.05.2016،14.00 2015

العسكرية إلى لعب دور مهم في مرحلة ما بعد الثورات، ما أدخل المنطقة في إشكالية العلاقة بين المدنيين والعسكريين، ومدى إقتناع المؤسسة العسكرية بالقيم الديمقراطية، والإلتزام بالنهج الديمقراطي الذي قامت الثورةُ من أجل تحقيقه [1]

تصاعدت الإحتجاجات الشعبية الناجمة عن درجة عالية من التذمر والغضب والإحباط. وتعبر هذه الإنتفاضات الشعبية والحركات الاحتجاجية التي تشهدها المجتمعات العربية عن حالة الإحتقان والإنسداد وتردّي الأوضاع الإقتصادية، وسوء الأحوال الإجتماعية، وبلوغ الإقصاء والتهميش السياسي مستويات غير مسبوقة، تجسده درجة التسلط والإستبداد التي تمارسها الأنظمة على الشعوب. تعتبر هذه الإحتجاجات بمثابة مجّس لحرارة الجسم الإجتماعي بحيث يؤشر تزايدها، وتوسع نطاقها وكبر حجمها، وتنامي وتيرتها إلى معاناة الجسم الإجتماعي الذي دخل منطقة الخطر. كما أن تجاهلها وعدم الإهتمام بمسبباتها، أو القراءة غير الصحيحة لأعراضها، يؤدي إلى اضطرابات عنيفة تصل حد السقوط في دوامة العنف والفوضى التي تهدد المجتمع في كيانه والدولة في مؤسساتها واستقرارها.[2]

ونجد أن الحكومات العربية مارست لوبها لتلتف على مطالبة هذه الحركات الشعبية في مطالبتها بالحرية الإنتخابية والممارسة الديمقراطية فزورت العمليات الإنتخابية وجعلتها صورية فهمشت مطالبة الحركات السياسية الشعبية وأبعدت دورها عن الساحة الحرّة فلم تنجح لهذه الحركات في تطبيق أهدافها في خدمة المصلحة العامة . وهناك حركات سياسية دخلت مسرح الإنتخابات الحرّة فإستغلت هذه المناسبة لخدمة أغراضها الخاصة والمصلحة المؤقتة فأوهمت الدهماء والرعاع بشعارات براقة كاذبة فصعدت على أكتافهم ثم تخلت عنهم عندما تكون الدهماء والغوغاء جاهلة غير متعلمة وساذجة في الشؤون السياسية وأساليبها الظرفية وحيّلها الإستغلالية . وعندما يدخل لهذه الحركات أفراد يبحثون عن مصالحهم الذاتية أو ممن لا يجيدون المنافسة الحرّة أو كونهم منحدرين من مستويات إجتماعية واطئة أو فاسدة أو منغلقة على نفسها لا ترى المنفعة العامة والمصلحة المشتركة بل مدّعية وزاعمة وكاذبة من منطقها وسلوكها عندئذ يمس وجود الحركة الإجتماعية ظرفيا لا تستمر في كفاحها ومصارعتها للأحداث الحقيقية فتكتب على نفسها الزوال و التلاشي ومجتمعنا العربي ملئ بمثل هذه الحركات المدّعية والفاسدة .[3]

1 عمرو عبد العاطي، المنطقة المأزومة:الثورات العربية بعد 4 سنوات.. هل أخفق التغيير؟ (ملف)، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 22/01/2015 14.00 http://rawabetcenter.com/archives/3164

2 محمود خليفة جودة محمد الدولة والحركات الإجتماعية الجديدة http://democraticac.de/?p=646 المركز الديمقراطي العربي للدراسات والإقتصادية والسياسية الإستراتيجية 22.05.2015 14.30

3 معن خليل العمر،م،س،ذ،ص95.

ولكن هناك تحليل آخر الذي يرى بأن توفر أربعة شروط أساسية ساهمت في قيام الإنتفاضة ،التي نجح توفرها جميعا في تغيير أنظمة وإحداث تحولات جذرية في بلدين عربيين على الأقل .أي أن تزامن هذه العناصر الأربعة وإلتقاءها سويا يؤثر مباشرة في إحتمال قيام عمل إجتماعي شعبي يهدف إلى التغيير،بينما يحول غياب أيّ من تلك العناصر دون تحقيق ذلك أو على الأقل يقلّل من إحتمال تحقّقه .وتتمثل في :

أولا : ينبغي أساسا كسر "حاجز الخوف السيكولوجي" حيث إن عامل الخوف لطالما قيّد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرّد رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي يتعرض له ويعانيه أي رغم توفر المبررات التي تدعوه إلى التمرد

ثانيا: يجب على الثورة أو الإنتفاضة أن تكون ذات طبيعة سلمية ،خاصة وأن إمكانيتها لا تقارن بالجهوزية الامنية ،والعسكرية لقوى النظام على الأغلب ،ولأن لجوءها للسبل العنفية في الدفاع عن ذاتها سيقدم تبريرا للنظام الحاكم بإستخدام كافة السبل المتاحة لقمع الثورات أو سحقها .

ثالثا: ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التماسك الإجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكوّنات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرقية – في حال وجودها أو إستمرارها – في إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية.

رابعا : وهو العامل الأهم فيما لو توفرت جميع الشروط أعلاه ،موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني بحيث إنه إذا كان داعما للحركات الشعبية ،أو على الأقل وقف موقفا حياديا منها،فثمة فرصة أكب لنجاح الثورة ،بينما إذا ما تبنّى الجيش موقف النظام الحاكم فسوف ينزل خسائر جمّة في صفوف المتظاهرين ، وسوف ينعكس ذلك مباشرة على نتائج الإنتفاضات ، ومن خلال هذه المعايير الأربعة يمكننا فهم النتائج المختلفة للربيع العربي إذ يرى أن كل من تونس ومصر سجلت نتائج إيجابية لثوراتها ، في حين سجل العكس في كل من ليبيا والبحرين واليمن وسوريا و عمان[1]

بالإضافة إلى المعايير نجد تفسيرا آخريرى بأن معاينة حركات الإحتجاج في الوطن العربي تنطبق عليها مقاربتين ، الأولى تتعلق بمشكلات الإندماج الوطني أو ما يعرف بتحديد أدق : مشكلات بناء الأمة فحركات الإحتجاج عموما التي خبرتها الرقعة العربية

1 خير الدين حسيب، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل،المستقبل العربي،بيروت لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 398 ،أبريل نيسان،2012

كانت تنصبّ على عدو خارجي ،وهي بهذا تعبّر عن وحدة الأمة .أما حين ترتد إلى الداخل فإن ذلك يعني وجود خلل في النظام السياسي ،فالحرب مع الآخر تقتضي وحدة الأمة في الدولة،أما الثورة فتنطلق من إنقسام الأمة إزاء الدولة ،وبهذا المعنى ثمة مشكلة في البناء الأيديولوجي ذلك أن النزعة القومية (أو الوطنية إن شئتم) تتميز بمسارين :دمج كلّ الأفراد الذين يتميّزون بمعلم قومي واحد سواء كان قائما على اللغة ،أو الدين أو العرق في إطار الجماعة القومية .

كما تتميز الرقعة العربية بنشوء نمطين أساسيين من أنظمة الحكم:

النمط الأول: يتمثل في النمط السلطاني Sultanistic بحسب توصيف "خوان لينز" وهو نفس ما أطلق عليه "ماكس فيبر" مفهوم النمط الأسري – الوراثي ،أو الباتريمونيالي Patrimonial وهو نمط حكم يقوم على سيادة أسرة وراثية (سلالة) وإعتماد الحكم على التراث أو الدين .لكن ما نلاحظه الآن وعلى إمتداد القرن العشرين هو تحوّل هذا النمط من نظم سلطانية تقليدية إلى نظم سلطانية حديثة ،بمعنى إمتلاكها أجهزة بيروقراطية حديثة ،وجيوش نظامية دائمة كالكويت، والبحرين،واليمن والمغرب.[1]

النمط الثاني : تمثل في تجذر النمط التوتاليتاري Totalitarisme الشمولي ،أي نظام الحزب الواحد أو الإيديولوجيا الواحدة ،وهو نظام التعبئة الجماهيرية الحديثة ،والدمج الكثيف للسلطات في تركيبة الحزب- الدولة وسيدة حكم اللاقانون ،أي الحكم الجزافي ،المرتهن بإرادة الحزب – القائد، و القادة التوتاليتاريين يبسطون سلطتهم مستندين إلى الجماهير حتى النهاية [2] ،نجد في النمط التوتاليتاري نمط فرعي إستبدادي هو الآخر ،هو النظام التسلطي Autoritarisme ،عسكريا أكان أم مدنيا وهو إذ يشترك مع النموذج التوتاليتاري في دمج السلطات ،ومنع الأحزاب وكبت حرية المعلومات ،فإنه يختلف عنه في حياده الأيديولوجي وغياب عنصر الحزب الواحد. كمصر تونس العراق بعد الغزو الأمريكي، ليبيا سوريا[3]

و إعتبارا لكل مظاهر و أساليب الإحتجاج و الثورة التي تشهدها الساحات العربية ،يرى "جان بيير فيليو Jean Pierre Filiu" (1961)، أن هذه الإنتفاضات تشكل في الواقع " ثورة عربية" واحدة ،مهما إختلفت سياقاتها و تعبيراتها هنا وهناك ،وأن هذه الثورة تمثل "نهضة ثانية" بعدما تعرّضت النهضة الأولى ،في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،للإجهاض وليس من الصدفة في شيء أن تكون كلّ من مصر وتونس في طليعة كلتا النهضتين .وإذا كان الفكر النهضوي لخير الدين التونسي ، ومحمد عبده،قام على

1 فالح عبد الجبار،**أثر الإندماج الإجتماعي –حضورا وغيابا – في عملية الثورة ونتائجها : الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي :نحو خطة طريق (ملف) المستقبل العربي** ،بيروت لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 398،أبريل نيسان 2012 . ص 102 .

2 حنة أرنت ،**أسس التوتاليتارية** ،.، تر : أنطوان أبو زيد ،ط1 ،،لبنان : الفكر العربي الحديث،دار الساقي ،1993 ،ص32.

3 فالح عبد الجبار ،ن،م،ص106.

تجديد "العقل العربي" ، والضخّ بما يلزم من مقوّمات التحديث لمؤسسات الدولة والمجتمع ، فإن "النهضة الثانية " الحالية عبارة عن " إنتفاضة ديمقراطية"، ستضع الوطن العربي في قلب المعادلة الدولية.[1]

ج – على المستوى الإفريقي :

صرح موقع " أفريكان أريجمنتس" إن تحولات الشباب أصبحت في مرحلة البلوغ ،ففي الوقت الذي يمر فيه العالم بنمو إقتصادي المفترض أن يوجد فرص عمل أو قدرا أكبر من العدالة ،وجد الشباب أنفسهم عاطلين عن العمل كليا أو جزئيا ، كما وجدوا أنفسهم غير قادرين على تحقيق علامات البلوغ الإجتماعية ،مثل العمل والزواج وتكوين أسرة ،وحوصروا بين الطفولة والبلوغ تماما كما أدت زيادة البطالة بين الشباب وعدم المساواة الإجتماعية في الغرب أيضا أدت إلى إحتجاجات في الشوارع في مختلف المدن الأوروبية والأمريكية كما ذكرنا آنفا ،[2] لكن في إفريقيا نجد أن الأمور متشعبة أكثر عندما يتعلق الأمر بين هوة واسعة بين طبقة سياسية كثيرة الإنقلابات وبين مجتمع يعاني الفقر المدقع وكذا الحروب الطائفية والقبلية والتنظيمات المتطرفة .ومن خلال التعامل مع تجربة التحول الديمقراطي يمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات من الدول :

الأولى : أولئك الذين أحدثوا نغييرا ملموسا (نيجيريا،جنوب إفريقيا، غانا، السنغال، مالي، بنين، موريشيوس، بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، ساوتومي، الرأس الأخضر).وتمثل هذه المجموعة ما نسبته حوالي 23%(تقديرات تقريبية عام 2004)

الثانية : تلك الدول التي تبنّت نمطا ديمقراطيا شكلياّ،لكنه بعيد عن المضمون الديمقراطي(زامبيا، إثيوبيا، إريتريا، ليبيريا، أوغندا، موريتانيا، موزمبيق، الجابون، الكاميرون، تشاد، غينيا، توجو، كينيا، النيجر، ساحل العاج، بوركينافاسو، بروندي، جزر القمر، جيبوتي، تنزانيا، غينيا بيساو، سيشل، جامبيا، الكونغو، برازافيل، مدغشقر، ملاوي).وتمثل هذه المجموعة ما نسبته حوالي 44% (تقديرات تقريبية عام 2004)،ويلاحظ أن أغب هذه الدول من أنظمة الحزب الواحد سابقا ،فهذه البلدان لها رؤساؤها والنخب المساندة لها ،والتي تعلّمت كيف تستعمل اللغة والدعاية الرسمية حول إعتماد الديمقراطية بدون الإيمان العميق بروحها ،لاسيما مبدأ تداول السلطة Alternance في أنظمة الحكم ،وإصرارها على إستمرار النظم الإستبدادية Régimes Autocratiquesعلى راس تلك

1 محمد نور الدين أفاية ، **القوى الإجتماعية للثورة : الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق (ملف)** ، بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد398، أبريل 2012 ،ص125.

2 أسماء عبد الفتاح ،هل تستطيع إحتجاجا ت الشباب تغيير وجه إفريقيا ؟، ديسمبر 2015 2http://elbadil.com/2015/12/14/هل-تستطيع-احتجاجات-الشباب-تغيير-وجه-إف/ 18.11.2016،06.30

الدول ،وهو ما يترتب عليه تنامي الجماعات الرافضة Refusé للإعتراف بحدوث أي تحول ديمقراطي .على الرغم من ذلك ،ففي إنتخاباتها الوطنية إستطاعت أن تصمّم قضايا داخلية وخارجية سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية لإكتساب الشرعية إلى جانبها ،وهي وإن نجحت في كثير من الأحيان في الفوز بالإنتخابات والمحافظة على البقاء والإستمرار ،إلا أنها لم تنجح في خلق لتوازنات السياسية ولا إحداث تغييرات جوهرية في هذه البلدان. **الثالثة**:تلك التي لم تمر بأيّة محاولة ديمقراطية تذكر،حتى الإنتخابات التنافسية ذاتها ،كان من الصعب إجراؤها ،أو الإعتداد بنتائجها إن جرت،نظرا للمخالفات الجسيمة المصاحبة لها ،وللمعايير ذات الصلة بها ،حتى يمكن إحتسابها حرة وعادلة (السودان ،الصومال،رواندا،زيمبابوي،سيراليون،وجمهورية الكونغو الديمقراطية،أنجولا،غينيا الإستوائية،جمهورية أفريقيا الوسطى،تشاد،سواريلاند) وتمثل هذه المجموعة ما نسبته حوالي 33 % .[1]

هذا ما سنوضحه على سبيل المثال لا الحصر في بعض الدول الإفريقية ك "ليبيريا" حيث ظهرت وبحدة أزمة إجتماعية وإقتصادية وسياسية عميقة ،في خضم صراع عنيف على السلطة لم يسبق له في تاريخ البلاد وهو ما أدى ما نشهده حاليا من إنهيار تام لمعظم المؤسسات بفعل الحرب، والممارسات الشريرة لنظام "**Samuel Kanyon Doe " (1951.1900)** .

بعد إستقلالها عام 1874 سيطر عى السلطة جماعة من العسكر المحليين وتم إستنساخ نفس الدستور الأمريكي وإستلهام أيضا نفس الطريقة في إنشاء النظم السياسية والقضائية والإدارية في البلاد ولقد ظل المجتمع الليبيري تحكمه دولة الحزب الواحد الذي دافع أساسا عن مصالح جماعة الأقلية :أي الليبيرين الأمريكان وحلفائهم من " الكونجوزCongoes" وأخيرا حفنة من اليبيرين الأفارقة المتمثلين للنمط الأمريكي .وهكذا فإن مجمل العمليات الإجتماعية والإقتصادية قد أفضت إلى فرز مجتمعين متناقضين مع بعضهما البعض فيما يتعلق بالعلاقات الإجتماعية وإعادة إنتاجها ، وهو الوضع الذي يمكن وصفه "بوضع إستعماري داخلي" .حيث يمكن تحليل الحياة السياسية في ليبيريا في آن واحد كمسألة طبقية إجتماعية وكمسألة هيمنة ثقافية عرقية[2].

1التحولات الديمقراطية في إفريقيا http://www.moqatel.com/ يوم 2016/03/25 05.00

2 توكومبي لومومبا كاسونجو ، الحركات الإجتماعية ومطلب الديمقراطية في ليبيريا (الحركة من أجل العدالة لأفريقيا و تحولها إلى حزب سياسي) تر:مصطفى مجدي الجمال ،،ط1، دراسات إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،في إفريقيا والعالم العربي، الجزء الثاني،القاهرة: المركز القومي للترجمة العدد1509، 2010 ،ص227.225.

4 - السياقات النظرية المفسرة لصعود الحركات الاجتماعية :

لقد إسترعي إنتباه علماء السياسة والإجتماع في العقد الأخير من هذا القرن تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهه الدولة بل ورغماً عن الدولة لاسيما في تلك الحالات التي كان يتصور فيها خضوع المجتمع خضوعا تاماً للدولة الشمولية أو التسلطية. يمكن اعتبار أن أهم المدارس التي رافقت التنظير للحركة الاجتماعية ، تأثرت بشكل أو بآخر بالسجالات التي رافقت التجربة الماركسية من نقد في البناء النظري و المرجعية ، ولذلك نلحظ أن الحركة الاجتماعية قد إغتنت مكتبتها النظرية مع التناقضات التي أفرزها النظام الرأسمالي وإيديولوجيات المقاومة التي نشأت عنه ويمكن إعتبار المدارس التالية من أهم المرجعيات التي حاولت فهم طبيعة الحركة الاجتماعية و ميكانيزمات حركيتها وقد شهدت دراسة الحركات الاجتماعية "منعطفا ثقافيا" في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، حيث بدأ التركيز على الابعاد الثقافية – غير المادية – من الهويات الجديدة الجماعية Identité Collective والعواطف والمشاعر للأفراد الداخلين في الحركة وتأثيرها على نشاط الحركة الاجتماعية. ثمة إتفاق على أن ذلك الإتجاه الثقافي وعلى عكس الإتجاهات الكلاسيكية التي ركزت على التناقضات بين الدولة والمجتمع، أو بين الدولة والطبقة أو بين النظام الاجتماعي ومؤسساته، كأساس لبروز الحركات الاجتماعية، جاءت نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة لتنقل الإهتمام إلى فهم وتحليل «التفاعل الانساني» كفاعل إجتماعي يشكل الطرف الأساسي في عملية التغيير الإجتماعي.

و يعتبر الباحث والمؤرخ الألماني "لورينز فون شتاين " هو أول من نحت مفهوم الحركة الإجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الإحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء. وفي هذا المفهوم يحصر "فون شتاين" الحركة الإجتماعية بفعل الحركة العمالية.

أ-نظرية السلوك الجماعي :

تأثرت إلى حد ما بمدرسة شيكاغو École de Chicago "، نظرية صاحبت فترة الأربعينيات و الخمسينيات من القرن الماضي ، وترى أن تشكل الحركة ينتج بالضرورة عن مجتمع مريض ، يفرز ردود فعل جماهيرية سيكولوجية كالهستريا الجماهيرية و الانفجارات و العنف (وترى أنها قد تصل في ذروتها إلى نماذج مريضة : مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان) وفي ذلك تجني على توصيف الحركة التي تتأسس على مطالب اجتماعية أكثر مما هي عرقية أو ثقافية أو سياسية.. إن هذا الامتداد لعلم النفس الاجتماعي سيضع السلوك الجماعي موضع رد فعل منحرف عير منطقي "حيث لا تحتاج المجتمعات السوية إلى حركات اجتماعية "، "مدرسة شيكاغو" تعتبر من الكلاسيكيات المؤسسة لعلم الاجتماع الحضري عالجت نماذج

التنظيم الاجتماعي والمساهمة في تطوير أول نظرية عن علم النفس الاجتماعي الخالص مثل نظرية (ميد) عن البحث الامبيريقي في مجالات مختلفة كالأجناس، والمناطق المغلقة ، والانتحار ....

تقتبس النظرية الوظيفية منطلقاتها من التراث الفكري اليوناني المنطوي على رؤية الأحداث الاجتماعية بأنها مكونة من أجزاء مترابطة مفصلياً و وظيفياً بحيث يكون كل جزء مكملاً للآخر بنائياً وحركياً و وظيفياً ، يعجز أي جزء الاستغناء عن وجود الأجزاء الأخرى عند قيامه بحركته و وظيفته، وهو ما ينطبق على البناء الاجتماعي الحركي باعتباره نسق في أبسط معانيه العلائقية أو الارتباط أو التساند ، و حينما تؤثر مجموعة وحدات وظيفية بعضها في بعض فإنه يمكن القول أنها تؤلف نسقاً يتسم بخصائص معينة [1]

ب- مقاربة تعبئة الموارد:

تعتبر " تعبئة الموارد " – وهي تقوم على التعبئة الإحتجاجية – إحدى أكبر المقاربات التي إنتشرت في السبعينات .وقد ظهرت مع تنامي نضالات النساء و إحتجاجات السود و البيئيين في أمريكا، وضع أسسها "زالد Mayer Zald "(2012.1931)و"مكارثي Joseph McCarthy " (1957.1908) تربط تشكل الحركة الإجتماعية بوجود موارد إقتصادية وسياسية للفاعلين ، بإعتبارها تعبير "عن إستجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع " وليست خللا حاصلا فيه .تبتعد نظريات تعبئة الموارد عن الهبات الجماهيرية العفوية ، الذي تفتقد فيه الجماهير إلى الوعي و التنظيم ، وتهتم بالفعل التنظيمي الشبكي و تحصيل الموارد وإستثمارها عقلانيا ، مما يفسر إرتكاز نظريتها على دور الطبقة المتوسطة وضعف إهتمامها بالفئات الفقيرة

تكمن الفائدة الكبرى للدراسات التي أنتجت تحت هذه الزاوية ،في التشديد على مكانة وثقل التنظيمات لدى التعبئة الإحتجاجية .ويمكننا عموما عرض مسائل التخصص والتمهين ،إنطلاقا من التفرقة التي تقيمها .تتيح هذه العمليات للأفواج المعبئة اللجوء إلى تقسيم أفضل للمهام ،إلى تنظيم داخلي أنجع ،إلى التمتع بتجهيز تقني أفضل .يساهم أخذ المفاهيم التي تعتبرها هذه المقاربة ضرورية لدراسة الإحتجاجات ،بعين الإعتبار ،في إبراز الخاصية التي تكون بمقتضاها عمليات التنشيط المنجزة من طرف التنظيمات ضمن دورها التعبوي للموارد لكل إحتجاج تعير هذه النظرية جانبا كبيرا من الاهتمام الى العلاقات القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي، لاكتشاف جدل التأثير والتأثر بين الفعل الاحتجاجي والفعل السياسي. وبذلك

1 فايد ، المدونون الأحرار ،31 أكتوبر 2011، http://khaledfayyad.blogspot.com/2011/10/blog-post.html 04.00

تكون قد أهملت دور البنى السياسية – نقد (Peter singer(1946- على اعتبار " أن اختلاف السياق السياسي و الجغرافي يحدد طبيعة الحركة الاجتماعية " من حيث شكل تمظهرها ونوعيتها[1]

ج- هيكل الفرص السياسية:

قاد النقد الموجه إلى نظرية تعبئة الموارد فيما يتعلق بإغفال البيئة السياسية للحركات الاجتماعية إلى ظهور مفهوم هيكل الفرص السياسية والذي قدمه (Peter Eisinger "1973")، وطوره كثيرون (Charles Tilly "1978"and Doug Mc Adam "1982") ، على عكس التركيز الكبير لنظرية تعبئة الموارد على الحركة الداخلية فإن **أنصار اقتراب العملية السياسية يرون أن الاختلافات في كمية وأنواع نشاط الحركة الاجتماعية يُفسر بالاختلافات في السياق (المحتوى) السياسي الذي تواجهه**، يرى Eisinger على سبيل المثال أن الحركات الاجتماعية في المدن تتأرجح وفق هياكل وانفتاح السياسات المحلية، كما ربط Mc Adam زيادة حركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة للتحولات في الدوائر الانتخابية للجمهوريين والديمقراطيين كنتيجة لهجرة الكتل السكانية للولايات الشمالية وتآكل قبضة الديمقراطيين على البيض الجنوبين، في أوربا، كان هيكل الفرص السياسية مثمراً في تحفيز البحث عبر القوميات مثل مقارنة الحركات الاجتماعية المناهضة للطاقة النووية في بلدان عديدة (هربرت Herbert Kitschelt)(1955)أومقارنة (ديلا Donatella Della)(1956)لليسار الجديد في ألمانيا وإيطاليا أو مقارنة الحركات الاجتماعية الجديدة في ألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا (Hanspeter Kriese)، ولقد ربطت هذه الدراسات المقارنة دراسات الحركات الاجتماعية باهتمامات تيار العلوم السياسية من خلال توضيح كيف يرتبط توقيت وسياسات وحجم تعبئة الحركات الاجتماعية بعوامل مثل العملية الانتخابية وتشكيل النظام الحزبي والمركزية المؤسسية وفصل السلطات واستراتيجيات حل صراعات النخب السياسية.

وكشفت دراسة (.Kriesi et al) عن الحركات الاجتماعية الجديدة إلى ميل هذه الحركات للتكيف مع وعكس خصائص النظام السياسي، على سبيل المثال توفر قنوات الاتصال المتعددة وسياسات النخبة التوافقية في سويسرا السياق المناسب للحركات الاجتماعية المعتدلة والمستمرة واللامركزية نسبياً .ورغم أن 2001 (تيللي Tilly،تاروو Tarrow، Mc Adam آدم) اقترحوا التركيز على الآليات التي تكررت في الأشكال المتشابهة وبنتائج متشابهة عبر الأنواع والأمثلة المتنوعة للخلاف مثل التركيز على التحليلات والبديل للنماذج العالمية الثابتة واقتراب دراسة الحالة الكلي، ورغم أنه يبدو كإتجاه واعد إلا أنه لا يظهر كبديل لنموذج العملية

1 قادري سمية ،شنين محمد المهدي،سوسيولوجيا الثورة ،10 أبريل 2011

السياسية الحالي، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن Mc Adam وغيره تجنبوا أي نوع من النظرية العامة على الإطلاق كما أنهم وضعوا قائمة طويلة ومفتوحة لعشرات الآليات الغير مرتبطة داخل إطار العمل النظري الموحد، بالإضافة إلى أن كل ظاهرة تتطلب مجموعة خاصة بها من الأليات وحتى نفس الأليات تستخدم لشرح حالات عديدة وغالباً يكون لها تأثيرات متباينة والتي تقودنا للشك بأننا نتعامل مع أليات حقيقية، كما أنه بعض آليات الحركات الاجتماعية لا تذكر على الإطلاق على غرار النظرة الماركسية .[1] وتتميز هذه الحركات –حسب تورين– بقدر معين من التنظيم والإستمرارية اللذين من خلالهما يسعى إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية.وتقوم على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في :

أ–مبدأ الهوية:

ويتمثل في ضرورة تحديد الهوية الذاتية، التي يمكن أن تكون متعددّة ومركبّة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية...) وبمقابلها أيضًا يجب تحديد هوية الخصم.[2]

ب– مبدأ التعارض:

يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحًا وموضوعيًا كأن تكون الحركة العمالية ضد تنظيم العمل، من أجل تحقيق الإستقلال العمالي.

جـ – مبدأ الكلية:

بمعنى تكون الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية، لا أقلية وفردية من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام والحصول على الحقوق والمطالب، لأنه إذا كانت هناك حركة كلية شمولية فمن المستحيل السيطرة عليها.)[3] إن المجتمع وفقا للطرح التوريني، هو ما ينبغي أن يكون لديه تنظيم واستمرارية، فعلى مستوى نظام المجتمع، هو مجموعة وظائف لا تتم إلا من

1 ياسر بلهيبة ،م،س،ذ.

2عبد الإله فرح دور الأنترنيت في الحركات الإجتماعية 2016/12/02 ، 14.30 ibdapress.wordpress.com

3 ألان تورين ، **نقد الحداثة**، ،تر :أنور مغيث ،المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة : المشروع القومي للترجمه ،1997.

خلال الضبط (ضبط العلاقات، من خلال الوظائف). أمَّا على مستوى الاستمرارية فيمكن قراءة المجتمع في حركاته وديناميَاته لا أن ندرسه في سكناته.[1]

إلا أنه يبدو لنا أن أية نظرية حول الحركات الإجتماعية عاجزة بمفردها عن أن تغطي مجموع المسائل الخاصة بكل دراسة أمبريقية تشكل المقاربات الجديدة التي يشتد عودها في الوقت الحاضر ،المحاولات الأكثر جدية من حيث المسالك البحثية التي تفتحها وليس من أجل النتائج التي توصلت إليها حتى اليوم .في هذا المعنى ،نؤكد ،خلاصة ،أنه على تفسير النشاط العملي التصادمي أن ينطلق من إعتبار تشكيلات التنافس بين الجماعات ،عوض الإعتقاد بقوة الأفكار حول الإلتزام الإحتجاجي للأفراد أو للهيكلة السياسية المفكر فيها بطريقة جامدة ،على أنها "مفتوحة "أو " مغلقة " .تسمح دراسة هذه التبادلات – حسب رأينا –بتفادي إنزلاق أولي mécaniste الذي تتضمنه فكرة فرض إطارات رمزية موجودة مسبقا على الجماعات الإحتجاجية .كما تظهر أن حسابات الفاعلين القائمة على قياس ما يمكن أن يكونه عم الآخرين ،عنصر مركزي للتفسير .إنها لا تتصور اشكال المنافسة على أنها ثابتة ،لكنها تضع العمل التكتيكي للفاعلين في مركز التفسير .يبدو لنا إذن انه يمكن تسيير معنى من طرف هذه التنظيمات على أنه عملية أساسية تسهم في تنظيم منافستهم عينها .يبدو لنا مهما هنا أن ندرك ان الجماعات الإحتجاجية تعبئ.منشغلة بالظهور عموميا في مظهر الإحترام .يجلو شكل الظهور العمومي هذا في إستعمال ربرتوار أعمال جماعية ،كما ترتكز على التأويلات التي يقوم بها الفاعلون .فإذا إرتكز العمل التفسيري للتعبئة الإحتجاجية على إبراز تنظيمات في شكل وكالات تعبئة وكذا لعبة المنافسة والتبادلات بين الافواج الإحتجاجية ،إلا أن عليه كذلك –حسب رأينا –إعتبار الخاصية التي يشكل بمقتضاها تشيير المعنى عملية اساسية لتفسير التعبئة الإحتجاجية . حول الأطر النظرية لتحليل الحركات الإجتماعية [2]

5-أسباب الحركات الإحتجاجية :

إن للحركات الإحتجاجية جملة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها وبروزها في شكل حركة مطلبية تدافع عن مطالب مجتمعية معينة وهذا نتيجة توافر مجموعة من الأسباب، سنحاول ذكرها من خلال هذا المطلب كما يلي

[1] محمد المستاري، آلان توران منتقدا السوسيولوجيا الكلاسيكية ، موقع أرنتروبوس،http://www.aranthropos.com/آلان-تورين-منتقدا-السوسيولوجيا-الكلا /2018/03/05، 19.00

2 حميدة حمومي ،نظرية الحركات الإجتماعية :هياكل ،أفعال وتنظيمات : تحليل الإحتجاج الإستشرافي ،إنسانيات 1999 ص52.49 http://insaniyat.revues.org/8384

- **الغلق السياسي** : يشكل الغلق السياسي طوقا خانقا على جميع الحريات الفردية والجماعية وفتح المجال واسعا أمام كل أشكال المحسوبية والتعسف والظلم الإجتماعي الذي تفننت في ممارسته مجموعات من زبانية النظام السياسي المتنامية فيمختلف أرجاء الهياكل الخاصة بالدولة الوطنية التي لم يبق من وطنيتها إمتياز ،سوى الإسم وقد تحولت إلى مؤسسة عائلية[1]

- **تدهور الأوضاع الإقتصادية** : لقد أدى تدهور الأوضاع الإقتصادية والسياسية على حد سواء إلى بروز المصاحبات الأساسية لعملية الإنفتاح الإقتصادي فقد أدى تفكيك البنية الإقتصادية المحلية وزيادة وتيرة المضاربة ،والربح السريع وغير المشروع ،وندرة المواد الغذائية الرئيسية إلى تدهور الأوضاع الإجتماعية لقطاعات كبيرة من المجتمع وبشكل مثير للقلق ولم تطل حالة التدهور الإجتماعي الجماهير الشعبية لتزيدها فقرا فحسب بل أدى إلى إتساع الهوة بين الطبقتين المالكة والطبقة الفقيرة ،وقد إزدادت إتساعا في عدة أقطار ،وأين كان الأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين ،فإنه ليست بالمساواة أمام القانون أو المساواة السياسية على أهميتها تتحقق الديمقراطية فجوهر المساواة هو المساواة الإقتصادية وكما قال نهرو :" إن عدم المساواة الإقتصادية وسوء توزيع الثروة تؤدي وبإستمرار إلى إستحالة المساواة وتؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين المواطنين وحل محلها تعرض الأغلبية للإستغلال وحرمانهم من حريتهم الإجتماعية[2]

ونجد أن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الإنتخابات **إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاث هي** :

- أن يتحرر من الإستغلال في جميع صوره .
- أن تكون له الفرص المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته .

بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية ،ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها .[3]

بحيث تنشأ الحركات الإحتجاجية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني ،وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي ،وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة ،وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة ،

1 العياشي عنصر،الحركات الإحتجاجية 1-2، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11 ، 21.00/03/05، 2018.

2 العياشي عنصر ، ن.م.

3 جمال عبد الناصر،فلسفة القورة ، القاهرة: جزيرو الورد، د.ذ س و ص

ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة ،وحتى أوقات الإنتخابات نجدها تتوخى الإبتعاد عن القضايا الملحة والخلافة ،ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الإنتخابية

.ويمكن القول بشيء من الثقة أن دور الأحزاب أصبح أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة .

6- خصائص الحركات الإجتماعية :

سبق وأن تحدثنا عن صعوبة بلورة مفهوم واضح وشامل لظاهرة الحركات الإحتجاجية وذلك لعدة أسباب أهمها :

- تنوع الحركات الإحتجاجية، وإختلاف أسبابها ، أدوارها وتداعياتها.
- تعدد الإتجاهات النظرية القائمة على دراستها، الأمر الذي يخلق صعوبة في التعميم بشأنها.

ذلك أن الحركات الإحتجاجية ظلت لزمن بعيد أسيرة فهم ، متأثر برهانات الصراع الذي كان دائرا بين المعسكرين الشرقي والغربي في حينه، بما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الإجتماعية، بإعتبارها صراعا طبقيا وجسرا نحو التغيير، وأخرى رأسمالية لا ترى في هذه الحركات سوى "عدو إحتياطي" يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ .

تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء، على اعتبار ان التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب.و وجود حد ادنى من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الاجتماعية. طبيعة العمل الجماعي والأهداف او الادعاءات الموجهة نحو التغيير.درجة المؤسسية والتنظيم في العمل الجماعي.معيار الاستمرارية في الحركة. [1]

تتميز في الغالب بالتغيير الإجتماعي، وبوجود بناء فكري متميز. مقابل ذلك تتسم بوجود بناء تنظيمي ضعيف، او شبه تنظيم يقود أعضائها وأنها تعمل خارج الأطر المؤسسية. ومن جانب آخر تتميز هذه الحركات بوجود تضامن داخلي قوي ما بين أعضائها والقادة، وتغلفه قوة الولاء الذي يشعر به المشاركون في الحركة بإتجاه الأهداف التي تسعى إليها. وتضم الحركات الإجتماعية ثلاث أنواع من المطالب: البرنامج والهوية والموقف. مطالب البرنامج تتضمن دعم أو معارضة معلنة لتحركات فعلية أو مقترحة من قبل الأطراف التي تسعى الحركة للتأثير فيها. أما مطالب الهوية فهي تتألف من التأكيد على أننا "نحن" (المطالبين) نشكل قوة موحدة يعتمد بها. في حين تؤكد مطالب الموقف على الروابط والمتشابهات الخاصة بفاعلين سياسيين أخرين مثل الأقليات المستبعدة أو جماعات المواطنين

1 صالح ياسر،م،س،ذ.

ذات التأسيس السليم أو المؤيدين الموالين للنظام. وأحياناً ما تكون الحركات معنية بموقف الفعالين الأخرين مثل حملات الدفاع عن نشطاء أو فاعلين بعينهم أو مجموعات من الحرمان من الحقوق.[1]

ويمكننا تخيل هذه الصيغ أو الأشكال من العمل الجماعي في ضوء بعض الخصائص الموجودة إلى حد ما في جميع تلك الأشكال، وقد نجد فروق في الدرجة تتمثل في:

- التوجهات الصراعية [الجماعية] فيما يخص المعارضين المحددين بموضوح؛
- التبادلات غير الرسمية وسط أعضاء المجموعات؛
- الهوية الجماعية التي يتقاسمها الأعضاء.

تتطلب إدارة الحركات الإجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع والتعقيد الداخلي.و يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاث عناصر وظيفية:

1. مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة (أو بمعنى أخر حملة compagne)
2. تركيبة من التحركات السياسية، تشمل: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، سهرات تحضيرية، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام وإليه، منشورات أو مطويات (مجموعة متكاملة متغيرة من الأداءات أو ذخيرة أداءات الحركة الاجتماعية (Repertaire Du Mouvement Social)
3. تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة والمتوافقة تتمثل في: الجدارة Mérite، والوحدة Unité ، والزخم العددي Foule du membre، والالتزامEngagement تجاه أنفسهم و/أو تجاه قاعدتهم الشعبية.[2]

تعتمد عمليات الإنتاج الإجتماعي على إيجاد أفراد وشركاء من داخل المجتمع المحلي يسهمون بعملهم ووقتهم أو بتوفير المواد أو المال اللازمين أو كلاهما (على سبيل المثال من خلال برامج التوفير) في بناء أصول مجتمعية في شكل مساكن أو بنية تحتية أو خدمات أو برامج تدخل تحسينات على البيئة أو إنجازات أخرى تعود بالنفع على المشاركين.

1 محمد المستاري، آلان توران منتقدا السوسيولوجيا الكلاسيكية ،يناير 2012 جريدة الأوان المغربية ، http://www.onmagharebia.com/news1817.html 14.30 2016

2 المدونون الأحرار،م،س،ذ.

في العمل أو القائمين بالمبادرة على المستوي المحلي. [1]

7- مراحل تطور الحركات الاجتماعية :

1 - تبلور فكر الجديد واتساع دوائر انتشاره.

2 - حشد التأييد الاجتماعي له.

3- تغيير الواقع، أو الإسهام في تغييره.

ويغلب على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التي من المفترض أن تسهم في تحقيق أهداف الحركة.

بقيت الإشارة في هذا السياق إلى أن الحركات الدينية هي نوع من الحركات الاجتماعية، وإن كانت تتميز عن غيرها بكونها تمتلك مطلقات ومراجع كونية؛ كما هو الحال مثلا في الحركات الإسلامية، فلديها "مطلقات" عقيدية وإيمانية تجعل المنتمين إليها مستعدين للموت في سبيلها، كما أن لديها مرجعية متجاوزة للواقع المادي وتفسيراته الوضعية؛ كما أن رسالتها تسمو فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية والإثنيات العرقية، واللون والجنس؛ ولذلك نجد أن خطاب هذه الحركات يتجه إلى الناس أجمعين دون تمييز، وتتسم أهدافها بالشمول والكلية، مثل هدف "تغيير الحياة"، و"تجديد الأخلاق"، و"إصلاح المجتمع والقضاء على الفساد" و"إقامة حكم الله في أرضه". [2]

- تصنيف الحركات الإجتماعية والسياسية:

- التصنيف وفقا لمدى الأهداف :

وتنقسم إلى حركات إصلاحية ،وهي هذا النمط من الحركات الذي يهدف إلى مراجعة الواقع ،وتغيير بعض القواعد ،أي الحركات الداعية إلى الإصلاح الجزئي ،أما النوع الثاني فيشير إلى الحركات الراديكالية التي تسعى من أجل إحداث تغيير جذري وكلي .

1 Joseph Schechla, Anatomies of a Social Movement: The Social Production of Habitat in the Middle East/North Africa ,Cairo: HLRN, 2004p14

2 إبراهيم البيومي غانم ،**الحركات الإجتماعية ..تحولات البنية وإنفتاح المجال**، 2004 ، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml،15:02/12.09.2015

- **التصنيف وفقا لطبيعة الأهداف** : وتضم الحركات السياسية والإقتصادية والبيئية ..إلخ
- **التصنيف وفقا للموقف من عملية التغيير** : وتضم حركات المحافظين ،وهي الحركات الساعية إلى الحفاظ على القيم والقواعد القائمة على أرض الواقع ،وحركات التجديد .
- **التصنيف وفقا للإتجاه ،وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي** : الحركات اليمينية ، وتمثل الحركات المتشددة ،والحركات اليسارية ،وهي الحركات الثورية الرافضة للنظام القائم وفي المنتصف الحركات التقدمية .
- **التصنيف وفقا للطبقة الإجتماعية** : وتنقسم إلى حركات الطبقات العليا والطبقة الوسطى والطبقات الدنيا
- **التصنيف وفقا لأساليب العمل :** وتنقسم إلى نوعين حركات سلمية وحركات عنيفة.
- **التصنيف وفقا لنطاق العمل الجغرافي** :

وتنقسم إلى حركات محلية وقومية وعالمية

- **ضغوطات المؤسسات المالية الدولية :**

يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الإقتصادية حيث تربط تلك المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مساعداتها المالية والإدارية والفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعيا في الحصول على القروض والتسهيلات الإقتصادية ،كما تشترط عليها تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائمة على الإقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في الإقتصاد والمجتمع.[1] تنطلق الحركات الإجتماعية من فكرة تغيير نحو الأفضل فهي تسعى لتحقيق المطالب التي تحاول نقلها من خلال الجماعة إلى السلطة ،إن منطق التغيير الهادف والواعي بإمكانه ان يحقق الافضل بإحداث إصلاحات جذرية تعيد ترتيب العلاقة بين السلطة والفئات التي تبحث عن التغيير .

1 بوضياف محمد ،**مستقبل النظام السياسي الجزائري**،رسالة دكتوراه، ،قسم العلوم السياسية ،فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ،2008.

إن الحراك الإجتماعي يعتمد على الجماعة المنظمة ،والواعية،التي تخطط من أجل بلوغ أهدافها فالمطالب التي ترفعها الحركات الإحتجاجية وإن إختلفت في مدخلاتها ،سياسية أوإقتصادية أو ثقافية فإن ما يتم على مستوى السلطات ومراكز صناعة القرار ،من إصلاح نتيجة الضغط الذي تفرضه هذه الفئات يكون بنسبة لها نتيجة مهمة لتحسن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية إن الإقصاء ،والتهميش والقيود المفروضة على التعددية السياسية والحزبية ،وضعف المؤسسات التمثلية تجعل الفرد يبحث عن تغيير هذا الواقع ،بواقع أفضل أو مغاير تماما ،كما أن الأسباب التي تتكاثف والتي تمس الفئة المهمشة تجعلها تناشد التغيير المستمر،بمختلف الوسائل والأساليب ،فالإصلاح السياسي لاياتي إلا من خلال حراك واعي ومنظم تتكاثف فيه جهود المناضلين الذين يحملون مطلب التغيير إلى السلطة ..ويعبر الإصلاح السياسي المفروض من السلطة عن إرادة السلطة السياسية في فهمها للأوضاع التي تريد هي تغييرها وإصلاحها وفي أغلب الأحيان يكون سطحي ،لايسعى لحل المشاكل المجتمعية .بقدر مايريد هو طرح الإصلاح الذي يريده.

- تأثير العولمة وثورة الإتصالات :

اليوم تنفتح مع ثورة المعلومات إمكانات هائلة أمام الإنسان ،تتجسد في قدرات خارقة على الفعل والتأثير .ولا مبالغة في القول بأن عاملا جديدا يتشكل مع ظاهرة العولمة ،يترافق مع ظهور فاعل بشري جديد ،يعمل عن بعد وبسرعة الضوء أو الفكر ،بقدر ما يستخدم طرقات الإعلام السريعة والمتعددة ،أو يتعامل مع شبكات الإتصال المعقدة والفائقة .إنه الإنسان التواصلي الذي تيتح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات .لذا فإن الإمكانات التي تطلقها العولمة الشاملة ،بفتوحاتها الخارقة ،تفتح آفاقا جديدة للوجود والحياة ،ولكنها تشكل ،في الوقت نفسه ،تحديات ضخمة ،فكرية وتقنية ،إقتصادية ومجتمعية ،سياسية وأمنية [1]

حيث ظهر مصطلح العولمة مع بداية القرن العشرين ،وبرز كما لم تبرز أية ظاهرة إجتماعية حيث أصبحت كلمة "عولمة" حديث مختلف الشعوب ومختلف الفئات ،وأدلى الجميع بدلوه لوضع حد خارجي أو إطار لهذه الظاهرة وتحديد مفهومها ،كل حسب الزاوية التي ينظر منها للعولمة، لقد أعدها البعض طفرة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ،ومرحلة تاريخية تتميز بالتقدم العلمي الهائل ،مؤثرة على الأوضاع الإقتصادية والثقافية والسياسية و الإجتماعية ،فيما أعدها آخرون تجديدا أو تحديثا لمخططات وسياسيات قديمة أرجعها اغلبهم إلى أكثر من خمسة قرون ،وبالتحديد عام 1492 ،عندما وصل "كريستوفر كولومبوس" إلى أرض القارة الجديدة أمريكا[2]

1 علي حرب ،حديث النهايات فتوحات العولمة ومآزق الهوية ،طب2 ، ا المغرب لدار البيضاء : المركز الثقافي للنشر ، 2004.ص7

2 علي حرب،م،س،ذ،ص8

فالعولمة تعني في مفهومها المثالي بناء عالم واحد ،أساسه توحيد المعايير الكونية ،وتحرير العلاقات الدولية ،والسياسية والإقتصادية،وتقريب الثقافات ،ونشر المعلومات ،وعالمية الإنتاج المتبادل ،وإنتشار التقدم التكنولوجي ،وعالمية الإعلام ..بيد أن هذا المفهوم لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة سياسيا وإقتصاديا وثقافيا ،بحيث لا يستطيع طرف فرض التغير على الطرف الآخر ،وبذلك يسير التغير في إتجاهين بدلا من إتجاه واحد ،وهذا لا لايحدث إلا بين الأقوياء

بينما العولمة –كما هي مطبقة في عالم الواقع- هي عملية إلحاقية إنتقائية ،تقسم العالم إلى عالمين :عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلة ،والمؤسسات العالمية ،والشركات العملاقة ،وعالم الدول النامية أو الضعيفة ،والعالم الثاني عليه ان يقبل دور التابع للعالم الأول ،وحتى طاقاته التكنولوجية القليلة ،والعالم الثاني عليه أن يقبل دور التابع للعالم الأول ،وحتى طاقاته التكنولوجية القليلة التي طورت بشق الأنفس يتم إستنزافها والإستيلاء عليها بواسطة دول العالم الأول .[1]

أما العولمة السياسية هي أبعاد العولمة الإقتصادية والتي تعمل من أجل إرساء هيمنة النظام الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة، أوروبا ،اليابان) على مختلف أنحاء الكرة الأرضية هيمنة شبه تامة، والهدف من هذه العولمة السياسية تفكيك وشائج السيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة [2]

إن الدور الحيوي الذي تؤديه التقانة ساهم في توسّع الحركات الإجتماعيّة الجديدة الحديثة ويمكننا أن نتبيّن من هذا الدور في التظاهرات الإحتجاجيّة الواسعة والمؤثّرة التي تواجه المؤتمرات التي تعقدها منظمة التجارة العالميّة في مختلف المدن في الشرق أو الغرب ويتضح من مطالب شباب المحتجين في مدن العالم الغربي أنها تنصب في الأساس على الأوضاع الإقتصادية والمالية [3]

ويرى علماء الإجتماع المحدثين أن عصر المعلومات الذي نعيشه الآن قد شهد تحوّلا جذريا في الحركات الإجتماعيّة الحديثة .وهناك ثلاث حالات من الحركات الإجتماعيّة المختلفة كل الإختلاف في أهدافها ،ومراميها ،وطبيعة نشاطها ،ومواقعها الجغرافيّة ،ولكنها إستأثرت بإهتمام عالمي واسع من خلال إستخدامها تقانة المعلومات .ولولا إستخدام هذه الحركات شبكات الإنترنت ،وإنتشارها

1 ميمونة مناصرية ،**هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة : من منظور أساتذة جامعة بسكرة** ،دكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم علم الإجتماع التنمية ،جامعة محمد خيضر ،الجزائر،2011.2012،ص24.

2 أشرف غالب أبو صالحة ، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي 1991.2011**، ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الشرق الأوسط،2011.2012

3 رشاد عبده ، ،**حركة إحتلوا وول ستريت :الربيع العربي ينتقل إلى مدن وعواصم العالم الغربي** ،المجلد التاسع عشر ،العددين الثالث والرابع،السنة التاسع عشر ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ديسمبر 2010.ص8.

الفوري عبر وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة والفضائيات ،-أو ما يسمى بالإعلام الجديد هذا الأخير الذي يستخدم لوصف أشكال من أنواع الإتصال الإلكتروني - لبقيت جماعات معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك ،والولايات الأمريكية ،واليابان [1] كانت البداية في التليفزيون والذي كان له الفضل في نشر حركة الحقوق المدنية الأفرو- أمريكية إلى كافة أنحاء القارة في أواخر الستينيات من القرن العشرين.

وفي أواخر السبعينيات من القرن نفسه، شهد العالم "ثورة شرائط الكاسيت" التي انتشرت عبر توزيع خطب الخميني والتي لم يفطن اليها شاه ايران آنذاك وكانت سببا فيما حدث في ايران من اضطرابات ادت الى الاطاحه بحكمه ، وقد حاول عمر عبد الرحمن في مصر نقل التحربة باستخدام ذات الوسيلة من مقر اقامته في الولايات المتحدة الا ان المحاولة باءت بالفشل نتيجة لحصار الاجهزة الامنية المصرية لها واجهاضها في مهدها ،و جاء اختراع الفاكس ليزيد ثورة الاتصالات زخما وقوة حيث ساهم في التقريب بين الحركات الاجتماعية بعضها البعض كما زاد من تاثير هذه الحركات على قطاع عريض من الشارع ، ولعل الإنتفاضة الفلسطينية الأولى (1988-1993) كانت نموذجا للحركات التي اعتمدت على هذه التقنية في نشر توجيهاتها ومطالبها داخليا وخارجيا .

ثم كانت الثورة الاكبر في عالم الإتصالات " الانترنت" بوسائله المختلفة من مواقع الكترونية ومدونات وشبكات اجتماعية الكترونية والتي كان لها النصيب الاوفر من الاستخدام في حشد اعضاء للحركات الاجتماعية ونشر افكار ومبادئ هذه الحركات بل والتشارك في انشطة وفعاليات اجتماعية من خلال الشبكة . ثم جاءت ثورة الهواتف النقالة والتي شكلت عن حق انتقالا كبيرا وغير متوقع في تطور وسائل الاتصالات. وساهمت في تفعيل وتنشيط الحركات الاجتماعية الجديدة من خلال التشبيك فيما بينها وسرعة التواصل ونقل الافكار والمعلومات[2]

المعقول أن يكون من شروط الحركة هو قيامها بالتظاهر فهذا هو المعني التقليدي لنشاطية الحركة اما المعني الحديث فمن الاهمية ان يضع في اعتباره ثورة الاتصالات وما رافقها من تطور في الاساليب جعلت من امكانية انشاء مجموعة على شبكات التواصل الإجتماعي (facebook , twitter) او انشاء منتديات تهدف الى حث الناس على تبني افكار ورؤى معينة او الدعوة الى مطالبات محددة بديلا عن هذا التوع التقليدي من التظاهرات وحتى الإعتصامات . مع التطورات الراهنة تحولت وظيفة وسائل الإعلام من مجرد ناقل يهدف إلى تسهيل الحوار العقلاني في المجال العام إلى تشكيل وبناء الخطاب العام ذاته ،و تشكيل ما يسميه " هابر

1 Steve Jones , Encyclopedia of New Media : An Essential Reference to p 488.

2المدونون الأحرار ،م،س،ذ

ماس" المجال العام الذي يمكن وصفه بالمساحة التي تعمل فيها المؤسسات والقوى الإجتماعية والسياسية بين المصالح الخاصة ومناطق نفوذ السلطة الحاكمة ،في سياق الحياة اليومية في المجتمع[1]

1 إيمان محمد حسني عبد الله ، م،س،ذ،ص19.

الفصل الخامس
الحركات الإجتماعية
و رهان المجتمع المدني في الجزائر

1- الحركات الإجتماعية في الجزائر :

بعد الإستقلال عاشت الجزائر وضع كارثي تمثل في الفقر ، وضعف البنية الإقتصادية والثقافية [1] ذلك أن النظام الجزائري إختار مسارا إشتراكيا ،رافضا المسار الرأسمالي الذي إرتبط بالدول الإستعمارية،إلا أن هذا المسار-أي النظام الإشتراكي- إنحرف بعض الشيء في عهد الرئيس" هواري بومدين " وذلك بعض ظهور شريحة صغيرة من البرجوازية البيروقراطية التي أنتجت برجوازية الدولة لكن الخطاب الإيديولوجي بقي يرسخ ويدعو إلى الإشتراكية [2] والتي حصرت في مفاهيم " كالتأميم " ، "بناء قطاع عمومي واسع" " المخططات التنموية " " إقتصاد وطني" إلخ من مفاهيم النظام الإشتراكي[3] ،ومع بداية عهد حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الذي فتح السوق الحر والخصخصة ، والإستهلاك عن طريق الإستراد ، أو بمعنى آخر أوقف الإنتاج الذي بدأ به الرئيس " هواري بومدين " وإتبع سياسة الإستراد ، وجاء الأمر مواتيا مع إرتفاع أسعار البترول ووصل الإقتصاد الجزائري إلى الطفرة mutation وهذا الوضع خدم البرجوازية الصغيرة التي تكونت في فترة " الرئيس هواري بومدين"

- الجانب الثقافي :

لطالما عمل الإستعمار الفرنسي إثارة قضايا الهوية و نشر التفرقة بين الشعب الجزائري من خلال سياسة " فرق تسد " ورغم المواجه القوية من قبل المفكرين والعلماء و حتى الشعب الجزائري إلا أن ذلك لم يمنع تكرر السيناريو بعد الإستقلال حيث شهدت الجزائر إعادة بعث مشكل الهوية وظهور الربيع العربي الأمازيغي خاصة أحداث 1980 بعد إلقاء "مولود معمري" محاضرته التي شكك من خلالها في الهوية الجزائرية ودعى الحكومة إلى مراجعتها[4]

- الجانب السياسي- الإقتصادي:

شهدت الجزائر منذ 1980 الكثير من الحركات الإحتجاجية الشعبية في كل من وهران 1982، العاصمة 1985، وسطيف 1986... وغيرها [5] وذلك مع بداية الأزمة الإقتصادية و إنهيار أهم مورد للدولة الجزائرية " البترول " وتأثر مستوى الإنفاق العام

---

1 ناصر جابي ،م،س،ذ ،ص95.

2 عبد العالي دبلة ، **الدولة الجزائرية الحديثة ، الإقتصاد والمجتمع والسياسة** ، طب 1 ،القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000. ص164.158

3عنصر العياشي ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر** ، طب1، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1999.ص25

4 julien rocherieux , l'èvolution de l'Algérie depuis l'independance, .cairn.info/resume.php ,14.05.2016

5 ناصر جابي ،م،س،ذ، ص2.

وتخلي الدولة عن دعم الأسعار الإستهلاكية هذا من جهة ومن جهة أخرى إنتفاضة أكتوبر سنة1990 بعد أول إنتخابات تعددية وهي إنتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات والولايات (هياكل السلطات المحلية) وكانت النتائج غير متوقعة فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2 من المحليين في الإنتخابات ونسبة 54.2 من المصوتين وعرفت جبهة التحريرالوطني " الحزب الحاكم " منذ الإستقلال سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل ولم تحصل إلا على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر قليلا من 25%من المصوتيين [1] فعوض حزب الجبهة ..الإنقاذFIS الفراغ الإيدولوجي ، بالدين وفكرة تأسيس الدولة الإسلامية حيث نجح في تعبئة الجماهير و إنشغل بما هو أخلاقي أكثر مما هو سياسي ، وعملت في الوصول إلى التشريعيات خاصة وأن النظام الجزائري عمد إلى تعديل قانون الإنتخابات من خلال منع التصويت بالوكالة ومنع إستخدام المساجد والمؤسسات الدينية في الدعاية للإنتخابات [2].إلا أن هذه القوانين قوبلت بالرفض من قبل جبهة الإنقاذ ، وأعلنت عن إضراب مفتوح في 1991/05/24 ، وأصبحت أكثر عنفا وتطرفا ما أجبر الدولة الجزائرية إعلان حالة الطوارئ في 05 جوان ،لكن رغم التعديلات والإحتياطات التي إتخذها النظام الجزائري ، كانت المفاجأة فوز جبهة الإنقاذ ،وتداخلت الأحداث بإستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد تم حل المجلس الوطني الشعبي ونصب مجلس الامة لملأ الفراغ الدستوري وإنتهت التجربة الديمقراطية بإنقلاب بدا ناعما في طريقة تسلم السلطة ولكنها كانت بداية الصراع الدموي الذي ظهرت على إثره تنظيمات مسلحة (التقريررقم29 للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات) وظهور ما يسمى الجيش الإسلامي للإنقاذ ، الجماعة الإسلامية المسلحة ، وهذا الجدول يوضح أثار هذه الأزمة المتعددة الأبعاد التي أصبحت عليها الجزائر .

الفترة	عدد الإحتجاجات الإجتماعية	عدد الإضرابات
1977-1969	215	632
1990-1980	3550	17983
2000-1991	115000	325721

الجدول رقم (03) تطورات الإحتجاجات الإجتماعية والإضرابات.[3]

1 عنصر عياشي ،م،س،ذ ،ص11

2 علي الكنز ، عبد الناصر جابي ، الجزائر في البحث عن كتلة جديدة ، الأزمة الجزائرية ، طب1 ، لبنان: دراسات الوحدة العربية . 1996،ص.320

3 عابر حفيظة ، القيم السياسية لأغنية الراب في الجزائر ،علم الإجتماع ، جامعة وهران ،2015.2014 نقلا عن علي سموك ، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر،2006. ص362

حيث نلاحظ أن نسبة الإحتجاجات الإجتماعية والإضرابات إرتفع بشكل رهيب في الفترة الممتدة من 1992 إلى 2000. نتيجة للأسباب الذي ذكرناها سابقا .

أما الجدول الثاني [1] يتحدث عن ما خلفه العنف الدموي من ضحايا بعدد كبير " قتلى وجرحى " ومشاكل خانقة على مختلفالأصعدة ومن الناحية السياسية نجد سيطرة المؤسسة العسكرية التي إعتبرت نفسها الوصية على المجتمع والمسيرة لشؤونه .

شكل العنف المادي	العدد	نسبة الزيادة مقارنة بالفترة % 1990-1992
القتل العمدي	85500	800
الشروع في القتل دون حدوثه	48000	400
التهديد بالقتل	1.625000	1000
الضرب والجرح العمدي	2.250000	2250
تخريب الممتلكات	835000	1050
الإحتجاجات المفضية إلى العنف	625000	650
أخرى	32000	300

جدول رقم 04 تطور أعمال العنف المادي في المجتمع الجزائري الفترة (1992-2000)

أما على الساحة الفكرية الثقافية فهناك من رأى أن غياب المثقف وخاصة الطرح الأكاديمي وراء إطالة الأزمة الجزائرية، فالمشتغلين عندنا لا يمكنهم إنكار أن أسباب الأزمة التي تبدو كأنها شيء حدث عرضا هو غياب أو تغييب العامل الفكري وإزاحته تماما عن المشهد السياسي وهذا راجع" للمراهقة السياسية "التي إقتصرت على الحلول السهلة دون البحث عن أثارها[2]

1 علي سموك ،م ،س،ذ ، ص364

2عابر حفيظة ،نفس المرجع ، نقلا عن بغورة الزواوي، **الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد والتأسيس**، الجزائر: دار القصبة، 2003.ص5.

ولكن مع تجاوز مرحلة العنف الدموي في الجزائر ومحاولة إعادة ترتيب البيت السياسي من جديد وبثّ روح الإصلاح في المجتمع الجزائري خاصة مع فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عمل على تهدئة الوضع وإطفاء نار الفتنة من خلال برنامج" الوئام المدني " الذي وافق على الشعب الجزائري ،ليس هذا فقط بل عمل على البدء في تحسين صورة الجزائر على المستوى الخارجي و الإهتمام وحل المشاكل المواطنين اليومية والحيوية من سكن ،وشغل ... إلا أن هذا الوضع السوسيو – سياسي لم يخلو من الإضرابات والإحتجاجات التي شهدتها بعض القطاعات خاصة قطاع التربية والتعليم . وأمام هذه الصراعات اليومية التي تعمل على تشكيل المجتمع المدني وإرساء المواطنة .

شهدت الجزائر منذ بداية الستينيات ،ظهور الكثير من الحركات الإحتجاجية – العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بإنتفاضة تشرين الأول/أكتوبر1988 وليس بإنقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقا [1]،قوّة الشارع في التغيير السياسي « محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر». صحيح أن الحركة على المستوى الإجتماعي والسياسي أسرع ،إلا أنها تتمّ ضمن تصورات وقيم ملازمة علّة وغاية لا تنفك عنها .من هنا لم يعد للفصل من قيمة ،وتم تجاوز الحديث عن الفصل بين الحراكية العملية والحراكية النظرية .فالحركة واحدة متداخلة ومتقاطعة .ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه العالم السوسيولوجي "ماكس فيبر" في كسر النظريات التقليدية في فهم هذه العلاقة بطرحه قضية الفهم والتغيير. يتمتّع الحراك- مهما كانت علّته وغايته وشعاراته- بطبيعة تعقيدية يلتقي فيها الزمان والمكان ،وتتداخل فيها الأحلام والتصورات والقيم .وهو ذو طابع صراعي حتى لو كان سلميا ومنظمّا ،فعنفيته أحيانا من صلب صراعيته الضدّية .

وحين يواجه بالعنف والقمع يزداد أكثر.أما الأمر المضحك فكون هذا الحراك في الأصل نتاجا للسلطة التي جارت المعارضة في الخروج إلى الشارع .ولابد من الإشارة هنا إلى أن العملية الحراكية بكل أنواعها هي تفكير أيضا بطريقة أخرى والإشارات والتعبير،ويحتاج إلى الفهم والتأويل .فلم يعد البيان والكتابة والجمال هي الخطاب،بل صارت كل علامة تحتاج إلى الفهم والتأويل ،وتؤدي رسالة هي خطاب إذا يؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع ،بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة.وقد صار هذا الفضاء في مابعد مجالا لإستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير سواء الرمز التاريخي (الثورة والشهداء) ،أو الرمز الديني ،أو الرمز اللغوي – الثقافي ،أخذت شكل الإضرابات وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة الجنينة والقوى

1عابر حفيظة نفس المرجع نقلا عن، بومدين بوزيد ،**قوّة الشارع في التغيير السياسي: محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر**،العدد 11،بيروت ،لبنان :المجلة العربية للعلوم السياسية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية،2006ص62.

الإجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود كما لم يكن غريبا أن تكون أغلبية هذه الحركات المطلبية حتى نهاية النصف الثاني من السبعينيات .تحولت هذه الحركات إلى فاعل مركزي في الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينات وحازت على تأييد كثير من الأوساط الإجتماعية الشعبية وخاصة بين الشباب .تمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل السكن والتعليم وأشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفاهيم شعبية .رفعته الكثير من الحركات الإجتماعية في الجزائرالتي وصلت إلى درجة عالية من التذمر والغضب والإحباط .وتعبر هذه الإنتفاضة الشعبية والحركات الإحتجاجية التي شهدها المجتمع الجزائري تعبيرا عن حالة الإحتقان والإنسداد وتردي الأوضاع الإقتصادية ،وسوء الأحوال الإجتماعية وبلوغ الإقصاء والتهميش السياسي مستويات متقدمة ،تجسده درجة التسلط والإستبداد التي يمارسها النظام على الشعب .

تعتبر هذه الإحتجاجات بمثابة مجس حرارة للجسم الإجتماعي بحيث يؤشر تزايدها ،وتوسع نطاقها وكبر حجمها ،وتنامي وتيرتها إلى معاناة الجسم الإجتماعي الذي دخل منطقة الخطر .كما أن تجاهلها وعدم الإهتمام بمسبباتها ،أو القراءة غير الصحيحة لأعراضها ،وبالتالي التعامل معها بشكل غير سليم يؤدي إلى إضطرابات عنيفة تصل حد السقوط في دوامة العنف والفوضى التي تهدد المجتمع في كيانه والدولة في مؤسساتها وإستقرارها .[1] ، ليس هذا فقط بل أكدّ الباحث " ناصر جابي " الذي إهتم بدراسة الحركات الإحتجاجية أن غياب الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية في الميدان ساهم في بروز الحركات الإجتماعية خاصة الإحتجاجية بالجزائر مشيرا إلى أن هذه الحركات وصلت إلى مناطق الجنوب والمدن الداخلية لعدة أسباب منها إنتشار الجامعات ووسائل النقل بهذه المناطق إلى جانب توفر وسائل الإعلام والإتصال الحديثة .

2-أهم الأحداث الإجتماعية في الجزائر :

يمكن تقسيم- حسب الباحثين الجزائريين- الحركات الإجتماعية إلى عدة مجالات: الإقتصادية والثقافية و الإجتماعية والتي تتمثل في :

أولا الثقافية : لطالما عمل الإستدمار الفرنسي على محو مقومات المجتمع الجزائري وكذا على تجهيله وبث التفرقة – من خلال سياسة فرق تسد -بين الشعب الجزائري الثري بتنوع تقاليده وثقافته إلا أن الأمر فشل أمام وحدة الشعب الجزائري وتلاحمه ،وأيضا إستدرك شيوخ الزوايا والكتاتيب وجمعية العلماء المسلمين إلى خطورة الأمر الذين عملوا على تأصيل هوية المجتمع الجزائري

1 ناصر جابي ،م،س،ذ

لكن هذا لم يمنع من ظهور إختلاف فكري حول الهوية واللغة التي أختزلت في الأسلمة والعوربة والأمزغة ثم العولمة مما سمح بتفكيك الصبغة الإثنية والفيليلوجية لهويتنا وأدى إلى ظاهرة العنف المجتمعي .

حيث عمل المستدمر الفرنسي على إستخدام الهوية الأمازيغية لبث التفرقة من خلال إعتبار أن البربر هم سكان البلاد الأصليين، وأن العرب دخلاء عليهم ،في حين أن الإسلام عمل على جمع كافة الفئات والأعراق وكل التنوعات الثقافية في الجزائر في قالب واحد وهذا ما جعل الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى التعبير عن هوية الشعب الجزائري في أبيات شعرية " شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب . وعلى الرغم من إستقلال الجزائر وإسترجاع سيادتها وشرعت في ترسيخ عناصر هويتها فإن فرنسا لم تستسلم ،ففي سنة 1967 أوحت إلى ضابط سابق في الجيش الفرنسي وصيدلي ومغن وصحفي يحملون الجنسية الفرنسية أن يؤسسوا الأكاديمية البربرية في باريس بمباركة وتمويل فرنسيين ،وتنفيذ محلي ،لتواصل مشروعها على لسانهم وتنفذه بأيديهم ،ثم إلتحق بهم جزائريون آخرون منهم محند أعراب بسعود الذي صار رئيسا لها،تسعى هذه الأكاديمية القضاء على الأساس الأول للهوية الوطنية والمتمثل في اللغة العربية ،من ثم القضاء على أهم عنصر في تحقيق الإنسجام الثقافي الجزائري ،والقضاء على الوحدة الوطنية للمجتمع الجزائري ، وقطع الطريق أمام سياسة التعريب التي إنتهجتها الجزائر بعد الإستقلال ومحاولة خلق حالة من الفوضى والتشويش على وحدة الولاء وذلك من خلال دعم لهجة واحدة (القبائلية) دون غيرها من اللهجات وهي كثيرة في الجزائر (الشاوية ،الترقية ،وغيرها ...)[1]

فالبربر في الجزائر ينقسمون إلى عدة مجموعات منفصلة جغرافيا :القبائل في بلاد القبائل " شرق العاصمة"، الشاوية في منطقة الأوراس " جنوب شرق العاصمة " المزاب " المجموعة الأمازيغية الوحيدة ذات المذهب الإباضي " في منطقة غرداية "500 كلم جنوب العاصمة"، الطوارق" أقصى جنوب البلاد" ، الشناوة" في منطقة شرشال" 90 كلم غرب العاصمة ،وهناك مجموعة بربرية أخرى قرب مدينة ندرومة على الحدود مع المغرب و تتميز لغتها أو لهجتها الأمازيغية بقربها الكبير من الشلحية وهم أمازيغ الشلوح " بربر" في المغرب [2]

فالدين شكل دورا وعاملا مهما في تشكل الهوية الدينية في الجزائر ذلك أنّ العقيدة الإسلامية ألفت قوة موحدة بين مختلف التجمعات العرقية ،التي كانت هي بدورها تؤثر فيها،وقد ساعدها في ذلك إبتعادها عن أن تكون عنصر صراع وتضاد ،مفتت للبنى المؤثرة والمتداخلة ،مما أوجد ثقافة إسلامية ،جامعة إبتعدت عن الصراع الثقافي Le conflit Culturel .[3].

1 أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات الأهداف، الوسائل والبدائل** ، الجزائر: دار الأمة، 1997 ص42.43

2 لحسن سرياك، **الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ " الهوية الأمازيغية": مدونة وبيلوغرافيا**، الرباط: دار التنوير، 2003 ،ص23.

3 محفوظ رموم، رؤية إستشرافية لظاهرة العنف في الجزائر ، موقع أرنتروبوس http://www.aranthropos.com/أشكلة-الهوية-الجزائر-الأمزغة-العوربة/،: 2015، 14.00

ذلك أن الحركة البربرية لا تمثل العنصر البربري في حد ذاته،وإنما فكرة المشروع القائم على تأكيد الهوية الأمازيغية بديلا عن الثقافة الوطنية الجزائرية ، وظهر أول وجود للحركة البربرية داخل حركة إنتصار الحريات التي أسسها مصالي الحاج السياسي الجزائري العربي سنة 1949 ففي هذا العام إجتمعت قيادات فرع الحركة في فرنسا لمناقشة قضية هوية الجزائر ،هل هي عربية مسلمة ؟ وكشفت المناقشات أن الغالبية الساحقة 28 من أصل 32 عضوا

رفضت مبدأ أن الجزائر عربية إسلامية ،وطالبت بشعار آخر يقول :إن الجزائر جزائرية فقط إلى حين ظهور جبهة التحريري الوطني التي عملت على وحدة التراب الوطني وتحديد إنتماء المجتمع الجزائري الغني بتنوعاته الثقافية ،لكن بعد الإستقلال الجزائري 1962 برزت ثلاثة تيارات في الجزائر :

التيار الأول : الإسلامي الذي نادة بأسلمة المجتمع والتخلص من الأفكار الشيوعية التي تبناها نظام الحكم الجديد.

التيار الثاني : التيار العروبي الذي شدد على ضرورة ترقية اللغة وإعتمادها في مؤسسات الدولة والإستغناء عن الفرنسية بإعتبارها تكريسا للإستعمار الثقافي

أما التيار الثالث: فهو التيار البربري الأمازيغي الذي دعا إلى إدماج كامل للأمازيغية في مختلف مؤسسات الدولة بدعوى أنها لغة وطنية ورسمية وإنطلاقا من كون " بالربيع الأمازيغي " بعدما منعت السلطات الكاتب " مولود معمري" – الذي اسس مركز الدراسات والبحوث الأمازيغية بباريس ومجلة " أوال" كلمة – من إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول " الشعر القبائلي القديم " وحفل موسيقي لفرقة أمازيغن إيمولا وذلك سنة 20 أفريل 1980 ، والتي جاءت بالضبط بعد مرور عام وخمسة أشهر من وفاة " الرئيس هواري بومدين " ،وبعد الإنفتاح الطفيف الذي أحدثه الرئيس " الشاذلي بن جديد " بعد تسلمه السلطة نهاية عام 1979 ، لتتحول حادثة المنع هاته إلى الشارع لأول مرة والتي أخذت أبعادا إيديولوجية وسياسية بعدا عن البعد الثقافي

وطالب بالإعتراف الرسمي باللهجة والثقافة الأمازيغية كجزء من الهوية الوطنية ،والملاحظ في هذه الإحتجاجات أنها كانت تنظيما ونشاطا ، ثم تلاه إضراب مدرسي عام 1994 إحتجاجا أيضا على قانون تعميم إستخدام اللغة العربية الذي أطلق عليه " مقاطعة المحفظة "ليتم إنهاؤه بعقد إتفاق أفريل 1995 بين السلطة و الحركة الثقافية البربرية[1] ، ليتجدد الأمر مرة أخرى سميت بأحداث الربيع الأسود في أفريل 2001 بعد وفاة طالب ثانوي يدعى " ماسينيسا قرباج" يوم 18 أبريل 2001 في مقر الدرك الوطني بعد إعتقاله

1 حسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1976** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987،ص98

إثر تظاهره في إحتفال بذكرى الربيع البربري الذي يحتفل به سنويا حيث تم تحطيم كل مرافق الدولة وتخريبها و قدر عدد الضحايا ب 123 قتيل ومئات الجرحى .هذا الأمر جعل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD الذي يملك قاعدة شعبية كبيرة أمازيغية إلى الإنسحاب من الحكومة ،وتم تشكيل على إثر ذلك تنظيم جديد عرف بإسم "تنسيقية العروش " التي قدمت لائحة مطالب عرفت "بأرضية القصر" التي أعلنت عنها في جوان2001 في مدينة القصر بولاية بجاية ،وهي عريضة من 15 مطلبا ،أهمها إخلاء الدرك لمنطقة القبائل ،ومعاقبة الدركيين المتسببين في الأحداث ،وتلبية المطلب الأمازيغي بكل أبعاده الهوياتية والحضارية واللغوية والثقافية دون إستفتاء ودون شروط ،ومطالب أخرى إجتماعية كتعويض أهل الضحايا .وقد تمكنت من تحقيق بعضها ،حيث قرر الرئيس بوتفليقة في مارس 2002 ترسيم الأمازيغية.

ولقد شكلت أحداث أكتوبر تجليا واضحا لحالة الإنسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات وكانت إيذانا بإنهيار أركان شرعيته ، وإتصفت تلاعبات لا حصر لها قرارات غير مسؤولة أخطاء فادحة ، واخذ منطق الصراع داخل نظام بن جديد منحنى خطير ،وبدأت تتسرب أخبار من شأنها هدم ثقة الشعب في مسؤوليته ،فبدأت تروج أخبار سرقة بنك الجزائر الخارجي والمتورط هو إبن الرئيس ونشرت الصحافة أسماء "21 من كبار المسؤولين " "سبعة" منهم في حالة فرار وقد جرت العملية بمباركة شخصيات تحتل مواقع حساسة في السلطة بما في ذلك وزارة العدل ،وتردد في الشارع أن "حاميها حراميها" وتسربت نسخ من ملف القضية إلى الخارج ،وكانت أسماء المتورطين تستبدل بأسماء أخرى في كل مرة مما تتطلبه عملية إستقطاب الرأي العام ،كما راجت أخبار العمولات ،فقد شاع إن كل مت تشتريه الدولة الجزائرية من إحتياجات غذائية وتجهيزات يخضع لمنطق الرشوة والولاء للدول الأجنبية ،وأن أحد أعمدة نظام بن جديد يملك حصة الأسد في المعمل الذي يمول الجزائر بحليب "لحظة" والذي كان يفترض أن يقام على أرض الجزائر بشراكة أجنبية كندية .

بالإضافة إلى أخبار الفساد ،فإن القرارات الخاطئة التي إرتكبها مجلس الوزراء والتي زادت من عناء ونكد الشعب الجزائري ،كزيادة نسبة الضرائب وزيادة أسعار المواد الأولية

من 10% إلى 30 % وتوقيف منحة السياحة ،وإعلان الصحافة أن الدولة الجزائرية قد قررت التوقف عن بناء المساكن الإجتماعية ،وفصل محتمل للمعلمين اللذين لهم أقل من خمس سنوات في التدريس ،كما أن السوق فارغة والتمويل معطل ولم يكن ينقص سوى خطاب الرئيس في 19 سبتمبر لتتحول الفوضى إلى جنون ،حيث بدات أعمال الشغب التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 من حي شوفالي بالجزائر العاصمة ومع صبيحة اليوم الموالي أي 5 أكتوبر عمت أرجاء البلاد وقد إستمرت أسبوعا كاملا سادت فيها كل أنواع

الفوضى ،وراح ضحية هذه الأحداث 189 قتيل و1142 جريح من المدنيين وما يفوق عن مليار دولار من الخسائر المادية ،إلى جانب 144 قتيل من قوات الأمن.[1]

ومع أن الحكومة كانت مستعدة للجوء إلى القوة ،إلا أنها سرعان ما فهمت أن القمع لن يكفي وحده لإحلال الإستقرار في البلاد ،وأن حاجة إلى إحداث تغيير سياسي برزت ،وبعد نقاش داخلي مكثف ،أصدرت الحكومة الجزائرية في 23 فبراير 1989 دستورا جديدا طوى صفحة الإحتكار السياسي لحزب الجبهة الوطنية للتحرير لأنه أجاز في المادة 40 منه إنشاء "جمعيات ذات طابع سياسي " ونصت هذه المادة على أنه "لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية ،والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية ،والوحدة الوطنية ، وأمن التراب الوطني وسلامته .ولايمكن إنشاء الأحزاب السياسية على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو على أساس نقابي أو إقليمي ".وعلى الرغم من هذه الأحكام الرامية إلى صون الوحدة الوطنية ،سارعت الحكومة إلى إعطاء تصاريح لكل الأحزاب السياسية التي تقدمت بطلب تأسيس .بما فيها حزب إسلامي كان يساوي في نهجه بين الديمقراطية والكفر.

وسرعان ما برز أكثر من 30 حزبا سياسيا جديدا وتم التحضير لإجراء إنتخابات على مستوى البلديات وعلى المستوى الوطني .وبحسب " وليم كانت" بدت الجزائر وكأنها " أكثر الدول تحررا وتعددية وحماسة للدفاع عن الديمقراطية في العالم العربي"وفي فترة وجيزة ،أثبتت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها أكثر أحزاب المعارضة فاعلية وتنظيما . وأضحى الحزب تحالفا واسعا ضم في صفوفه إسلاميين متطرفين ومقاتلين سابقين للإتحاد السوفياتي في أفغانستان ،فضلا عن طلاب ،ورجال أعمال من المدن ،وشبان عاطلين عن العمل ،وأطلقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حملتها تحت شعار " لا الميثاق الوطني ولا الدستور ،الإسلام هو الحل " مسجلة فوزا كاسحا في الإنتخابات البلدية في عام 1990.

وفي الدورة الأولى من الإنتخابات التشريعية في أواخر عام 1991،نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ188 مقعدا من أصل 430 في البرلمان التي فازت بها بمليون صوت مقارنة بالإنتخابات البلدية ،إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصدت ضعف الأصوات التي نالتها الجبهة الوطنية للتحرير . وأتت جبهة القوى الإشتراكية في المركز الثالث، عدد أقل بكثير من الأصوات .وفاجأ الفوز الكاسح الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأطراف كلها ،بما في ذلك قادة الحزب أنفسهم .غير أن الحكومة لم تكن مستعدة للرضوخ إلى المطالب المنادية بتغييرات جذرية في الدولة والمجتمع وردت بسرعة عليها واضعة حدا للإنفتاح السياسي .وفي 4 كانون الثاني /

1 بوضياف محمد ،**مستقبل النظام السياسي الجزائري**،رسالة دكتوراه، ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ،فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر ،2008.

يناير1992،صدر مرسوم رئاسي قضى بتعليق سلطات المجلس الشعبي الوطني .وإستقال الرئيس الشاذلي بن جديد في الحادي عشر من الشهر ذاته إثر الضغوط التي مارستها عليه القيادة العليا للجيش . وعندئذ تولى السلطة المجلس الاعلى للدولة – وهو مؤسسة لم ينص الدستور على إنشائها – الذي ضم خمسة أعضاء برئاسة محمد بوضياف .

أما الدورة الثانية من الإنتخابات – التي تطلب إجراؤها نتيجة لعدم فوز أي حزب بالأغلبية في الجولة الأولى – فعلقت ومنعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مزاولة نشاطها السياسي.كذلك فرضت الحكومة سلسلة كبيرة من التدابير القمعية على الحريات العامة بموجب قانون حالة الطوارئ الذي صدر لسنة في بادئ الأمر ثم بقيت إلى تاريخ 22 فبراير 2011 التاريخ الذي تم فيه رفع حالة الطوارئ ، وهكذا إنتهت التجربة الدمقراطية الأولى للجزائر في "إنقلاب دستوري" كما سماه رئيس جبهة القوى الإشتراكية ،وبرر مناصرو التدخل العسكري هذا الوضع بأنه لا يمكن الوثوق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن مبادئ ديمقراطية لأن مساري الإسلام والديمقراطية غير قابلين للتلاقي .وأتى شعار "شخص واحد ،وصوت واحد،ومرة واحدة" ،ليعبر عن هذه المخاوف .وإعتبر هؤلاء أن بروز دولة إسلامية أصولية كان سيؤول إلى تراجع حاد في الأوضاع السياسية والقيم الأخلاقية والثقافية . حيث دخلت كل من الحركة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال في صلب الحركة التمردية التي أطلقت حملة ضد الحكومة والجيش والمدنيين ،ولاسيما المفكرين والصحافيين .ونفذت الحركة هجمات عنيفة خارج البلاد ،ولاسيما في فرنسا ،بهدف ضرب الإقتصاد الجزائري ولفت إنتباه العالم إلى النضال الإسلامي في البلاد.وأتى رد الجهات العسكرية شديد الوحشية .وغالبا ما وجد المدنيون أنفسهم عالقين وسط هذه الأحداث ،كما أنهم إستخدموا طعما من قبل الأطراف كلها .وكانت الخسائر هائلة ،مع نحو 150 ألف قتيل وبين سبعة آلاف و 10 آلاف مفقود ،ومليون مشرد ،وأضرار في البنى التحتية قدرت ب20 مليار دولار .[1]

فإن القضية فجرتها أحداث 1985.1988 في الجزائر كانت شيئا مختلفا على نحو ما .إن غياب العلاقة بين النضال الذي يستند على العمل وذلك الذي يستند على " الجماعة " أي بين الفقراء المتظمين في نقابات وغيرهم ممن لا ينتمون لمثل هذه التنظيمات ،يعني أنه حينما يتحول الإحتجاج من المصنع إلى الشارع فسيكون من أثر ذلك تشتيت وتفريق العمال وليس لإعطائهم مساحة أوسع بين فقراء الحضر.

1 رشيد تلمساني ،**الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**،بيروت :مركز كارينغي للشرق الأوسط ،العدد 07،الصادرة بتاريخ يناير 2008 ،ص08

وفي نفس الوقت ،تم الإنتباه إلى التمييز الواضح بين الحركات الإجتماعية والحركات الشعبية وبينما هذه الأخيرة هي بلا شك حركات إجتماعية أيضا ،فهي ليست وحدها كذلك فقد آثارت كل من دراسة "اليابس"Liabes حول منظمي الأعمال الجزائريين Entrpeueurs وأيضا الفصل الذي أعده "أولوكشي" Olukoshi عن "مافيا كادونا"في نيجيريا ،اثارت أسئلة عما إذا كان يمكن إعتبار منظمي الأعمال "حركات إجتماعية "؟[1]

هل تنشأ الأزمات نتيجة للتغيرات الإجتماعية التي تجعل الأشكال السياسية القائمة فارغة من المعنى ؟ ألا تصدر الأزمات عن تصادم في عملية مزدوجة :نشوء المجتمع المدني من ناحية ،وعدم ملائمة الإصلاحات السياسية من الناحية الأخرى وذلك من أجل إحتواء معارضيها المتباينين؟ ألا يجب أن يركز المرء على تحليل الجماعات الإجتماعية ذاتها واليت هي مركز الإنفجارات السياسية الغاضبة مثلما حدث في "أكتوبر" في الجزائر،وإنتفاضة الخبز في تونس ،وتمرد" السوبي" Sopi في السنغال؟ وهناك الجماعات الإجتماعية و أمثلتها : الشباب العاطل المهاجر من المناطق الريفية للحضرية مثلما هو الحال في الجزائر أو السنغال ،والمرأة العاملة التي سكنت الحضر حديثا والتي تعكس التأنيث الدرامي لقوة العمل في تونس على مدى العقدين الماضيين والتي لعبت دور العامل المساعد لإنتفاضة الخبز ؟فهل كانت إنتفاضات الخبز لمجرد الخبز أم أيضا من أجل تغيرات إجتماعية أوسع ؟ وبينما تركزت الدراسات التي قامت بها المجموعة على عدد قليل من الدول ،كان هناك إحساس بأن "أكتوبر" (والإشارة هنا إلى إنتفاضة أكتوبر 1988 في الجزائر) لماذا سعت الشعبوية populism الجزائرية لإحتواء الجماعات الإجتماعية عن طريق تفكيكيها راحة بدلا من التعبئة الموجهة لها كما حدث في تونس . "[2]

3-الحركات الإ جتماعية الإقتصادية :

وخلال سنوات خمس عانت المشروعات الخاصة من تقلصات كبيرة في إستيراد المدخلات الضرورية وقطع الغيار. ومع الرقم القياسي للركود الكبير إلى جانب زيادة الرسوم الثابتة والتكاليف المتغيرة(بسبب الإنخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري) إزداد الموقف تعقيدا بفعل الضرائب الباهظة وإرتفاع مستويات الإنفاق الفردي .

1 محمود ممداني وامبا دياوامبا،**الحركات الإجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي**، تر: صلاح أو نار وآخرون ،دراسات إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،الجزء الأول،طب1 ،المركز القومي للترجمة ،العدد 1508،2010. ص20.

2 محمود ممبادي ،م ،س،ذ ،ص20.

ونتيجة لهذا يمكن للمرء ملاحظة إزدياد المواقف هشاشة،ويرتبط بذلك أيضا اللجوء إلى نوع من " النزعة الإقتصادوية" الدفاعية،أي بالأحرى تضخم المطالب الإقتصادية دون ربطها بالبنية الفرعية السياسية والإجتماعية المتغيرة .وكان من النتائج الرئيسية لهذا تلك الصعوبة في إقتراح مقترب بديل .[1]

من الواضح أن إعادة التشكيل الشاملة للمنظور السياسي بعد إنتخابات يونيو 1990(التي فاز بها الإسلاميون) قد كان لها وقع ثقيل على منظمي المشروعات الخاصة الذين طور قسم كبير منهم خطابا إنتاجيا –قوميا من عناصره :وجود قدرات إنتاجية معطلة ،ومهارات غير مستغلة ،وطاقات مهدرة بفعل عدم كفاءة وفساد البيروقراطية. وقد تضجروا بشكل خاص من الإنفتاح على الأسواق الأجنبية ،حيث رأوا أن أزمة 85-1986 قد أنذرت بحدوث تدمير كبير للبنية الصناعية الوطنية .ولما كان القطاع الصناعي الضعيف يعمل (في أحسن الأحوال) بأقل من 40 بالمئة من قدراته فإنه لا يستطيع الصمود في المنافسة الدولية .وإذا وضعنا هذه الملاحظات في سياق أوسع فإنها تشير – على نحو خاص- إلى أزمة الشعوبة الجزائرية نفسها في أزمة بسبب عدم تحصلها على نفس الموارد التي كانت لها في الماضي. إذ إن إنخفاض أسعار النفط وضخامة الدين الخارجي قد أديا إلى زعزعة أليات وقنوات توزيع الدخل.

تبدو الحركات الاحتجاجية في الجزائر بمثابة عواصف أو زوابع هوجاء بدون هدف أو غاية أو أفق، وظيفتها الوحيدة التعبير عن حالة الإحباط العميق والشعور باليأس، حالة من الغضب العارم والاستياء الكبير نتيجة الظلم الاجتماعي وتدهور الأوضاع المعيشية والاستبداد والفساد. ذلك ما عبرت عنه الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر. حيث عملت على تبني سياسة " الصناعات التصنيعية" والتي أعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الإقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله إلى مجتمع حديث .[2]

لقد عاشت الجزائر في 2011 وتيرة تغيرات متسارعة وعميقة شكلت واقعا إجتماعيا متحرك وغير ثابت وغير متكامل النضوج ،فقد شهد السداسي الأول سنة 2011غليانا إجتماعيا غير مسبوق ،قوبل هذا الغليان بإجراءات لتهدئة الجبهة الشعبية الإجتماعية والسعي نحو إصلاحات سياسية وإجتماعية لفت حولها جميع أطياف المجتمع المدني الجزائري من أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية .[3]

---

1 جيلالي ليابس ،منظمو المشروعات والخصخصة واللبرلة:حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر، ،تر : مصطفى مجدي الجمال، دراسات إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،الجزء الأول،طب1 ،المركز القومي للترجمة ،العدد 1508،2010. ص359.

2 مولاي الحاج مراد ،العمال الصاعيون في الجزائر : ممارسات وتمثلات ،دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة ، دكتوراه دولة ،علم الإجتماع ،جامعة وهران ،جوان 2005.ص 35.

3 ناصر جابي ،غياب الأحزاب والجمعيات في الميدان ساهم في بروز الحركات الإجتماعية بالجزائر، 11 جويلية 2015 ص19.

http://www.aps.dz/ar/algerie/17886

فالرفض الإجتماعي لسحق هذه الطبقة تجلى في الإحتجاجات المتكررة لعديد من عمال القطاعات المختلفة ،المطالبة برفع الأجور وتحسين المستوى فأغلب القطاعات سجلت فيها إحتجاجات وصلت إلى الإعتصامات أمام قصر الرئاسة والوزارات والمصالح المعنية ،وفي وقت الذي تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد زادت اثار التهميش التي تمس ،على وجه الخصوص ،فئة الشباب ذات الحضور الديمغرافي الكبير . وفي ظل تزايد الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات سونطراك ، الملاحظ لما حصل في آخر إحتجاج في جانفي 2011 بأن العوامل الإقتصادية والإجتماعية ،هي الشرارة المحركة لمثل هذه الأحداث ،من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون هذه المستويات الإقتصادية والإجتماعية بالمستويات السياسية .كما لاحظنا في الأحداث الأخيرة وحتى قبلها ، أن الجو السياسي كحدث وليس كإتجاه ،يمكن أن يؤثر في الإحتجاج ويزيده حدة ،فالأكيد في الوضع الجزائري أن حالات الفساد التي إنتشرت السنتين الأخيرتين جراء مشاريع إستثمارية كبيرة بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق (طرق ، سدود، مساكن) كان لها أثر كبير في توليد حالة تذمر تعبر عن نفسها من خلال الإحتجاج الدائم الذي يعيشه المجتمع الجزائري .فالإحتجاجات ،كما في الحالة التونسية ، تعبر عن (أزمة في توزيع) الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات ،وحتى بين الجهات المختلفة من القطر ، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من الأمن الإجتماعي بفضل السيولة المالية التي تتوفر لديها رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل هذه الحركات .كما يبرز الخطاب الرسمي الإعلامي والسياسي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيس في داخل هذه الحركات الإحتجاجية .الشبان وحتى المراهقون والأطفال.ويرفع عنه صفة تمثيل المجتمع ،ملصقا به القابلية للتضليل والإستخدام ،والقصور عن التمييز[1]

إنطلقت الحركة الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011 ،مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع (الإثنين 3 يناير 2011) ودخول السنة الجديدة التي شهدت بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية ،كان على رأسها (السكر ،الزيت)، وهما سلعتان واسعتا الإستهلاك في الجزائر.وإنتشرت شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمر ما سيحدث ،وأن الشبان سيخرجون للإصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الوطني ،إبتداء من مساء الإثنين في 2011/01/03 في مدينة وهران بالغرب الجزائري ،لتنتشر بدءا من الثلاثاء في 2011/01/04 في ولاية تيبازة بالوسط ،وعلى حدود ولاية العاصمة الغربية ،كمدينة بواسماعيل وفوكة و حسب – عبد الناصر جابي– الطبقة الوسطى الجزائرية من أكثر الفئات الوسطى أنانية في العالم ، لقد كانت الإنتفاضة الإجتماعية تعبيرا عن الغضب

1 ناصر جابي ،م ،س،ذ،ص03

الإجتماعي الذي لم يتم إستثماره بالشكل الصحيح ،ولم يوجه بشكل سليم لتحقيق مطالب إجتماعية أوسياسية محددة ،فحركة 05 يناير 2011 قد أكدت مجموعة من الحقائق التي أضحت سمة غالبة على الحالة الجزائرية وهي :سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري ،الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الإحتجاج الإجتماعي ذات الطابع الشعبي العام ،غياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو أحزاب سياسية كما أنه لم تشكل الحركات الإحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية ،كما لم تفرز قيادات من داخلها ،ولم تقم بوضع برامج أوخطط عمل ومطالب واضحة ومحددة .ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي إستغرقه تلك الحركات ،ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذي يمثلون القوة وبالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الإحتجاجية 2011 تتميز بغياب لوائح مطلبية إجتماعية إقتصادية وسياسية .

ويجسد يوم الجمعة 2011/01/07 أهم أيام هذه الحركة ،إذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد في تظاهرات تغطي أحياء العاصمة الشعبية تحديدا ،غير أن هذا اليوم مر بهدوء ،عكس المتوقع ،ولم تكن التعزيزات وتحفز قوى الأمن هي السبب الوحيدة في ذلك .وقد يكون التشرذم الذي آل التيار الإسلامي الراديكالي الذي قاد المواجهات المسلحة ضد الدولة لمدة طويلة ،السبب الرئيس في هذا .كما أن إنفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملا حاسما بدوره في تفسير هذا الهدوء [1] الإصلاح في الجزائر بين الدوافع الداخلية والعوامل الخارجية

لقد تميزت الحركات الإجتماعية الأخيرة ببعض الخصوصيات مع أنها أعادت إنتاج كثير مما عرفت به الحركات الإحتجاجية في الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة فقد كررت هذه الحركات نفسها ،ولاسيما في إستمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب أي جهد للأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها ،يجعلها عرضة لأن توجه من خارجها ،من قبل قوى سياسية منظمة أو شبه منظمة [2]

إن الحراك الإحتجاجي في جانفي 2011 يعبر عن بعض الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ،فهو يرجع ذلك إلىالركود الذي يميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة ،لقد عمل النظام السياسي الجزائري دائما على إخضاع الفعل الإجتماعي إلى القرار السياسي ،هذا الوضع الذي أفسدته السياسة كرس ممارسات من لدن هيئات المجتمع المدني زادت من الهوة بين المواطن وهيئات المجتمع المدني وبالتالي فقدت هذه الاخيرة دورها السياسي في حمل مطالب وتطلعات الشعب

1 بولعراس فتحي ،**الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد35،صيف 2012،ص15.14

2 لعياشي عنصر ،م،س،ذ،ص12.

. كما تؤشر الحالة على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية والتخبط في الأداء الإقتصادي ،فالمحدد الإقتصادي يعكس حالة الجزائر التي فشلت في الرفع من مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات فوق نسبة 5 % فرغم أن مؤشرات التنمية الإقتصادية يوصف بالجيد إلا أن الإقتصاد الجزائري فشل في التخلص من المنطق الريعي ،مع تسجيل إرتفاع رهيب لفواتير الإستيراد خاصة في المواد الغذائية وهو ما جعل الإقتصاد الوطني خاضعا لتقلبات الأسواق الدولية هذا ما أثر وبشكل مباشر على المجتمع الذي يبقى غير مستقر وعلى صفيح ساخن كما أن ترهل الإقتصاد غير المنتج للثروة شكل في جوفه طبقة أثرياء تزداد ثراء وطبقة تزداد فقرا مع إختفاء تدريجي للطبقة الوسطى التي من شأنها تحقيق الإستقرار الإجتماعي[1]

وهناك سرطان ثلاثي آخر ينهك الثلاثي الأول ويشلّه ،وهو البنوك المالية المتخلّفة التي تقف عثرة أمام تطوّر العملية والإقتصادية كالإستثمار،والإرادة البيروقراطية التي لاتزال تقليدية ،إضافة إلى عامل لا يتجسّد ماديا ،ولكنه يتوّزع على جسد الدولة ومؤسساتها، ويتمثل في قيم النهب والرشوة والمحسوبية والجهوية .وهي قيم تترسخ بذلك وترسّخ هذا ،قيم تجد لها أرضية ثقافية وأخلاقية تشجع بعض الأحزاب على تنشيطها وإعادة هيكلتها وترويجها في عبارات بلاغية ،إذ للفساد لغة كما قيل .[2]،قوّة الشارع في التغيير السياسي « محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر» ، فقد خرج ألالاف الشبّان العاطلين عن العمل في مدينة ورقلة يوم 14 مارس 2013 ،والذي دعت إليه "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين " –العاطلون عن العمل- في الجنوب ،للمطالبة بإنهاء سياسات التهميش والحصول على حقّهم في العمل أو في سكن إجتماعي وقد أدى هذا إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوّات الامن أدّت إلى وفاة شابّ شهدت المظاهرات توسعا نسبيا في الجنوب إذ شجعت تظاهرات 14 مارس 2013 في ورقلة فئات أخرى من المجتمع الجزائري على الخروج إلى الشارع للمطالبة بحقوقها الفئوية ،كما هي الحال بالنسبة على " المنظمة الوطنية لمقاومي الإرهاب " ،غير المعتمدة رسميا ، والتي دعت أعضاءها إلى الإعتصام في عدد من الولايات يوم 26 مارس للمطالبة بحقوقهم الإجتماعية والإقتصادية

علاوة على ذلك ،بدأت هذه الإحتجاجات تأخذ بعدا سياسيا واضحا لم يكن مالوفا في الإحتجاجات الإجتماعية السابقة واصبحت شعارات المحتجّين تتطرّق إلى قضايا الفساد ،ودعت " اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين " إلى التظاهر في مدينة الوادي في 30 مارس تحت شعار " مليونية لإقامة دولة القانون " ،شارك فيها المئات من الشبان العاطلين عن العمل يعدّ إستخدام مصطلح الميليونية " المستقى من شعارات الثوارات العربية للدعوة إلى التظاهر في حدّ ذاته نقلة في مستوى الإحتجاجات إلى مستوى

1 عروس الزبير ،**الخصوصية الجزائرية في إستيعاب الإحتجاجات الشعبية** ،السياسية الدولية ،العدد 59 ، مصر،2011.ص6.

2 بومدين بوزيد ،**قوّة الشارع في التغيير السياسي: محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر**،العدد 11،بيروت ،لبنان :المجلة العربية للعلوم السياسية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص222.

سياسي، كما أنّ شعار "إقامة دولة القانون" هو شعار سياسي بإمتياز يتجاوز الشعارات ذات الطبيعة المطلبية . وقد نجح منظّمو تظاهرة مدينة الوادي في حشد المئات من المتظاهرين الشبان على الرغم من الإجراءات الأمنية المشدّدة للحيلولة دون ذلك ،إذ منعت قوّات الأمن أعدادا كبيرة من الشبّان القادمين من مختلف الولايات من دخول المدينة والمشاركة في التظاهرة وحاصرت ساحة الإعتصام وتنوعت أساليب تعامل الدولة مع هذه الحركة الإحتجاجية الجديدة،فإضافة إلى الأسلوب العنيف والملاحقات الأمنية ومحاصرة المتظاهرين ،قامت في محاولة من اجل نزع فتيل الأزمة بعملية تغيير ولاة ستّ ولايات جنوبية هي ورقلة وتمنراست ،وتندوف ،وإليزي ،والواد،والبيض .كما اعلنت عددا من الإجراءات من اجل تكوين شبّان الجنوب وتوظيفهم في قطاع الطاقة .ولكنّ الشبّان لم يثقوا في وعود الحكومة بسبب خبرتهم السابقة بمثل هذه الوعود التي لا يلتزم بها ،وإستمرّوا في الإحتجاج وطالبوا بلقاء المسؤولين الحكموميين الرسميّن مباشرة من اجل مناقشة مطالبهم ووضع الآليات الفعّالة لضمان تنفيذها ،لكن أجهزة النظام .حاولت تفريغ هذه الإحتجاجات من الشرعية مستخدمة خطابا إعلاميا وسياسيا يصفها بأنها إحتجاجات ذات طابع جهويّ،وأنّ لها أجندات إنفصالية .ولكنّ الشبّان تنبّهوا إلى هذه الإستراتيجية ،فأكّد أعضاء " اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين على إنتمائهم الوطني ،تعدّ الإحتجاجات الإجتماعية الأخيرة تطورا ملحوظا في المشهد السياسي الجزائري بسب حجمها وإنتشارها في عدّة ولايات في قوت قصير .صحيح أنّ الحراك يغلب عليه الطابع المطلبي الإجتماعي ،ولكنه بدا يأخذ ابعادا سياسية سواء على صعيد الشعارات أو المطالب.

- **جدول رقم 05** يوضح رد الفعل بعد الإحتجاج

سبب إستعمال العنف	الوزن المرجح	النسبة	الترتيب	تصنيف المشاكل	الوزن المرجح	النسبة
لم أستعمل العنف	22	37.93	1	البطالة	40	68.96
الوسيلة الوحيدة لرفع المطالب للمسؤولين	21	36.20	3	السكن	15	25.86
لتصل الرسالة للحكومة	5	8.62	3	الصحة	2	3.44
للضغط على النظام	5	8.26	5	التعليم	1	1.72
القلق	5	8.62	5	المجموع	58	100
المجموع	58	100		معاودة الإحتجاج	التكرار	النسبة
التعرض للمضايقات بعد الإحتجاج	التكرار	النسبة		نعم	53	91.4
				لا	5	8.6
				المجموع	58	100.0
نعم	9	15.5		الندم على المشاركة	التكرار	النسبة
لا	49	84.5		نعم	4	6.9
المجموع	58	100.0		لا	54	93.1
				المجموع	58	100.0

تظهر بيانات الجدول أن 37.93 بالمئة من المحتجيّن ينكرون إستعمالهم للعنف ،،وهذا يؤكد ما سبق ذكره ،كونهم إكتفوا بالهتاف ،بينما تقرّ نسبة 36.20 بالمئة أنها لجأت إلى العنف كوسيلة لرفع المطالب إلى المسؤولين .وتجد نسبة 8.62 بالمئة في العنف وسيلة للضغط،وكرسالة للحكومة،والنسبة نفسها ترى أن القلق يؤدي إلى إستخدام العنف .

وكشفت الدراسة أن 93.1 بالمئة من مجموع المحتجّين غير نادمين على المشاركة ،بينما هناك نسبة 6.9 بالمئة فقط منهم من هو نادم ،كما نسجل أن نسبة 91.4 بالمئة مستعدون للإحتجاج مرة أخرى ،ونسبة 8.6 بالمئة غير مستعدين لذلك .وتؤكد نسبة 84.5 بالمئة أنها لم تتعرّض للمضايقات بعد الإحتجاج ،بينما تعرّضت نسبة 15.5 بالمئة للمضايقات .وهذا ما يوحي بتكريس فعلي لمبدأ الحريات .وإذ نقرأ بالرجوع إلى سوسيولوجيا بورديو(ما لم يقل)فإننا نفترض أن الذين تعرّضوا للمضايقات الأمنية هم محرّكو الإحتجاجات ،ومنه فإن الدلالة الإحصائية تسقط ،لتفسح المجال للخيال السوسيولوجي .

وتصدرت مشكلة البطالة قائمة المشاكل في تصور المبحوثين بنسبة 68.96 بالمئة ،تليها مشكلة السكن،أما الصحة والتعليم فلا يعدّها الشباب المبحوث مشاكل إلا بنسب قليلة .[1]

4-مميزات الحركات الإجتماعية :

- **<u>الشمولية في التركيبة والمطالب :</u>**

مظاهر تعبيرية تتسم في بعض الأحيان بالعنف ليس لها طابع تنظيمي ويمكننا ذكر خاصيتين تميزان ما نطلق عليه "تحرّكات الشارع"من مجرد التحرّكات في الشارع :

- خاصية تعبير التحرّكات عن الشعب بمكوناته كافة من دون إقصاء أو تمييز على أساس العرق أو الدين و المذهب .إن تحرّكات الشارع التي نقصدها هي تلك الحركة الوطنية ذات الأهداف الجامعة وليست حركة فئوية .وهي حركة يشارك فيها النشطاء من مختلف القوى التي تنشد التغيير ،و إن إختلفت درجة المشاركة وتعددت وسائلها.

ولذلك ،فإنها تحرّكات تختلف عن مجرد التحرّك في الشارع من أجل الإستقواء بالأجنبي أو إتخاذه ذريعة لإستقطاب تدخل خارجي لا تحمد عقباه ،فتلك إضطرابات قد تمهد لحروب أهلية.

1 فضيلة فاطمة دروش ،في سوسيولوجيا الإحتجاج (دراسة ميدانية في وسط شبه حضري في الجزائر) مجلة إضافات العدد 22 ربيع 2013ص15

– خاصية الشمول لسبل التعبير السلمي المتاح كافة سواء رضيت عنه السلطة أم لم ترض .ولذلك لا تنحصر تحرّكات الشارع في التظاهرات والإعتصامات .فإلى جانب ذلك ،يمكن إعتبار الندوات والمؤتمرات ونشاطات وحوارات وطنية مشتركة جزءا من تحرّكات الشارع ،طالما كانت تجري خارج الهامش المسموح به من قبل السلطة أو ترضى عنه في العادة .وكذلك يمكن إعتبار الكتابة في الصحف والحديث الجرء في وسائل الإعلام وتسمية المظالم بأسمائها وتعريف الإستبداد والفساد وتحديد مرتكبيه ،هي أيضا من تحرّكات الشارع من أجل الديمقراطية.[1]

الشارع هو قوة شعبية تعبيرية تغييرية .ولعلّ قوته في سلميته التي تقلق السلطة،وتحاول جرّه إلى العنف كم يحدث في كثير من البلدان العربية .ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة ،إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاما ومنظّما وله قوة الأإستمرارية والمقاومة .[2] السبب إلى افتقار الحركات الاحتجاجية في الجزائر إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي، وهو ما جعل الخطاب الإعلامي الرسمي ينفي عنها أي توجه سياسي ويحصرها في احتجاجات ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية، ويرفع من الفاعل الرئيس –وهم الشباب والمراهقون– صفة تمثيل المجتمع ملصقا به قابلية التضليل والقصور عن التمييز.

وفي المقابل رفضت السلطة الزج بالشرطة في مواجهات مع الشباب المحتجين والاكتفاء بالدفاع، مما قلص من الخسائر البشرية [3].

5– الجزائر ورهان المجتمع المدني :

أ – حيثيات المجتمع المدني :

ما هو المجتمع المدني؟ هل هو قائم بالفعل ؟أم هو في طور النشوء ؟هل يرتبط "بالفضاء الحديث " والذي تقوم تنظيماته على التمييز بين السياسي والإجتماعي ،وبين الإجتماعي والإقتصادي ؟أن يتضمن " الفضاء التقليدي " ،حيث يسير تنظيم العمليات الحياتية على أساس من الإنتشار Diffusion وليس التمييز بين الإقتصادي والإجتماعي و السياسي ؟وهل حلّت هذه المشكلة بإعتماد التمييز بين " المجتمع المدني الحديث" و " المجتمع المدني التقليدي " مثلما فعل "الزغل " في دراسته حول "إنتفاضة الخبز في تونس1984" ؟أم

1 علي خليفة كواري و آخرون،**المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**. ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،ص33.

2 بومدين بوزيد،م،س،ذ ،ص209.

3 موقع الجزيرة 2016.

أنه تم وضعها ببساطة على الرف ؟ومن ناحية أخرى ألا يقود مصطلح " المجتمع المدني " –كتركيب جديد – في أحسن الأحوال لرؤية أحادية للعمليات السياسية والإجتماعية ؟حيث أن هناك أربعة فصول في هذا المجلد تقوم على هذا التساؤل.

إن خطاب المجتمع المدني ليس مجرد خطاب وصفي بل إنه منظوري ،فهو لا يعني عند أصحابه مجرد القطاع الحضري الحديث،بل يقدمه "ممداني " كساحة للمنظمات الطوعية التي لا تسيطر عليها الدولة .ويواصل "الزغل" ليضع المعضلة كالآتي : هل علينا إستبعاد الحركات الإسلامية من المجتمع المدني ؟ وهي التي تحمل من السمات الموروثة ما يصدم هذا المجتمع فعليا ؟

وتثير فكرة المجتمع المدني كمسرح للإستقلالية والتنظيم مشكلة أخرى حيث نقد كتاب " كوديسريا الأخضر " في فهمه للحركات الإجتماعية كحركات منظمة ، يحاجج "الزغل" بقوة من أجل منظور يتسع للنشاط التلقائي غير المنظم ، لأنه حينما يتم التعبير عن التمرد والنقد خارج مقاييس حياة الجماعة المنظمة ، أفلا يكون هذا نقدا لنفس طبيعة الحياة المنظمة تلك؟ أو كما يتساءل "الزغل" بالرجوع "لإنتفاضة الخبز" عام 1984 في تونس : هل كانت إنتفاضة الخبز مجرد تمرد بسبب الخبز ؟ فإذا ما تحدثنا عن نقد لمنظمات قائمة ،فإننا نتحدث عن نقد لمجتمع مدني قائم ،وليس عن أفق موضع ترحيب لأولئك الذين ينظرون إلى المجتمع المدني كمسألة برنامجية .وهذا ما يعطي للسؤال الذي طرحه " الزغل ": هل يعود المجتمع المدني للبنية القائمة لكل من الأحزاب السياسية و المنظمات المهنية والإجتماعية ؟أم علينا بالأحرى أن نتحدث عن " مجتمع مدني ناهض"؟ولا نطرح هنا فكرة " المجتمع المدني" من وجهة نظر سوسيولوجية بمعنى الإنتقال من" التقليدي" إلى " الحديث" ، وإنما تؤكد طرحها من وجهة معيارية Normative مما يلقي الضوء على التوتر بين الوصفي والمنظوري

ومما يثير السخرية أن منظري المجتمع المدني يجدون أنفسهم وقد وقعوا في شرك نفس المعضلة الخاصة بالتعريف :ماهو المجتمع المدني ؟وذلك ثلما حدث للإشتراكيين فيما بعد الحرب؟ ولم يمض على كليهما وقت طويل حتى كانت مزاعم منظري المجتمع المدني المبرمجة موضع نقد المجتمع المدني القائم فعلا ![1] ،لا يمكن التحدث عن مجتمع مدني بمفهومه المعروف والمتداول في الغرب ،لأن الجزائر وعلى غرار دول المغرب العربي ،تختلف في خصوصياتها عن الغرب ،كما يمكن القول أن الجزائر مازالت في طور التأسيس لمجتمع مدني ،بحيث لا يمكننا أن نضبط هذا المفهوم على الأقل في الوقت الحالي و الفترة الراهنة ،إلا من خلال بعض التجليات لهذا المفهوم في عناصر ملموسة وواقعية ،يمكن أن تعبر عن هذا المجتمع .ويقصد بهذا المفهوم حاليا" مجموع الجمعيات والتنظيمات العاملة في الميدان الإجتماعي ،والتي تهدف في آخر المطاف إلى تحقيق التنمية الإجتماعية .ويمكن أن نستخلص التعريف العام التالي بحيث

1 محمود ممداني ، ممادوا مبا دياوامبا ،م،س،ذ،ص 16.18

يعبر المجتمع المدني في مفهومه الواسع عن العديد من العلاقات التي يقيمها الإنسن مع أقرانه وهي في غالبية الأحيان علاقات إجتماعية ،فهو ينتمي إلى فئات إجتماعية متعددة ،ومؤلفة في نفس الوقت ،من الأعضاء أنفسهم وكذا التضامن الوظيفي الذي يجمع هؤلاء الأعضاء بنوع من الهدف التكاملي في علاقات إيجابية أو سلبية والتي تؤلف شبكة متمازجة ومعقدة تتطور بإستمرار حيث يصبح المجتمع المدني فيها واقعة إجتماعية تاريخية وليس مفهوم قانوني ،إنه حاصل إجتماع عدد كبير من الجماعات التي تختلط دون أن تذوب .إنه "مجتمع كلي . ويعرفه الدكتور العربي ولد خليفة في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بأنه " شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب و القيادات السياسية و الثقافية والإجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه خاص ...وتضم الأطباء والمحامين والمهندسين والمناضلين و النقابيين أو الصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين والطلاب والمعلمين إلخ... هيغل(1831.1779) عرّف المجتمع المجتمع المدني بأنه تلك التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حرّ بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة " .يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية . ويعرفه "غرامشي" بأنه مكوّنا من مكونات دولة الطبقة ،بينما يكون المجتمع السياسي المكوّن الآخر".فهو إذن " مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف إلى هيمنة مجموعة إجتماعية على المجتمع ككل .هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها" . ويدخل في إطار هذا المفهوم بالنسبة للجزائر مجموع الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الإجتماعية . غير أنه ،وعلى المستوى المحلي ،يكاد هذا التنظيم أن يكون منعدما إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التعاريف والمفاهيم السابقة الذكر ،اللهم إلا بعض الجمعيات المحلية ،أو التنظيمات النقابية التابعة لمؤسسات وطنية ،أو التنظيمات الخيرية ذات الطابع التقليدي ،والتي تسعى من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن ،أو المساهمة في حل بعض المشاكل المتعلقة بالتعليم والصحة والبطالة .حيث أن التنظيمات لا تلعب بشكل جلي دور الوسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة أو الدولة كما هي الحال بالنسبة للمجتمعات المدنية في الدول الغربية ، وهذا على إعتبار أن مجتمعنا المحلي مجتمعا قبليا عشائريا[1] .

قد أصبح الدور الذي يؤديه المجتمع المدني الجزائري على الساحة السياسية بشكل عام ،وأثناء الإستحقاقات الإنتخابية التي عرفتها الجزائر حتى الآن ، يثير تحفظات مختلف الأطراف المعنية خاصة المجتمع المدني يقف دائما إلى جانب السلطة و مرشحيها

1 منصور مرقومة ،**المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر :بين الواقع و النظرية** ،جامعة ورقلة ،الجزائر ،دفاتر السياسة والقانون عدد خاص ،أفريل 2011 ص304.303

ويدعمهم بشكل علني .إذ يأخذ مفهوم المجتمع المدني تعريفات عديدة تتسع وتضيق لتشمل مكونات وتحيّد أخرى ويبرز هذا الإختلاف خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية بالدرجة الأولى والنقابات بالدرجة الثانية ،ورغم أن معظم محاولات تحديد المجتمع المدني في الوطن العربي تدرج الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني ،ولكن " المتعارف عليه جزائريا أن المجتمع المدني قد إختزل في الجمعية وجزئيا النقابات المهنية ورابطات حقوق الإنسان ،دون الحزب السياسي " [1]، لما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي ،وتجربة تغيير حديثة نوعا ما ،فإن معرفة تلك العلاقة تمر عبر تفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقاتهما بالجهات الرسمية ،ومن بين أهم و أبرز أنواع المؤسسات التي تندرج **تحت مؤسسات المجتمع المدني** الأندية الرياضية، والملتقيات الاجتماعية، والنقابات المهنية، وسائل الإعلام الحرّة والهيئات والمنظمات التطوعية، والنقابات العمالية، والأندية الثقافية، والأحزاب السياسية، والعديد من المؤسسات الأخرى.

6- مؤسسات المجتمع المدني :

تشكل مؤسسات المجتمع المدني "الوسائط الإجتماعية" بين الفرد (المواطن) و الدولة (السلطة).ويتضمن المجتمع المدني بذلك مهمة تنظيم "الفاعليين الإجتماعيين" من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في المجال العام وتوجد بينهم آليات تضامنية .وتتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمرونة والدينامية ،فهي تنشأ و تتطور على أساس العمل التطوعي والمبادرات الشعبية المستندة إلى المصالح المشتركة والمجتمعية العامة . وهي تنمو وتتطور في سياق نمط من العلاقة مع (الدولة) ولكن مع الحفاظ على إستقلاليتها ..وهنا تتجلى قيمة الشراكة المجتمعية بين أطراف مستقلة مؤسسيا لكنها تتكامل وظيفيا لتحقيق توافق مجتمعي يسهم في تنمية شاملة ومستديمة[2]

أصبح المجتمع المدني في الجزائر لا يستطيع القيام بدوره بسبب زيادة القيود عليه ،ذلك على الرغم من أن الدستور الجزائري قد نص في المادة 41 على أن "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن".كما نص أيضا في المادة 43 على أن "حق إنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن " كما نص أيضا في المادة 43 على أن " حق إنشاء الجمعيات مضمون .تشجع الدولة إزدهار الحركة الجمعوية.يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات "

1 منصور مرقومة ،م،س،ذ ، ص415

2 التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية2012:ص161

ولكن في أواخر عام 2011 أقر البرلمان الجزائري قانونا جديدا للجمعيات والمنظمات غير الحكومية ضمن حزمة الإصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر،فيمنح هذا القانون للسلطات الجزائرية صلاحية تنظيم ومراقبة الجمعيات ويمنع المنظمات غير الحكومية من الحصول على مساعدات مالية أجنبية ،كما أضاف القانون مفهوم "التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر" كتبرير لتنظيم الجمعيات ،ويمنح القانون لوزارة الداخلية سلطة تعليق

أو سحب الترخيص من أي جمعية على أساس حماية السيادة الوطنية ،وفي الباب الخاص بالتمويل إشترط القانون على الجمعيات إستخدام مواردها الذاتية لتحقيق الأهداف التي حددتها أنظمتها الأساسية .وبالتالي فلم يعد بإمكان الجمعيات الحصول على أموال من منظمات غير حكومية أجنبية لأسباب تتعلق "بحماية السيادة الوطنية"[1].

أ -الأحزاب السياسية في الجزائر:

1-مفهوم الحزب السياسي :

الملاحظ لأداء الأحزاب السياسية في الجزائر يجدها تتميز بثلاثة ملامح هامة:

- أحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة الذي قوته سلطات كاريزما الرئيس وبالتالي بروز السلطة الكارزماتية وإتضاحها بجلاء على حساب السلطة القانونية والسلطة التقليدية التي مارست السلطة بأنواعها – شرعية سياسية أو قبلية أو جهوية – ،وهذه الأحزاب تضم فئة الكيانات السياسية المشكلة لأحزاب التحالف الرئاسي ، الذي يختلف بدوره في نظرة شركائه لطبيعة التحالف بين " الإستراتيجي والتكتيكي"

- وأحزاب تمارس المعارضة السلبية ،المعارضة الأبدية حتى ولو كان ذلك على حساب حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا ،وقد تسمى أحيانا الاحزاب اللائيكية وهنا يبرز دور الثنائي "سعدي" رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ،وآيت أحمد رئيس جبهة القوى الإشتراكية ،ولعض من يدور في هذا الفلك ،وهنا نشير إلى علاقة الإنتفاع المتبادل الذي تمارسه السلطة ،الأحزاب التي تتبادل الأدوار و تتبادل الإتهام.

- أما الملمح الثالث : فهو رفض الترخيص لأحزاب جديدة بشخوص قديمة "جاب الله" "غزالي " " محمد السعيد" تعتقد أي الشخوص في نفسها القدرة على إحداث طبقة سياسية معارضة تشكل ثقلا مضادا Contre poid وخطابا سياسيا جديدا[1] .

1 يوسف عنصر، **مشكلات الشباب الجزائري : الواقع والتطلعات المستقبلية**،الباحث الإجتماعي،عدد10، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2010.

ب- وسائل الإعلام الحرّة :

إن عصر المعلومات أفرز نمطا إعلاميا جديدا يختلف في مفهومه وسماته وخصائصه ووسائله عن الأنماط الإعلامية السابقة كما يختلف في تأثيراته الإعلامية والسياسية والثقافية والتربوية الواسعة النطاق لدرجة أطلق فيها بعضهم على عصرنا هذا إسم (عصر الإعلام) .ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية ، بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر و قوة التوجيه وشدة الخطورة أدت إلى تغييرات جوهرية في دور الإعلام ،وجعلت منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع .[2]تتواجد على الساحة الإعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة –لأن المسموعة والمرئية لاتزال حكرا على الدولة – والتي تمارس وظيفتها الإعلامية ،ولكنها لا تتمتع بإستقلالية تامة عن الدولة من جهة ،أو الشخصيات والأحزاب المعارضة من جهة ثانية ،وحتى عن بعض القادة العسكريين أيضا حتى قبل أن :" وراء كل جريدة جنرال " ،كما أن بعض الصحف حتى تلك التي كانت تعرف بأنها معارضة أصبحت تمارس الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي .وتمارس الدولة الجزائرية ضغوطا كبيرة على وسائل الإعلام تلك من خلال قوانين الإعلام والعقوبات ...

ج- الجمعيات :

عدد كبير من الجمعيات ينشط في مختلف المجالات والمستويات ،ولكن نظرا لعدة عوامل سياسية وقانونية ،وثقافية ،وإقتصادية ..فإن النسيج الجمعوي في الجزائر يبقى ضعيف الفعالية وخاضعا لسلطة الدولة وهيمنتها وتوجيهها ،وآراء ومواقف قياداته،غالبا ما تصاغ وتعلن وفق هوى السلطة ولصالحها .الجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية ،ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية ،أو بدافع براغماتي شخصي لقيادتها عند إقتراب المواعيد الإنتخابية .

د- النقابات:

النقابات المستقلة مهمشة وتبحث لها عن دور في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فالدولة لا تعترف بها كطرف محاور أو شريك ،وتقتصر في حوارها على "المركزية النقابية" التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة .

1 بوحنية قوي ،دينامية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية :دراسة عجز أداء الأحزاب،بالجزائر،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر، أفريل ص111

2 سميرة شيخاني الإعلام الجديد في عصر المعلومات ،مجلة الجامعة،المجلد 26 ،العدد الأول+الثاني،2010. ص437

رغم أن السنوات الأخيرة شهدت حضور إجتماعي قوي لبعض النقابات التي إستطاعت إلى حد ما ،أن تفرض مطالبها أو بعضها على السلطات الجزائرية ،إلا أن العمل النقابي بشكل عام لا يزال ضعيفا بفعل غلبة التيارات الموالية للسلطة الحاكمة ،أو السائرة في فلكها .

وهناك أيضا عوامل أخرى :

. حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة.

. قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني

. الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني

. التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية

. الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني

. طبيعة النظام السياسي الجزائري

. مجتمع مدني ديمقراطي

. عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني.

. إنتشار المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومات .[1]

وحسب كل من " أحمد الخطيب " و " محمود جودة" أن موضوع المجتمع المدني يثير العديد من التساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته ،كما يثير العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها ومؤسساتها في المجالات المختلفة ، ذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام مؤسسات المجتمع المدني إنما تحدد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية أخرى .وقد تواتر الحديث حول المجتمع المدني وعن دوره سواء في داخل الدول أو على المستوى العالمي وذلك للنمو الكبير غير المسبوق في مؤسسات المجتمع المدني والتوسع الملحوظ في أنشطتها و فاعليتها في إطار البحث عن آليات يمكن أن تسهم في تجاوز أزمات المجتمع عامة والمساهمة في جوانب متعددة من تطوره[2]

1 منير مباركية ،**علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر** ،دفاتر السياسة والقانون، ،عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2011. ص145

2 أحمد عبد التواب وآخرون ،الحركات الإجتماعية وثوارات الربيع العربي :دراسة حالة مصر ،طب1،القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2017.ص17

الفصل السادس
الجانب الميداني للدراسة

1- نوع الدراسة وطبيعتها :

- **الدراسة الإستطلاعية** :

الهدف من الدراسة الإستطلاعية هو إكتشاف الميدان ومحاولة الإقتراب أكتر منه،والإطلاع على جوانب وخفايا الموضوع ،سواء تعلق الأمر بعمال الإدماج المهني المحتجين – ذلك أن هذا الموضوع كان يختمر منذ بداية العمل في هذا القطاع أي منذ 2010 – حيث ظهرت التنسيقية لعمال عقود ما قبل التشغيل و الشبكة الإجتماعية في 2011 مارس Comité National Des Travailleurs Pré-Emploi et Filet Social التي ترأستها السيدة " مليكة فليل" ليتم حلّها وظهور منظمتين في 2014 من رحم التنسيقية .

– المنظمة الوطنية للشباب لحاملي الشهادات ويعد السيد بولسينة محمد الأمين العام للجنة و السيد خالد زبشي رئيس المكتب الولائي لمستغانم .

– المنظمة الوطنية للشباب والشغل و يعد السيد أحمد حبيب رئيس المكتب الوطني للمنظمة و السيد عبد القادر ليمام رئيس المكتب الولائي لمستغانم.

أما من جانب نقابة UNPEF ، ولماذا إخترنا هذه النقابة بالضبط ؟ ، أولا لأنه المكتب النقابي الوحيد الذي وجدنا أبوابه مفتوحة ، ثانيا لأنه سهّل لنا البحث الميداني من خلال حضور الإجتماعات والندوات وحتى الإضرابات .

1- الدراسة الوصفية:

تنتمي هذه الدراسة المتعلقة بالحركات الإحتجاجية في المجتمع الجزائري،إلى **الدراسات الوصفية** التي تقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث والدراسة الذي يدفعنا إلى الوقوف على خصائصها ومركّباتها والعوامل المؤثرة فيها والتعبير عنها كميا أو كيفيا [1] ، أي هو إستقصاء ينصّب على دراسة الظاهرة كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخصيها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها. وكذا دوافع ذلك وعوامله بفضل فروض مبدئية تربط بين متغيراتها المختلفة ،وتكشف المؤثرات المحتملة عليها بهدف فهمها فهما علميا صحيحا[2]

1 كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية، طب1، الأردن: دار الثقافة، 2006. ص95

2 أحمد بن مرسلي ،مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003. ص287

وترتكز دراستنا هذه على وصف الحركات الإحتجاجية والأسباب المؤدية لها خاصة في هذه الفترة الحرجة من التغيرات الجذرية التي تحدث في العالم ،ليس هذا فقط بل معرفة السلوكات والتصرفات التي تحدث خلال العملية الإحتجاجية والنتائج المترتبة عنها ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بفئة مثقفة وواعية – خريجي الجامعة– و مامدى تأثير ذلك على الحكومة الوطنية والمجتمع المدني وحتى النضال النقابي .

وترتكز هذه الدراسة الوصفية على الأسلوب الكيفي لتحليل سمات المواقف المبحوث و كذا مميزاته وجمع البيانات والحقائق المتنوعة من السجلات والمستندات الرسمية لتدعيم البحث ومن خلال المقابلات مع المحتجين وكذا المنخرطين في النقابة ،وإنطلاقا من الندرة المسجلة في البحوث الوصفية في الجزائر حول موضوع الحركات الإحتجاجية بإعتبارها ظاهرة حديثة النشأة ،نجد أن دراستنا قد تشكل الأرضية التي تهيء الفرصة للمزيد من الدراسات الأكثر تحديدا وعمقا وإقترابا .

2- منهج الدراسة :

تختلف مناهج البحث باختلاف المواضيع و التخصصات ،فالمنهج عبارة عن طريقة يستخدمها الباحث، من أجل الوصول إلى نتائج مرغوب فيها، حسب الدراسة المبحوث فيها والتي تفرض على الباحث استعمال المنهج أو المناهج التي تساعده على إنجاز البحث ، ذلك أنّ منهج البحث يتمثل في مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، و هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة[1]

وإعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي ،الذي يهدف إلى تحديد وتوضيح الحقائق الواقعية، من خلال إعتمادنا على تحليل المعطيات الميدانية المستقاة من خلال ما جمعناه عن طريق مجموعة من التقنيات المختلفة منها المقابلة ،الملاحظة والمخبرين الإجتماعيين.

3- تقنيات البحث:

التقنية التي إعتمدها الباحث كأداة لجمع المعطيات الميدانية تتمثل في المقابلة التي تدخل ضمن أدوات البحث العلمي ،حيث تستخدم في جمع المعلومات والبيانات بهدف التعرف بعمق على المبحوثين[2] وهي محادثة تتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث [1]

1 محمد غريب عبد الكريم،البحث العلمي(التصميم،المنهج،الإجراءات).الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1992ص77.

2 موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية**، تر: بوزيد صحراوي، طب2، الجزائر: دار القصبة، 2004.2006. ص197

وقد إعتمدنا على مقابلتين ،الأولى **متعلقة بالمنخرطين في النقابة** ،والتي إعتمدنا فيها على ثلاثة محاور :

المحور الأول خاص بخلفية المبحوث

المحور الثاني خاص بالنقابة كتنظيم

المحور الثالث العمل النقابي والإحتجاجات

والثانية متعلقة بعمال الإدماج المهني الذين سبق لهم المشاركة في الإحتجاجات والتي شملت ثلاث محاور :

المحور الأول خاص بخلفية المبحوث

المحور الثاني متعلق بـ الإحتجاج والمطالبة بالحقوق.

المحور الثالث يتضمن تأثيرات الفضاء الإلكتروني .

الملاحظة :

العلم يبدأ بالملاحظة، حيث إعتمدنا على تقنية الملاحظة بالمشاركة، نسجل كل ما نلاحظه بصورة مستمرة ثم نعمل على إعادة قراءته وتصنيفه ،وذلك من خلال حضورنا المتكرر لمكتب النقابة من جهة وعملنا بالمؤسسة التربوية في إطار الإدماج المهني من جهة أخرى .وأيضا من خلال الحضور في بعض الإحتجاجات التي قام بها كل من المنخرطين في النقابة وعمال الإدماج المهني .

4- مجالات الدراسة :

أ – المجال الزماني والمجال المكاني :

يمكن تقسيم الدراسة الميدانية على الفترات التالية :

-الفترة الأولى مع نقابة UNPEF" الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين"

إبتداءا من تاريخ " ماي 2014 " إلى غاية فيفري2017،حيث كانت البداية بالإستماع إلى شكاوي المنخرطين وغير المنخرطين في النقابة ،وأيضا حضور الندوات وحتى المشاركة في الإضرابات المنظمة من طرف نقابة UNPEF.

1 أحمد عياد، **مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006،ص128

ولماذا إخترنا نقابة في القطاع التعليمي لأنه من خلال دراستنا الإستطلاعية وجدنا أن أغلب عقود الإدماج المهني وجهت إلى القطاع التربوي في كل أطواره- الإبتدائي ،المتوسط ،الثانوي-

-الفترة الثانية مع عمال الإدماج المهني :

كون الباحثة تزاول عملها في إطار الإدماج المهني ساعدها الأمر كثيرا في معرفة الكثير من المواقف والمشاكل التي يتعرض لها العمال في هذا الإطار ،خاصة أنها عملت في عدّة مؤسسات تربوية وفي مختلف الأطوار " إبتدائي ، متوسط، ثانوي". ماسمح لها بتسجيل عدة ملاحظات،وتم إجراء المقابلات مع المبحوثين الذين سبق لهم المشاركة في الإحتجاجات ،هذا التحديد صع من مهامنا كثيرا على المستوى الميداني إذ رفض العديد منهم إجراء المقابلة .

ب- المجال البشري :

يتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من قسمين هما :

أ- المنخرطين في التنظيم النقابي الذي يتمثل نشاطه الرئيسي في الدفاع عن حقوق العمال والمنخرطين في القطاع التربوي، وذلك حتى يتم دعم البحث وإثراءه ومعرفة كيف تتعامل السلطة الرسمية مع الإحتجاج في شكله الرسمي وكيف تنظر هذه الهيئة أي النقابة إلى الإحتجاجات الأخيرة خاصة من قبل عمال الإدماج المهني .

ب- عمال الإدماج المهني المتحصلين على شهادة ليسانس والذين يعملون في مختلف أطوار القطاع التربوي الإبتدائي/ المتوسط / الثانوي .

5- العينة المعتمدة :

أ-العينة الثلجية :

وذلك نظرا لعدم وجود عدد حقيقي أو إحصاء حول المحتجين هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك من لم يرد إجراء المقابلة نظرا لحساسية الموضوع حسب بعض المبحوثين سواء تعلق الأمر بعمال الإدماج المهني أو المنخرطين في النقابة ، والعينة الثلجية هي عينة من

جماعة معينة تبدأ بفرد من هذه الجماعة، وقد يستلزم البحث في الزمر الشبابية أو العصابات الإجرامية إستخدام هذا الأسلوب، وتفتقر المعاينة بكرة الثلج إلى أي أساس إحصائي للعشوائية أو التمثيل ولكنها ممكن أن تسلّم إلى نتائج مثيرة ومهمة[1]

6- التحليل السوسيولوجي :

أ-التنظيم النقابي:

محور التنظيم النقابي والثورة التقنية :

- التعريف بنقابة UNPEF :

الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF منظمة نقابية حرّة معتمدة تحت رقم : و.ت 18/90 ،وهي أول منظمة نقابية معتمدة بتاريخ 1990/10/27 ،حيث أعتمدت بعد إقرار التعددية السياسية والنقابية في الجزائر ،وهو عضو في الأممية للتربية IE والإتحاد الإسلامي الدولي للعمل ،وهو متواجد عبر 48 ولاية .يبلغ عدد منخرطيه حسب "إحصاء 2009" 158919 منخرط

و يهدف الإتحاد إلى :

- الدفاع عن مصالح عمال التربية المادية والمعنوية والحفاظ على حقوقهم المكتسبة والعمل على ترقيتهم إجتماعيا.

-تمثيل عمال التربية لدى الهئيات والسلطات المحلية والمركزية .

-نشر الثقافة النقابية والتربوية بين عمال التربية .

-المساهمة في بناء مدرسة وطنية تجسّد ثوابت الأمة ،تماشيا مع التقدم العلمي والتكنولوجي في إطار تذوب فيه الفوارق الإجتماعية ،تكريسا لمكتسبات ديمقراطية التعليم ومجانيته .

-السعي لإنشاء كونفدراليات "أو الإنضمام إليها" مع الإتحادات الوطنية منها والدولية فيما لا يتعارض وأهداف الإتحاد وقوانين الجمهورية .

1 محمد الجوهري ، قراءة معاصرة في نظرية علم الإجتماع، تر: مصطفى خلف عبد الجواد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، 2002. ص95

المطالب الرئيسية للإتحاد:

– رفع الأجر بما يحمي القدرة الشرائية لعمال القطاع ويحفظ عزتهم وكرامتهم

–التقاعد بنسبة 100 بالمئة لحفظ كرامة المربي عرفانا لما قدمه للأمة

–تكريس ممارسة الحق النقابي في قطاع التربية .

–رفض الإستمرار في سياسة إقصاء النقابات المستقلة من لقاءات الثلاثية ،لكون ذلك يتنافى ودستورية التعددية النقابية

–إقرار طب العمل ،والتكفل التام بجميع الأمراض المهنية المتفشية في القطاع

–إلغاء مقياس الراتب المرجعي لأن الترقية في الجزائر أصبحت عقوبة .

–العمل على ترقية العلاقات النقابية المحلية منها والدولية (موقع الإتحاد العام لعمال التربية والتكوين: بيان رقم 09/2016)

وقد صرح مؤخرا رئيس المكتب الوطني لنقابة الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين السيد "الصادق الدزيري" أنه تم تسجيل 500 إحتجاج إجتماعي في الثلاثي الثاني لسنة 2016 في قطاع التربية [1](جريدة الخبر:2016)، إذ يعتبر الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوينUNPEF عضوا في المنظمة الدويلة للتربية IE منذ 2000 إلى جانب 400 نقابة من 176 دولة .وقد تم عقد المؤتمر الوطني أيام 27 و28 و29 أكتوبر 2015 بولاية بومرداس وسط حضور متميز وطنيا ودوليا ،ممثل وزير التربية ،منظمات ،أحزاب،شخصيات وطنية ونقابات دولية .

– محور النقابة والفضاء الإجتماعي :

سنسعى إلى تحليل مقابلاتنا التي أجريناها مع المناضلين في النقابة لمعرفة نظرتهم نحو الحركات الإحتجاجية الجديدة في ظل التغيرات الداخلية والخارجية، هذا من جهة ومن جهة أخرى معرفة موقع النقابة في ظل هذه الإحتجاجات. وذلك من خلال التركيز على محاور عدة وقد أكدّ لنا الأمين الولائي لنقابة الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين تحت شعار –من أجل أسرة تربوية واعية وفاعلة [2]إذ أن فضاء النت لا يمكن أن يعوض المكاتب أو الواقع لأن الفرق واضح، ففي الواقع تتعامل مع وثائق رسمية ومع أشخاص حقيقين في حين

1 بيان المؤتمر الوطني الخامس رقم:2015/16) جريدة الخبر 2016/08/10 العدد 8236 السنة السادسة وعشرون

2 – مقابلة رقم 02 (2016.11.23على الساعة 10.00 بمكتب مقر النقابة) لولاية مستغانم

أنّ العالم الأزرق لا يمكن أن يضمن لك الهوية الحقيقة لصاحب الحساب الذي تتحدث معه هذا في سؤالنا حول هل يمكن أن نقول أن العالم الأزرق يمكن أن يعوض المكاتب النقابية ؟.

أما المقابلة رقم 01 [1] الذي يعتبر رئيس سابق لنقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA التي تأسست في فبراير 1956 في الفترة الإستعمارية لحشد العمالة الجزائرية ضد مصالح الإستعمار الفرنسي ،حيث أكد المبحوث أن إنضمامه إلى النقابة كان قبل التعددية النقابية وأن النضال النقابي سبقه إنضمامه إلى الحركات الطلابية كل هذه الأمور مجتمعة سمحت له بإختيار النضال داخل النقابة والدفاع عن حقوق العمال ،وحول إجابته عن سؤال النت والعالم الإفتراضي ، رأى أن العمل النقابي يتكيّف مع الواقع "الفايسبوك " وساهم في الدعم النقابي ولم يقلص دوره أبدا ،أما الإحتجاجات الأخيرة فرأى بأنه يصعب التحكم فيها بحكم أنها تحدث في الشارع دون أي تأطير كما أنها جاءت إنعكاسا لأحداث الربيع العربي وهذا لإنعدام قنوات الحوار، عكس النقابة التي ظهرت في المصانع وأهدافها واضحة ومناضليها معروفين . إذ يمكن القول إن مفاهيم الصراع الإجتماعي ومنطلقاته تنشأ وتتبلور في ضوء العلاقة بين المركز بكل ما يمثله من مؤسسات السلطة وأدواتها وخطابها الإيديولوجي، والأطراف بكل ما تمثله من تكتلات وحركات سياسية وحزبية ،حيث تختلف المسافات البينية بين كل منها وبين المركز وفقا لدرجة التماهي في شبكة المصالح والأولويات المشتركة .[2]

لو حاولنا إحصاء عدد النقابات المستقلة اليوم يتجاوز "الخمسين نقابة " ويتفاوت تمثيلها مثلما تتفاوت راديكاليتها من تنظيم إلى آخر[3]،لكن هذا فيما يخص إحصاء لكل النقابات في كل القطاعات على المستوى الوطني، أما في التعليم فنجدها لا تتجازو "10" عشر نقابات حسب الأمين الولائي للنقابة المقابلة رقم 02 [4]، ونجد أن السلطة لا تعترف بالعديد من النقابات الحرّة ولا تتفاوض معها وترفض إعتبارها شريكا إجتماعيا وذلك لعدّة إعتبارات . وظهرت النقابات المستقلة مثل Unpef/Cnapest في ظروف أمنية وسياسية لم تكن مساعدة على تطوير التجربة النقابية الجديدة .لذا كان لزاما عليها الإنتظار حتى يندحر الإرهاب، وعودة نوع من الإستقرار السياسي وتحسين الوضع المالي للبلد . وحسب القانون الأساسي للنقابة الصادر في أكتوبر 2015 فإن الإتحاد يضم جميع فئات وأسلاك عمال قطاع التربية والتكوين من المثبتين،المتربصين والمتعاقدين .

1 مقابلة رقم 01 (10.00/2016.05.08 / ثانوية مستغانم)

2 سماح محمد إسماعيل ،الجماعات الهامشية بين المركز والأطراف :الألتراس نموذجا ،منتدى العلاقات العربية والدولية http://fairforum.org/أخبار-المنتدى/ 2015. ص1

3 ياسين تملالي ،النقابات المستقلة الجزائرية حدود تجربة واعدة ،2009، موقع إلكتروني 19.01.2016 =http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid

4 م ،س،ذ.

وتتمثل هيئة الإتحاد المحلية من :

-الجمعية العامة للمؤسسة

- الفرع النقابي

-الجمعية العامة للبلدية

-المكتب البلدي

-المؤتمر الولائي

- المجلس الولائي

-المكتب الولائي وذلك حسب ما جاء في القانون الأساسي للنقابة [1]

- محور العمل النقابي والإحتجاجات :

النقابة كهيئة سمحت بتنظيم و تأطير إنشغالات العمال والموظفين ،ونجد في بعض سيّر المناضلين من سبق له – قبل إنضمامه لأي نقابة – أنه إحتج لظروف ما وهو طالب في المرحلة الثانوية وهذا ما ذكر في المقابلة رقم 03 [2] ، ولم يكن يثق بالعمل النقابي حسب رأيه لأنه لم يجد منه أي نتيجة فعلية ،إلاهذه النقابة – حسب قوله- إستطاعت أن تحل كل إنشغالاتنا وأن تستمع إلى كل أراءنا وأي تصرف إنتهازي منها سيدفعه إلى الإستقالة دون أي تفكير وهذا أول شرط وضعته لهم ، وقد كانت بداية إنضمامه سنة 1990،ويقول أنهم شكّلوا تكتل قوي في المدرسة التي يزاول فيها نشاطه و الواقعة في المنطقة الشرقية لمستغانم ، وفي مقابلة مع الرئيس السابق " مقابلة رقم 04 " [3]للمكتب الولائي لمستغانم لنقابة unpef و هو الآن عضو حالي في نفس النقابة ،صرح بأن أول إنخراط له كان في الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA سنة 1983" يعني أول سنة تدريس لي إنخرطت مباشرة للعمل النقابي ،لدي طموح نقابي وكنت أفضل ممارسة النضال النقابي على النضال السياسي " وأهم محفز هو الغيرة و الرغبة في الدفاع عن العمال والأساتذة كانت عندي الجرأة في مواجهة المسؤولين والدفاع عن المظلومين " ، في البداية لم نكتسب لغة الحوار ولكن فيما بعد إكتسبناها عن طريق الخبرة و كل إحتجاجاتي كانت في إطار التنظيم النقابي فهناك فرع نقابي يتأسس داخل المؤسسة يعالج المشاكل

1 القانون الأساسي 2015 لنقابة unpef

2 مقابلة رقم 03 ، معلم مدرسة إبتدائية(10.56/2016.05.08 / مدرسة سيدي علي

3 مقابلة رقم 04 مع الرئيس السابق للمكتب الولائي لمستغانم لنقابة unpef و هو الآن عضو حالي في نفس النقابة ويشغل منصب مدير متوسطة في مستغانم(09.30/2016.11.22/متوسطة مستغانم

الداخلية ومع رئيس المؤسسة والمشاكل التي تتجاوز المؤسسة والمدير يتعصب فيها نرفع شكوى رسمية للمكتب الولائي حتى يتدخل . كل إضراب وكيف كان ينتهي لكن أطول إضراب شاركنا فيه إضراب 2010 الذي إستجابت فيه السلطة لبعض مطالبنا من ترقية الأستاذ من أستاذ مكوّن أستاذ منسق ،ملف الخدمات ...، تعرضنا لبعض المضايقات فيما بعد جاءت الشرطة للتحقيق معنا بأمر من رئيس الجمهورية لم يكن هناك تنسيق بين وزير التربية ورئاسة الحكومة لكن في الأخير تغلبت لغة الحوار

عقود ما قبل التشغيل مشكل كبير وأنا أتأسف له لأنو هادو ولادنا مهما يكون الظروف قراو وتعبو تحصلو على شهادات وراهم قاعدين والمرة الأخيرة إحتجينا ضد التقاعد و طالبنا بالتقاعد النسبي حتى نترك الفرصة لأبنائنا حتى أنا لدي أبنائي يشتغلون في إطار عقود ما قبل التشغيل متى يعملون وكيف سيضمنون مستقبله .طريقة خروجهم للشارع غير مهيكلة وغير منظمة وهناك أياد خارجية تريد إستغلال الوضع .

معلمة مدرسة إبتدائية مقابلة رقم 05 [1]، و ممثلة في الفرع النقابي داخل المؤسسة، النقابة تسمح لنا بالحصول على حقوقنا والحماية ومعرفة كل القوانين وأهم شي تركني أنضم هو السيطرة الدكتاتورية للمدراء ،لما يكون إحتجاج غير نقابي يكون فوضوي مكانش جهة تحميك وما يكونش هناك إتحاد وحوار ، ولازم الكل يشارك برأيه وتكون الأهداف واضحة والإحتجاج النقابي ينجح أكثر من إحتجاج عفوي .

مقابلة رقم 06 [2] بعد التثبيت مباشر إنضممت للنقابة فالمعلم محمي في إطار نقابي ،والسبب أني لما كنت معلمة بصفة مؤقتة تعرضت للإستفزاز و المضايقات رغم أني كنت أحضر وأجد وأتعب ،كان يتصرف معي المدير بشكل تعسفي إفتزازي و المعلم لا يتم إحترامه لحد الساعة وصلت عدد الإضرابات التي شاركت فيها أربعة نظرا لإنضمامي مؤخرا الإحتجاج في إطار قانوني مرحب به ونناشد بما هو حق .

مقابلة رقم 07[3] إنضممت مؤخرا للنقابة، نظرا للظروف التي عايشها الأستاذ الظلم والحقرة ... هذه الأمور مجتمعة هي التي دفعتني إلى الإنضمام ، والمشاكل معروفة فالأستاذ يعاني ضغوطات من المدير ومن التلاميذ و أولياء التلاميذ مقابلة رقم 08 [4]في الجزائر هناك مدرستان مدرسة نقابية ومدرسة سياسية ،وإخترت النقابة نظرا لما عانيناه في الميدان من ضغوطات و المشاكل مع المسؤولين

1 مقابلة رقم 05 معلمة مدرسة إبتدائية 10.00/2016.11.21/يوم الإضراب مقابل مقرولاية مستغانم) (10.48)

2 مقابلة رقم 06 معلمة مدرسة إبتدائية" (10.30/2016.11.21/يوم الإضراب مقابل مقر ولاية مستغانم)

3مقابة رقم 07 أستاذة في التعليم المتوسط (11.15/2016.11.21/يوم الإضراب مقابل مقر ولاية مستغانم) "

4 مقابلة رقم 08 معلم مدرسة إبتدائية " (14.00/2016.11.21/مقر النقابة)

المباشرين أقصد المدير الذي يأتي يستخدم معك عقلية " القايد"، – كرر كلمة ضغوطات أربع مرات – ،وكنت منظما ل نقابة UGTA ثم إنتقلت إلى UNPEF ورانا معاها في الميدان من 1999 ،هناك بعض المشاكل تم حلها عن طريق التفاوض ،وهناك المشاكل العويصة التي وجدنا أن حلها هو الخروج للشارع و في الحديث مع وسائل الإعلام مثل قضية التقاعد النسبي قضية الأجور.

مقابلة رقم 06 [1] سأحال على التقاعد قريبا ،وفيما يخص النقابي مذ أن وطئت قدماي المدرسة وأنا أناضل والحمد لله كل مرة وكيفاش مرة الإضراب يدي وقت حتى نتحصلوا على حقوقنا ومرة عن طريق التفاوض المباشر تحل المشاكل.

مقابلة رقم 10 [2] إنضممت في 2005 لنقابة UNPEF أول مشكل كان سببا في إنضمامي هو تدريسي بعيدا جدا عن مقر العمل وطرحت مشكلتي على النقابة والحمد لله إستطاعت تقريبي نوعا ما إلى مقر الإقامة، شاركت في 05 إحتجاجات 02 ولائية وثلاثة داخل المؤسسة – كان متحفظا نوعا ما – ولقد تعددت الإضرابات التي تبنتها النقابة المدروسة في العامين الأخيرة والتي تمحورت حول "مشكلة الأجور"، و "المناهج"، و"سن التقاعد" هذا على المستوى الوطني، أما ولائيا–ولاية مستغانم – فبالإضافة إلى ماذكرناه نجد أيضا الإضراب الذي كان حول بعض الإنتهاكات التي مسّت الأساتذة والتقارير المتعسفة من المدراء أو المفتشين، وأيضا مشكلة السكن الوظيفي وغيرها من التجاوزات في حق الموظفين والعمال» .

أما فيما يخص العنصر النسوي في العمل النقابي في الجزائر يبقى رقما لابأس به في ما يخص النضال النقابي و المشاركة في الإضرابات ،أما على مستوى القيادة النقابية فتبقى منعدمة تماما كما أكد ذلك الباحث " ناصر جابي" إضرابات شاركت فيها المرأة بقوة كما كان الحال في القطاعات التي تتواجد فها المرأة بكثافة، على غرار التربية والصحة والإدارة. وعلى الرغم من ذلك، لم ينعكس هذا الحضور النسوي حتى الآن على مستوى قيادات هذه النقابات، التي لا زالت تعيد إنتاج التجربة الأحادية القديمة في بعض ما ميّزها من سلبيات كالذكورية" [3]

هذا من جهة ،ومن جهة أخرى العمل النقابي يتطلب التفرغ التام له وأيضا راجع إلى بعض الذهنيات التي لا تساعد ولا تشجع المرأة على الدخول في المجال النقابي حسب الأمين الولائي للمكتب النقابي unpef ، وفي هذا الصدد قمنا بإجراء مقابلة رقم 09[4] التي

1 مقابلة رقم 06 "(14.00/2016.05.29/مدرسة سيدي علي)

2 مقابلة رقم 10 "(15.00/2016.11.21/مقر النقابة)

3 ناصر جابي ،النقابات والمسألة الإجتماعية :التجربة الجزائرية ،نشر يوم 2014/03/19 http://arabi.assafir.com أطلع يوم 05 جوان 2016 على الساعة 14.30.

4 مقابلة رقم 10 (09.30/2016.05.29/مدرسة سيدي علي)

رأت في العمل النقابي حماية لعملها وحقوقها،وإنضمامها كان مع بداية عملها التربوي وأول نقابة إنضمت إليها تمثلت في UGTA ثم إنتقلت إلى نقابة UNPEF هذه الأخيرة تعلمنا منها كل حقوقنا وواجباتنا وأهم محفّز لهذا الإنتقال هو الثقة التي لامستها في المناضلين ،وحسب المبحوثة أنها شاركت تقريبا في كل الإضرابات .وحسب رأيها في الإحتجاجات الأخيرة التي قام بها الشباب غير شرعية وخطيرة لأنه لا توجد جهة تكفلهم وتحميهم .»إذ النقابة تعتبر فعل سياسي للدفاع عن العمال وعن حقوق النقابيين[1]

ب- عمال الإدماج المهني :

محور عقود العمل وبداية التهميش :

خصصنا هذا المحور لتحليل ومعالجة ظاهرة الحركات الإجتماعية الجديدة لدى عمال الإدماج من خلال المقابلات التي أجريناها معه المبحوثين في هذا القطاع ، و الذي ساعدنا أكثر أن الباحثة تزاول وظيفتها في نفس الإطار – الإدماج المهني – ما جعلنا مطّلعين أكثر على بعض التفاصيل كإطار العمل ومشاكله ومحيطه ،وكل حيثياته ،وطبعا إجراء المقابلة الواحدة لم يكن بالأمر الهيّن نظرا لإرتباطهم بالعمل من جهة ومن جهة ثانية تطلب الأمر بعض الوقت من أجل كسب ثقة المبحوث نظرا لحساسية الموضوع حسبهم وإعتبروا أن الأمر قد يكون تحقيقا أو شيئا من هذا القبيل ؟خاصة وأن عينة البحث قصدت أولئك المتعاقدين المحتجين فقط ، وقبل الحديث عن عقود الإدماج المهني وجب تعريفها أولا .

التعريف بعقود الإدماج المهني في الجزائر: Le Contrat de Travail Aidé

عقود الإدماج المهني هي عقود عمل أو توظيف مفتوحة لكل أنواع العقود ماعدا التابعين لمديرية النشاط الإجتماعي .La D A.S، تأخذ شكل نموذجي محدد قانونا، منظمة بموجب مجموعة من المراسيم التنفيذية تهدف إلى إدماج الشباب العاطلين عن العمل، حسب مستواهم العلمي أو التأهيلي لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة لشغل مناصب مقابل أجر،حتى يكتسب هؤلاء الشباب الخبرة المهنية اللازمة التي تؤهلهم لشغل منصب عمل ثابت لاحقا عن طريق مسابقات التوظيف ، في إطار هاته العقود لا يستفدون من منحة التنقل ومنح المهام المأمورة "ordre de mision

شروط الإستفادة من عقود الإدماج المهني: والمتمثلة في :

الجنسية الجزائرية

1 Bureau international de travail2010

السن بين 18 و 35 سنة

إنعدام مصادر الدخل

إثبات الوضعية تجاه الخدمة الوطنية

تقديم شهادات التعليم أو الكفاءة المهنية

- أنواع عقود العمل التي يتضمنها جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP dispositif d'aide à l'insertion professionnelle:

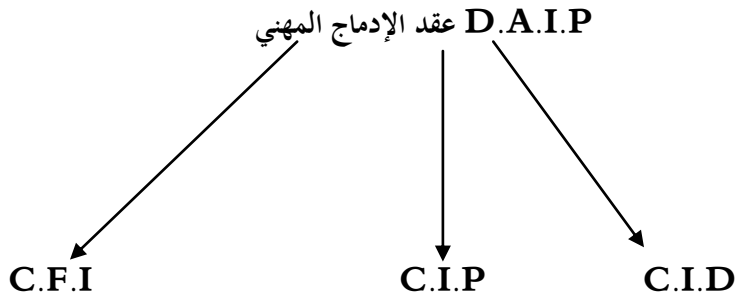

Contrat D'Insertion Des Diplomes:C.I.D

عقد عمل يخص الجامعيين والتقنيين الساميين حددت منحة الأجر 15000دج لخريجي الجامعات بشهادات عليا مثل المهندسين ،أما بالنسبة للتقنيين فحددت بأجر 10000دج

Contat D'Insertion Professionnelle :C.I.P

عقد عمل يخص خريجي مراكز التكوين المهني والتمهين مبلغ المنحة أو الأجرة الشهرية حدد ب 8000دج .

Contrat Formation Insertion :C.F.I

عقد خاص لمستوى ثانوي مثلا أو تكوين مرفق كا : شهادة الدراسات التطبيقية DEUA مبلغ المنحة أو الأجرة الشهرية أو المساهمة 12000دج [1]

وحسب مدير وكالة التشغيل الجهوية لولاية مستغانم السيد" دحو محمد" أن هناك عدّة مصالح تعمل على دراسة الطلبات والمتمثلة في :

- مصلحة التسجيلات لطالبي العمل

1 مقابلة مع مدير وكالة التشغيل الجهوية مستغانم " د، م " 2016/11/20 13.30

- مصلحة الإعلام الآلي والإحصاء
- مصلحة المستخدمين والوسائل العامة والإعلامية
- مصلحة التنشيط والمراقبة ما بين الشبكات

وعن سؤالنا عن الكيفية التي يتم من خلالها دراسة عروض العمل وطلبات سوق العمل؟ وضح مدير الوكالة « نعتمد على عملية " المقاربة" لمعالجة عروض العمل والتي تعتمد على " الدقة" " الجدية" "السرعة" " الشفافية" وهنا نقوم بدراسة الشهادة ثم التخصص وقد يكون التوجيه حسب تخصص طالب العمل ،أو إجباري مثلا هو تخصصه علم النفس لكن هناك مناصب شاغرة في الإدارة فنوجهه للإدارة ، كما أننا نعمل على عصرنة قطاع التشغيل لأجل تسهيل عملة "التنقيب" للمؤسسات والبدء بتحيين حوض التشغيل ،كما أن التوزيع الإقتصادي والتوزيع الجغرافي حسب كل ولاية فولاية وهران ليس كولاية مستغانم من حيث بعض التخصصات مثلا الفندقة مطلوبة أكثر في وهران على عكس مستغانم لحد الساعة في مستغانم وظفنا 500 ألف عقد مدعم .

ذلك أن المؤسسات الإقتصادية تركز فقط على اليد العاملة المؤهلة هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك عزوف عن بعض الحرف في الحقيقة يجب أن تتوفر الرغبة في العمل والإرادة السياسية وطالب العمل ليس عليه أن ينفر من بعض الأعمال

هناك المدونة الجزائرية للمهن والوظائف .وقريبا سيكون هناك موقع" واسطة" الذي يسجل عن طريقه طالبي العمل كل المعلومات عن طريق النت ،وهذا سيسّهل لنا طريق التوظيف عن طريق الدبلوم والخبرة وكل المعلومات التي يمكن أن تساعد طالب العمل على التوظيف»

وقد لاحظنا أثناء حضورنا الأبواب مفتوحة بحضور مدير الوكالة ومدير مديرية الشغل لمستغانم والشركاء الخواص لشرح عقد التكوين /التشغيل و أيضا التعريف بالمدونة الجزائرية للمهن والوظائف والتشجيع على التوظيف في إطار عقد العمل المدعم **C.T.A** وهو عقد مبرم مابين المستخدم وطالب العمل الأولي براتب مشترك بين مديرية التشغيل والهيئة المستخدمة لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد .

العقود الكلاسيكية تتمثل في ورقة إستمارة البحث عن منصب عمل وهو العقد المدعم حيث تقوم الشركات الخاصة بتوظيف طالبي العمل ويستقيد من الإمتيازات التالية :

-مساهمة شهرية من الدولة في أجر المنصب مدة ثلاث سنوات "03" قابلة للتجديد بقيمة تقدر ب 8000 دج صافي

-تخفيض أعباء صاحب العمل المقررة في إطار التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن كل توظيف لطالب عمل لمدة لا تقل عن 12 شهرا كما يأتي عوضا عن 25 % من حصة صاحب العمل في الإشتراك في الضمان الإجتماعي .

المناصب المستحدثة عن طريق أجهزة الدعم .

- وكالة دعم تشغيل الشباب **ANSEJ**
- وكالة التأمين على البطالة **CNAC**
- وكالة تسيير القرض المصغر **ANGEM**

فإلى غاية 2016/11/31، بلغ تعداد سكان الولاية **849.000** نسمة، تمثل فيها نسبة الشباب أكثر من **65 %**، و فئة اليد العاملة النشيطة قدرت ب **235222** أحصت مصالح التشغيل عبر وكالات التشغيل تسجيل **27688** طالب عمل ،و بذلك تقدر نسبة البطالة ب **9.07%**.

نشير إلى أن الولاية تتوفر على أربع وكالات محلية للتشغيل موزعة عبر إقليم الولاية كالتالي :

- الوكالة الولائية للتشغيل بمستغانم
- الوكالة المحلية للتشغيل بمزغران
- الوكالة المحلية للتشغيل بعين تادلس

الوكالة المحلية للتشغيل بسيدي علي. للإشارة،تم اقتراح توسيع شبكة وكالات التشغيل على مستوى الولاية بفتح وكالة محلية بدائرة ماسرى ،وفتح فرع تابع لوكالة سيدي علي بدائرة عشعاشة قصد تخفيف الضغط على الوكالات من جهة و ترسيخ مبدأ تقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى.

❖ من خلال طلبات العمل المسجلة عبر وكالات التشغيل ، نلاحظ هيمنة طالبي العمل المبتدئين الأ قل من 35 سنة و الذين يمثلون نسبة **72 %** من مجموع الطلبات .

❖ ارتفاع نسبة طالبي العمل من حاملي الشهادات الجامعية و خريجي مؤسسات التكوين المهني بنسبة **22 %**.

❖ بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط ، يهيمن عليها قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من **21.57 %** ، متبوعا بقطاع الإدارة بنسبة **20.25 %** و قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة **19.45 %** ، في حين يبقى قطاع الفلاحة يسجل نقصا ملحوظا في اليد العاملة.

❖ يمثل مجموع المناصب المستحدثة عن طريق البرامج و الآليات المسطرة من طرف الدولة خلال سنة 2016/2015، تسجيل **19910** منصب شغل موزعة كالآتي:

- برنامج المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) : **4028**
- تمويل **930** مؤسسة مصغرة مستحدثة بذلك (ANSEJ): **1594**
- تمويل**633** مؤسسة مصغرة مستحدثة بذلك (CNAC): **1591**
- تمويل و منح **2882** قرض مصغر مع استحداث(ANGEM): **4277**
- المناصب المنشأة من طرف الوكالة الولائية للتشغيل : **8420**

❖ منذ وضعه حيز التنفيذ ،سمح جهاز المساعدة على الإدماج المهني بتنصيب أكثر من **50.172** شاب في مختلف الفئات (**حاملي الشهادات ، خريجي منظومة التكوين المهني و فئة الشباب الغير مؤهل**) ، و إلى غاية 2016/11/31 استفاد **3329** من مناصب عمل دائمة أغلبها في القطاع الإداري ، وكما سجلت العملية ارتفاعا في توفير مناصب عمل دائمة في إطار تنفيذ أحكام التعليمة رقم **24** الصادرة في **26 جانفي 2014** عن معالي السيد الوزير الأول التي تمنح الأولوية في التوظيف للمستفيدين من جهازي الإدماج المهني و الاجتماعي .

تتلخص الحصيلة السنوية لنشاط الوكالات المحلية للتشغيل بالولاية في الجانب .

المتعلق بعدد طالبي العمل المسجلين خلال سنة 2016 ،بإحصاء **23472** طالب عمل

مسجل ، موزعين حسب الوكالات و مستوى التأهيل كالآتي :

1- <u>حسب وكالات التشغيل:</u>

الوكالة	المجمـوع
مستغانم	4284
مزغران	4961
عين تادلس	5693
سيدي علي	8534
المجموع	23472

جدول رقم 06 يوضح أهم الوكالات المتوفرة على مستوى ولاية مستغانم

2- حسب مستوى التأهيل:

- طالبي عمل بدون تأهيل : **8244**
- طالبي عمل مؤهلين : **8105**
- طالبي عمل بمستوى جامعي : **7123**
- في سنة 2016، تم إحصاء **5415** عرض عمل مسجل على مستوى الوكالات المحلية للتشغيل من طرف هيئات مستخدمة تابعة للقطاع الاقتصادي العام و الخاص الوطني ، تم تلبيتها بتمكين طالبي العمل المسجلين من الاستفادة من هذه المناصب،من بينها **261** منصب دائم .

جدول رقم 07 مناصب العمل المستحدثة خلال سنة 2016/2015

حسب القطاعات و طبيعة التوظيف

الرقم	القطاع	العدد	
		مناصب دائمة	مناصب مؤقتة
01	وكالة دعم تشغيل الشبابANSEJ	/	1594
02	صندوق التأمين عن البطالةCNAC	/	1591
03	وكالة القرض المصغرANGEM	/	4277
04	جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP	264	4028
05	الوكالة الولائية للتشغيل	467	8420
المجمـوع		**731**	**19910**
		20641	

وتم الحصول على هذه الإحصائيات من مديرية التشغيل لولاية مستغانم بعد إجراء مقابة مع السيد المدير الولائي للشغل في مستغانم السيد بلبشير مشتى [1]

" المدونة الجزائرية للمهن" أعلن عنها وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي " محمد الغازي" هذه المدونة الخاصة بالمهن والحرف إبتداءا من شهر جوان 2014 وأكد الوزير أن هذه المدونة الجديدة ستشكل الأداة الجامعة لشركاء قطاع التشغيل بالجزائر علما أن إستعمالها سيمدد ليشمل الخدمات الإلكترونية مثل التسجيل عن بعد لطلبات وعروض التشغيل والإطلاع على العروض وهذه المدونة تندرج في إطار أهداف مشروع دعم قطاع التشغيل بالجزائر الساري المفعول منذ 2010 ،ويتعلق الأمر ببرنامج يهدف إلى دعم الوكالة الوطنية للتشغيل في مهمتها المتمثلة في تسيير الوساطة وطلب الشغل والتي تسمح بتقديم دعم تقني في إطار وضع نظامها الإعلامي الجديد والمرافقة من أجل إعداد الإحصائيات الناجعة بسوق العمل.[2]

متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها من طرف:

–اللجنة الوطنية للتشغيل (C.N.E) برئاسة رئيس الحكومة.

–اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E) برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل

– الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة و المرفق العمومي للتشغيل [3]

تطور مفهوم العقود عبر السنوات إلى يومنا هذا :

– المرسوم التنفيذي رقم 98/402 / 28 نوفمبر 1998 الملغى.

من خلال هذا المرسوم التنفيذي 98-402 الصادر في نوفمبر 1998، ظهرت العقود في صيغتها الأولى، وكانت تسمى عقود "التشغيل الأولية " وتهدف إلى ترقية تشغيل الشباب حاملي الشهادات، طالبي التشغيل للمرة الأولى، حيث يتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية ملائمة لمستوى تكوينهم خلال مدة محددة ، و يقصد بمنصب" العمل الفعلي" ، المنصب الدائم اللازم لخدمة المرفق وحسن سيره ، حيث وجب أن يدمج هؤلاء المتعاقدين في مناصب عمل فعلية يمارسون من خلالها مهام تتلائم مع مستوى تكوينهم وهذا ما

1 مقابة مع السيد المدير الولائي للشغل في مستغانم السيد بلبشير مشتى (10.00/2016.11.19/مديرية التشغيل)

2 مدونة التوظيف –http://nationaljobsblog.blogspot.com/2014/05/blogمدونة المهن والوظائف 2016/11/26 17.23 post.html#.WDmas4qg_IU

3 عقود ماقبل التشغيل csdz.yoo7.com 10/08/2016 16.46

حددته المادة 04 من نفس المرسوم ويشترط توظيف حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين وهذا ما ذكرته المادة 02 للمرسوم .

-المرسوم التنفيذي 126/08 المعدل والمتمم أبريل 1.2008

من خلال المادة الأولى هدف هذا المرسوم إلى تحديد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، فعقود الإدماج في مفهوم هذا المرسوم هي عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد وهذا ما وضحته المادة رقم 04 من نفس المرسوم .

مراسلة رقم 668 لتجديد عقود الإدماج المهني :

وجهت المديرية العامة للتشغيل والإدماج التابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في مراسلة إلى مديري التشغيل في كامل ولايات الوطن تنص على تجديد عقود ماقبل التشغيل مستقبلا لأكثر من مرة من دون تحديد عدد المرات للعمال المتعاقدين معهم بعد إنتهاء عقودهم والتي سبق وأن تم تجديدها وهو ما يتيح الفرصة لكل العمال الحفاظ على مناصبهم عملهم حسب المرسوم التنفيذي رقم 142-13 الصادر في 13 أفريل 2013 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 126-08 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني [2]وقد تم تعديل المادة 06 حيث سيتم التجديد الدوري لعقود العمال حسب القطاع فالعمال الذين يشتغلون بالقطاع الإقتصادي تجدد كل سنة ،العمال التابعين للإدارات والقطاع العام فعقودهم تجدد كل 03 سنوات،وسنة بالنسبة للعمال في الشركات المنتجة ،وسنة للعمال المتعاقدين مع الحرفيين [3] هناك أكثر من 80 % من البطالين لايتجاوز سنّهم 30 سنة يتقدمون بطلبات عمل لأول مرة والتي بلغت حوالي 75 % ، ولقد مسّت البطالة خصوصا خريجي الجامعات والمعاهد حيث وصل عدد البطالين سنة 1996 ما يقارب 80000 جامعي،إضافة إلى ذلك إن عملية إعادة الهيكلة – زادت من تفاقم البطالة ،فلقد فقد ما يقارب 360000 أجيرا مناصبهم وأحيلو على البطالة التقنية في الفترة الممتدة ما بين 1994 و سنة 1998 ،ونلاحظ من خلال هذه النسب ضعف الإصلاحات الاقتصادية وآثارها السلبية التي انعكست على ارتفاع نسب البطالة خصوصا مع تسريح عدد هائل من العمال ،ما دفع السلطات الجزائرية إلى العمل على البدأ بمرحلة إصلاحات جديدة من أجل إنعاش اقتصادها عموما والتخفيف من

1 المواد: 03، 04، 06، من المرسوم التنفيذي رقم 08- 126، المؤرخ في 19 أبريل 2008، المتعلق بجهاز الإدماج المهني

2 المرسوم التنفيذي رقم 142-13 الصادر في 13 أفريل 2013 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 126-08 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني

3 سليمان فارس 11/02/2015 آخر ساعة http://www.akhersaa-dz.com/news/112910.html

حدّة البطالة بشكل خاص ،فالجزائر حاولت من خلال هذا البرنامج التخفيف من نسب البطالة المرتفعة وذلك بتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل. تضررا فالجزائر حاولت من خلال هذا البرنامج التخفيف من نسب البطالة المرتفعة وذلك بتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل. [1]

– سياسة الدولة إتجاه الشغل والعمل على الحد من البطالة :

بالإطلاع على مواد المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 (الجريدة الرسمية ماي1990) [2] المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب والمحدد للقانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب حيث سعت إلى توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، بالتحديد الحاملين لشهادة ليسانس خريجي الجامعات .

فالإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر بتدخل المؤسسات المالية الدولية خلفت آثارا حادة على الإقتصاد الوطني خصوصا على البطالة حيث أنها إرتفعت من نسبة 24 بالمائة سنة 1994 لتصل إلى 29 بالمائة سنة 1997 ،وكان مصدرها الأساسي القطاع العمومي بنسبة 52% و 48 % في القطاع الخاص ، وكانت تمس 2.3 مليون نسمة وتعد فئة الشباب هي الفئة الأكثر .أما في آخر الإحصائيات فنجد أن البطالة في تفاوت . وحسب الإحصائيات الإحصائيات الأخيرة 2016 للديوان الوطني للإحصائيات الجزائري قدم النتائج التالية معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات

1 لحسن دردوري ، بن عامر نبيل ، تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري http://iefpedia.com/arab/

2 المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 المؤرخ في 22 مايو 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب .

ذكور	إناث	مجموع
30.7	38.2	31.4
19.3	40.2	22.9
13.4	25.4	16.7
7.2	13.3	8.6
5.0	10.3	6.2
3.2	9.2	4.5
2.4	5.5	2.9
2.4	3.0	2.5
2.8	4.4	3.0
8.2	16.5	9.9

جدول رقم 08: معدل البطالة حسب الفئة العمرية والجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات 2016[1]

وهو جدول يقدم نسبة البطالة عند كلا الجنسين ذكور / إناث حيث سجلة فئة الإناث إرتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة والمقدرة ب 16.5 بالمئة أما الذكر فإستقرت عند النسبة 8.2 لسنة 2016

1 حسب الديوان الوطني للإحصائيات 2016.

	ذكور	إناث	المجموع
المستوى التعليمي			
بدون مستوى	3.7	9.1	4.6
إبتدائي	6.7	11.3	7.1
متوسط	10.0	18.1	10.8
ثانوي	7.3	16.5	9.3
عالي	8.5	17.6	12.9
الشهادات			
بدون شهادة	7.7	13.4	8.3
شهادة التكوين المهني	10.0	18.6	12.1
شهادة التعليم العالي	8.3	17.8	13.2
المجموع	8.2	16.5	9.9

جدول رقم 09 : نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي و الشهادة و الجنس بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات2016[1]

أما الجدول رقم 09 قدم الأرقام بشكل تفصيلي ،حيث حدد نسبة البطالة حسب كل من المستوى التعليمي والشهادة والجنس ، أي إتبع طريقة المسح على كل المستويات حيث نلاحظ إنخفاض نسبة مستوى الإبتدائي والتي قدرت ب 7.1 في حين شهد مستوى التعليم العالي إرتفاعا ملحوظا في نسبة البطالة والذي قدر ب12.9 ونفس الأمر بالنسبة للشهادات فبدون شهادة قدرت ب8.3 أما حاملي شهادة التعليم العالي فقدرت 13.2 وهي الأعلى نسبة بين كل الشهادات .حيث أن معدل البطالة يعبر عن حالة التشغيل في البلد ،ومعدل العمالة أكثر مصداقية من معدل البطالة للتعبير عن فعالية سوق العمل[2]

1 حسب الديوان الوطني للإحصائيات2016

2 البشير عبد الكريم ،**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل** ،جامعة الشلف ،الجزائر دون ذكر التاريخ،ص2

الهدف المعلن من عقود الإدماج المهني في الجزائر:

معالجة مشكل البطالة حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين والتقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة بلادنا تتوفر على عدد هام من الجامعيين يقدر بحوالي 120.000 حامل شهادة جامعية ،يفدون سنويا على سوق العمل فمنذ سنة 1998 خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا ،وبعد 10 سنوات من تطبيق هذا الجهاز إتضح وجوب تخصيص مرافقة أكثر نوعية سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما يتطلبه سياق عولمة الإقتصاد وشموليته .كانت تمثل فئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية 64% من مجموع العاطلين عن العمل والذين كان يتم إدماجهم في إطار برنامج منصب العمل الموسمية بمبادرة محلية منذ سنة 1990 [1]

- المساعدة على الإدماج الإجتماعي لمختلف فئات الشباب الجزائري المؤهل .
- ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية.
- محاربة الفقر والإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الكثير من الشباب الجزائري .
- تغطي هذه العقود كل نشاطات المنفعة العامة ،في حال المرض،الأمومة ،حوادث العمل والأمراض المهنية يستفيد الشباب المدمجون من التأمينات الإجتماعية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

وحسب المادة 18 من القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل تحدد الفترة التجريبية بموجب الإتفاقيات الجماعية ،شرط ألا تتجاوز 6 أشهر ،كما يمكن أن ترفع هذه المدة إلى 12 شهرا بالنسبة لمناصب العمل ذات التأهيل العالي يبدأ سريان الفترة التجريبية لحظة بدء تنفيذ العقد وينتهي في اليوم الأخير للفترة المتفق عليها فإذا صادف هذا الأخير يوم راحة قانونية فلن يؤجل تاريخ إنقضاء هذه الفترة إلى اليوم التالي .

المادة 19 من القانون رقم 90 -11 المتعلق بعلاقات العمل يتمتع العامل خلال الفترة التجريبية بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال المرسّمون الذين يشغلون مناصب عمل مماثلة ،سواء تعلق الأمر بالحق في الراتب ،في العطل القانونية أو في الحماية الإجتماعية وكذا الأقدمية ...إلخ . المادة 20 من القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل لا يرتب عقد العمل آثارا نهائية خلال الفترة التجريبية

1 عقود ماقبل التشغيل csdz.yoo7.com 10/08/2016 16.46

،لذا فيمكن للطرفين إنهاءه دون إنذار مسبق،وبالتالي فللمستخدم أن ينهي العقد إذا تبين خلال الفترة التجريبية أن العامل لا يتمتع بالمؤهلات المطلوبة لشغل المنصب دون أن يفصح عن دوافعه كما يمكن للعامل أن يتخذ هذا الإجراء إذا تبين له عدم ملائمة ظروف العمل مثلا .[1]

الأجر: هو المقابل المادي (النقدي) الذي يحصل عليه العامل مقابل الجهد الذي يبذله لحساب المستخدم .وهو يخضع لمجموعة من المعايير فخلافا للقوانين السابقة[2]،فإن القانون الحالي المنظم لعلاقات العمل (قانون رقم 90-11) لم ينص على معايير التي تحدد على أساسها قيمة الأجر تتعلق أساسا بالعناصر التالية :

- الشهادات المحصل عليها من طرف العامل،وبالتالي فالتمتع بشهادات الدراسة العليا ،التمكن من عدة لغات ،السعة المعرفية الواسعة في مجال نشاط المستخدم وغيرها من العناصر التي من شأنها رفع قيمة الراتب .
- الأقدمية والخبرة :فأجر العامل المتمتع بخبرة واسعة في مجال نشاط المستخدم يكون أعلى من الأجر المقرر للعامل الأقل خبرة
- عدد ساعات العمل وكمية هذا الأخير،وبالتالي ترتفع قيمة الأجر كلما زادت مدة العمل أو درجة أهميته أو صعوبته .
- أهمية المنصب الذي يلعبه العامل في الهيئة المستخدمة ،وبالتالي فالراتب المقرر للأطر والعمال في المناصب العليا يكون بصفة عامة أعلى .

الإضراب : هو إجراء يعلق آثار عقد العمل إثر توقف جماعي عن العمل .لا يمكن ممارسة حق الإضراب إلا بعد إستنفاذ محاولة المصالحة وكذا إجراء الوساطة ،كما لا يمكن الإضراب إلا بموافقة أغلبية العمال [3]، لا تكون ممارسة العمال لحقهم في الإضراب شرعية إلا إذا قاموا بإشعار المستخدم في أجل قدره 8 أيام إبتداءا من تاريخ إيداع هذا الإشعار إلى غاية تطبيق الإضراب كما يجب إشعار مفتشية العمل المختصة إقليميا (المادة 30من القانون رقم 90-02 المذكور أعلاه)

1 حقوق العمال،**الأسئلة في القانون دليل قانوني** ،برتي للنشر :الجزائر ،2015 ص8.6.

2 المادة 27 من القانون الأساسي العام للعامل لسنة 1978

3 المادتين 24،25 من القانون 02/90 المتعلق بتسوية النزاعات الجماعية للعمل

الحق في الإضراب من الحقوق الدستورية ويضمنه القانون وبالتالي لا يحق لأية سلطة أن تسلط أية عقوبة على العمال المضربين كما لا يمكن للهيئة المستخدمة أن تسرح العمال المضربين أو أن تشرع في الشروط والإجراءات القانونية المتعلقة بممارسة حق الإضراب ولاسيما في حالة عدم إحترام ضمان القدر الأدنى من الخدمة (المواد 32،33 من القانون رقم 90-02 المذكور أعلاه) [1]

المادة: لكلّ المواطنين الحقّ في العمل.

يضمن القانون في أثناء العمل الحقّ في الحماية ،والأمن ،والنّظافة.

الحقّ في الرّاحة مضمون ،ويحدّد القانون كيفيّات ممارسته.

المادة رقم56: الحقّ النّقابي معترف به لجميع المواطنين .

المادة رقم 57: الحقّ في الإضراب معتّرف به،ويمارّس في إطار القانون.

يمكن أن يمنع ممارسة هذا الحقّ،أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدّفاع الوطنيّ والأمن، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيويّة للجميع.

الإشعار المسبق بالإضراب .

المادة29: يشرع في الإضراب المتفق عليه ،حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 27و28 أعلاه ،لدى إنتهاء أجل الإشعار المسبق بالإضراب .

المادة30: تحسب مدة الإشعار المسبق بالإضراب إبتداء من تاريخ إيداعه .

المادة31: يلتزم المستخدم وممثلو العمال ،بمجرد إيداع الإشعار المسبق بالإضراب بإتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على المنشآت والأملاك وضمان أمنها ويعين الطرفان العمال الذين يتكلفون بهذه المهام.

1 دليل قانوني ،م ،س،ذ ، ص84.82

كيفيات ممارسة الحق النقابي:

الباب الأول:الهدف والأحكام العامة :

المادة الأولى:يحدد هذا القانون كيفيات ممارسة الحق النقابي الذي يطبق على مجموع العمال الأجراء وعلى المستخدمين

المادة الأولى مكرر:تستبدل جملة التنظيم النقابي أو " التنظيمات النقابية"ب"المنظمة النقابية" أو " المنظمات النقابية" على مستوى المواد من 2إلى30 ومن 33 إلى 38 ومن 40 إلى 48 إلى 49 من هذا القانون .

المادة 2:يحق للعمال الأجراء،من جهة،و المستخدمين من جهة أخرى ،أن يكونوا لهذا الغرض منظمات نقابية أو أن ينخرطوا إنخراطا حرا و إراديا في منظمات نقابية موجودة شريطة أن يمتثلوا للتشريع المعمول به والقوانين الأساسية لهذه المنظمات النقابية.

المادة 4: تطبق على إتحادات المنظمات النقابية وإتحادياتها وكنفدراليتها نفس الأحكام التي تطبق على المنظمات النقابية

المادة 5: إن المنظمات النقابية مستقلة في تسييرها،وتتمايز في هدفها وتسميتها عن أية جمعية ذات طابع سياسي.ولا يمكنها الإرتباط هيكليا أو عضويا بأية جمعية ذات طابع سياسي و لا الحصول على إعانات أو هبات أو وصايا كيفما كان نوعها من هذه الجمعيات و لا المشاركة في تمويلها،تحت طائلة تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادتين 27 و30 من هذا القانون.غير أن أعضاء المنظمة النقابية يتمتعون بحرية الإنضمام الفردي إلى الجمعيات ذات الطابع السياسي .[1]

حقيقة إدماج العمال في إطار العقد: لا يوجد قانون واضح يلزم ويجبر مختلف المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة منها بإدماج الشاب الجزائري الموظف في إطار الإدماج المهني وبالتالي يبقى مصيره مجهولا ومعلقا بمسيري المؤسسات وفي أغلب الحالات تنتهي صلاحية العقد دون أي إدماج على الرغم من الوعود التي يسمعها من المسيرين فترة العقد.

رغم كل هذه المجهودات وتذبذب الإحصاءات كانت سنة 2011 سنة حاسمة في الجزائر حيث أعادت إنتاج كثير مما عرفت به الحركات الإجتماعية الإحتجاجية في البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة فقد كررت هذه الحركات نفسها ولاسيما في إستمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها كما أن دور شباب الأحياء الشعبية في الحركات الإحتجاجية الأخيرة تجدد كفاعل رئيسي فيها ومبادر إليها ،مثلما تجدد لجوء المحتجين إلى أشكال عنف تعبيرية لم تتجاوز المرحلة الرمزية ،على الرغم مما تتسم به

1 مولود ديدان،**مدونة العمل** ،الجزائر:دار بلقيس ،الجزائر،2015.ص109.

الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر تقليديا من " راديكالية " ليست مرادفة للعنف دائما .وتشف الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في كانون الثاني/يناير 2011 بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فهي تحيل ذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة ،كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية ،والتخبط في الأداء الإقتصادي ، في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن يلجم ذلك إتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير .ويزيد الفساد المستشري قتامة الصورة ،وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سونطراك" [1]، ليس الفساد وحده فقط هو الذي أوصلنا إلى هذه الحالة بل أكثر من ذلك هو غياب قنوات الحوار التي دفعت الشباب إلى جعل شبكة التواصل الإجتماعي "الفايسبوك" منبرا لها وهو ما أكده " "خالد. زيشي " نائب الأمين الولائي للمنظمة الوطنية للشباب حاملي الشهادات "[2] المقابلة رقم 11 ،ويعتبر "محمد.بولسينة" الأمين العام لهذه المنظمة المتواجد مقرها في العاصمة بالإضافة إلى الأعضاء على مستوى الولايات وهناك حتى بطاقات الإنخراط ، مقابلة رقم 11 « إن أول إحتجاج قمنا به تمّ تنظيمه عبر الفايسبوك ، إذ وصلنا بيان من زملاءنا في العاصمة قمنا بنشره حتى يعرف الجميع بذلك وكانت بداية أول إحتجاج لحاملي الشهادات من العاصمة و وهران، وكانت بعد أحداث تونس بالضبط 07 جانفي 2011 عند وزارة العمل ليتّم بعدها تنصيب اللجنة الوطنية للشباب حاملي الشهادات عن طريق نقابة SNAPAP الذي كان في 07 مارس 2011 و أول إحتجاج منظم في 10 جانفي 2012.»

ويقول مبحوثنا " أننا فكرنا فيما سينتج عنه إحتجاج غير مرخص به ،حيث تعرضنا للضرب من طرف الشرطة ، حققوا معنا ،وكان مبيتنا في الشارع ،وكان أكبر إحتجاج قمنا به على المستوى الولائي حيث بلغ عددنا حوالي 600 ألف عامل وكان هناك حضور قوي للعنصر النسوي ، لم نخبر أي جهة بإحتجاجنا هذا –يقصد أي جهة رسمية- الشرطة إعتقدوا أننا طالبي السكن في البداية ...، الشيء الوحيد الذي حضّرناه بيان يطالب بـــ:

- إدماج كل عمال عقود ما قبل التشغيل والشبكة الإجتماعية الحاملين للشهادات في مناصب عملهم دون قيد أو شرط.
- تجميد مسابقات الوظيف العمومي مؤقتا وإعطاء الأولوية في التثبيت لهذه الفئة .
- فتح باب الحوار .

1 عبد الناصر جابي ،**الحركات الإحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير2011)** ،الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،فبراير2011.

2 خالد. زيشي" (11.00/2016.06.02/مكتبة Ita)نائب الأمين الولائي للمنظمة الوطنية للشباب حاملي الشهادات "

- منحة التقاعد.
- إلغاء سياسة عقود ماقبل التشغيل أو العمل الهش .
- تخصيص منحة لحاملي الشهادات العاطلين عن العمل إلى غاية حصولهم على منصب عمل دائم .

وقد صادقت على هذا البيان المنسقة الوطنية لعمال عقود ما قبل التشغيل والشبكة الإجتماعية السيدة " مليكة فليل" – قبل إستقالتها من المنصب وتغيير إسم المنظمة لتصبح المنظمة الوطنية للشباب حاملي الشهادات بقيادة محمد بولسينة- تحت غطاء نقابة السناباب المستقلة أو كما يشار إليها سناباب 2 وذلك في الوقفة الإحتجاجية التي تمت يوم 30 جانفي 2012 على مستوى مختلف ولايات الوطن والوقفة الثانية أيضا على مستوى مقرات الولاية يوم 19 مارس 2012 ووقفة إحتجاجية أخرى التي تمت يوم 25.24 مارس 2012 وكانت إحتجاج وطني على مستوى العاصمة حيث تم توقيف 40 شابا وهم في طريقهم إلى وزارة العمل وبعد عمليات التوقيف هذه تم تحويل مكان الإعتصام إلى دار الصحافة طاهر جاووت بساحة أول ماي ،إذ رفع الشباب شعارات داعية لمقاطعة الإنتخابات التشريعية المزمع إجراءها في ماي 2012،ورردوا شعارات مختلفة من بينها " لا نريد الإنتخاب نريد الإدماج" [1]وأيضا " لاسياسة لا تسيس إدارة تع التبزنيس"و " شبكة إدماج سياسة بريكولاج" [2]

«...كان إحتجاجنا سلميا ،رفعنا الشعارات فقط ولم نغلق الطريق والشرطة لم تتعرض لنا لما عرفوا أننا طلبة جامعيين ودائما كانت لنا وقفتين على المستوى المحلي و على المستوى الوطني" .المطالب على المستوى المحلي تمثلت في التحويلات حل مشاكل بعض العمال تجديد العقود ...إلخ ،أما وطنيا فتمثلت في مطلبنا الأساسي ألا وهو" الإدماج " و"تغيير سياسة التشغيل" فيما يخص الإدماج قالت لنا السلطات الرسمية الوزير و ديوان الوزير الإدماج مطلب مستحيل تحقيقه في الظرف الحالي وهذا الأمر يتطلب تدخل رئيس الجمهورية الذي يمضي على هذه القرارات ، لكن بقية المشاكل يمكن التوصل إلى حل كمطلب إحتساب الخبرة في المسابقات ،التقاعد ،العقد المفتوح ...إلخ »، « ... بعض الجهات في فترة الإنتخابات أفريل أرادت إستغلالنا لهذا الغرض لكن رسالتنا كانت واضحة وكانت هناك وقفة موحدة في جميع الولايات من العاشرة صباحا ثم بعدها قمنا بالتحضير للوقفة الوطنية التي كانت في 25/24 مارس 2012 وتوجهنا للعاصمة وبالضبط في البريد المركزي ،بعد أن منعنا من قبل الأمن من الوقوف أمام مديرية التشغيل .وكان آخر إحتجاج مارس 2014.ولحد ذلك اليوم كان هناك 38 إحتجاج وطني كل مكان كنا نتعرض فيه للقمع نغير لمكان آخر من البريد

1 (جريدة الحدث ،27.02.2012،العدد 3578)

2 (جريدة الوصل،2012.03.26 العدد 2035)

المركزي للعاصمة إلى البرلمان وصلنا رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية إلى دار الصحافة الإحتجاجات ظروف وأماكن أحيانا يكون عددهم محتشم ،أحيانا لا تتوفر في البعض روح النضال ...إلخ ،والإحتجاج الذي نجح هو الذي قام به شباب ولاية ورقلة بإعتبارها منطقة صناعية إقتصادية وكان العدد كبير حوالي 5 ألالاف محتج ».

« الآنسة " ن.ب" [1] المسؤولين تعاملو معنا بحذر شديد، وعمل الأمن على فض الإحتجاج وتم الأمر بشكل سلمي وتم التفاوض ،خاصة وأنه لم تكن لنا أي نيّة في إستخدام العنف ».

« السيد "إ .ح" [2] المنسق السابق للجنة الوطنية لعمال عقود ماقبل التشغيل والشبكة الإجتماعية لولاية مستغانم كانت بداية تكوننا ب "09" أعضاء تعرضنا للكثير من المضايقات كوني الممثل عن التنسيقية أنذاك قابلت جميع المسؤولين والمدراء التنفيذيين ،لكن لا الوزارة ولا المديريات أنذاك إعترفوا بنا كشريك إجتماعي ،السيد طيب لوح كان مترشح وألتقينا نيابة عنه بأحد المسؤولين وكنت أنذاك رئيس لجنة التفاوض قالي "الدولة مازال ما إعترفتش بيكم ،قلت له " أنتوما كوزاره تابعين للدولة هل إعترفتم بنا ؟قالي مانقدروش ،فأمرت الجميع بالخروج من القاعة ؟،ليس هذا فقط بل تعرضت للتهديد والخوف من المسؤولية والمساومات كل هذه الأسباب مجتمعة دفعتني إلى الإستقالة التي رفضها أغلب الأعضاء .ليس هذا فقط بل شعرت بتخلي المكتب الوطني عن الهدف الرئيسي الذي أنتجت من أجله التنسيقية وهو "الإدماج" حيث حاول البعض إستغلال الظرف الذي مررنا به من أجل الإنتخابات أنذاك، حتى أنّ بعض الأحزاب عرضوا علينا الترشح و إمتيازات ، وقد تعرضنا لمساومات كثيرة ». أما المقابلة 14 [3] فأكد أن التهديد يترصدنا ذلك أن العمال الدائمين يملكون كل القوة والصلاحية لكن نحن أي خطأ قد تكون مهدد بفسخ العقد وهذا ما يثير مخاوفنا»

محور الإحتجاج والتعامل مع النقابات :

وحسب المقابلة رقم 11 « من بداية 2011 طرقنا جميع الأبواب وتوجهنا لكل من UNPEF،CNAPAST UGTA ،في الحقيقة كل النقابات رحبت بنا لأنه موضوع جديد وفئة جديدة لم يتعودو على عمال بصيغة العقود ،والنقابة الوحيدة التي تبنتنا هي SNAPAP2 التي ليس لها شرعية وطنية وإلتجأت للكنفدرالية العالمية للنقابات والمكتب الدولي للعمل ،والمنظمة العربية للنقابات للحصول على الشرعية الدولية ،كانت هناك سيدة من وهران تدعى "ب.م" أرادت تأسيس نقابة لعمال لعقود ما قبل

1 مقابلة رقم 12 (11.00/2016.06.01)

2 مقابلة رقم 13 (10.30/2017.04.05)

3 مقابلة رقم 14 (09:42/2016.06.01)

التشغيل تزامنا مع نجاح نقابة الأساتذة المتعاقدين 2011 الذين بقوا في الشارع 14 يوم، و تم منحهم 33 ألف منصب وهذه النقابة تبنت مشاغل 600 ألف من الأساتذة المتعاقدين ».

المقابلة رقم 12 « لما قمنا بالتجمهر تعرضنا للضغط الأمني فالدولة يمكن أن تسجنك بتهمة التجمهر غير المرخص له ،وفي تجمهرنا هذا وجدنا أنفسنا دون حماية كان الأمر عفويا فلا جمعية ولا أي مؤسسة يمكن أن تقوم بتغطية الوضع أنذاك .والنقابات هي أول من فكرنا إلى الإنضمام إليه فيما بعد وسألنا الكثير وجدنا النقابات في واد والعمال في واد آخر فهي لا تلبي مصالح العمال هذا من جهة ،ومن جهة أخرى النقابة تدافع فقط عن مصالح العمال المثبتين ولهذا وجدنا أنهم سيستغلوننا ولا يساعدوننا على الدفاع عن أنفسنا وعن الحق . لما قمنا بإحتجاج في الولاية توجهنا بعدها إلى مقر إحدى النقابات لإتخاذ قرار أو توضيح مطالبنا وكان عددنا أكبر حوالي 100 شخص ،وقد فكرنا في إنشاء نقابة لكن عرفنا أن الأمر يتطلب وقت كبير والعديد من الإجراءات، تعرفين البيروقراطية ؟» .

مقابلة رقم 15 [1]« تبلورت فكرة الإحتجاج لما تعرضنا إلى مشاكل وضغط وأردنا إيصال مطالبنا إلى المسؤولين وأهم مشكلة واجهتنا هي ضرورة إحضار رخصة للقيام بهذا الإحتجاج ،لكن نحن أصلا لم يكن لدينا قانون يحمينا ،لذا تأسيس هذه المنظمة جاء بعد تعرضنا للمضايقات وبدأنا التفكير في العمل في إطار قانوني وهذا ما دفعني إلى الإنضمام تحت لواء منظمة وطنية للشباب والشغل»

المقابلة رقم 16 [2]« بفضل أحد المنتمين إلى التنسيقية شاركت في الإحتجاج – حيث كنا نعمل في ثانوية واحدة- وكنت أشارك في جميع الإحتجاجات فقط على مستوى الولاية ،حيث أن ظروفي العائلية لا تسمح لي بالمشاركة خارج الولاية كوني أم لطفلين وأرملة فلا أحد سيرعاهما بعدي».

المقابلة رقم 17 [3] «الممثل الولائي السابق للتنسقية في مستغانم مشاركتي في الإحتجاج كانت بعد مجموعة ظغوطات كثيرة ،حيث كنت أزاول عملي في المتوسطة ،ومرة تناوشت مع مديرة المتوسطة ،حيث نعتتني بصفة لا تليق بي .شعرت بالإضطهاد وروادتني فكرة المستقبل المجهول .»

المقابلة رقم 18 [4]«أنا كنت أتابع الإحتجاجات من خلال إطّلاعي على الجريدة وقرأت أن هناك "إمرأة " تدعى مليكة فيلالي تدافع عنا توجهت للعاصمة وقامت بإضراب ،هذا الأمر دفعني للإتصال باصدقائي وقلت لهم كيف إمرأة تدافع عنا ونحن هنا قاعدين

1 المقابلة رقم 15 "(15:30/2017.03.03)

2 المقابلة رقم 16 "(11.00/2017.04.02)

3 المقابلة رقم 17 10.05.2017 / 11:00- 13.00

4 المقابلة رقم 18 (14.00/2017.02.25)

رغم أنه مرت 6 أشهر من حصولنا على عقد عمل ،السبب الثاني حنا رانا نكبروا ومازال ما نلقاو عمل مستقر، والدافع الكبير هو أني لقيت ناس بشهادات عليا يعمل حارس في مؤسسة تربوية و لبنات يعملوا منظفات.وأنا شخصيا أقوم بمهام ثلاث أشخاص دائمين هناك نوع من الإستغلال لحقوقنا ،وهناك نقص كبير في الوعي ».

المقابلة رقم 14 « أول نقابة ساعدتنا هي نقابة SNAPAP نقابة مستقلة خاصة بالعمال المرسمين لكن يوجد قانون يسمح لنا بالإنضمام لها ولحد الساعة بدأنا بفتح مكتب خاصة لما تم الترحيب بنا وعرفنا أن لهم خلفية إجتماعية وأنها لا تتدخل في أمور سياسية التي نحن في غنى عنها كما لا نريد أن يتم إستغلالنا في هذا الجانب» .

المقابلة رقم 19 [1] بدأت مع نور الدين والي ،وأهم الأسباب أن لدينا شهادة وحنا فقط عقود ،لا يوجد تقاعد لا يوجد تامين ...،كما ترين ظغط العمل منعنت من العودة إلى الميدان ،وأيضا الإنقسامات الموجودة ،وإنحراف المسار من إلى الأمور السياسية ،والفايسبوك هو الذي جمعنا 27 .05.2017 .10.00

- محور الإحتجاج والفضاء العمومي:

حسب المقابلة رقم 11 « كانت تتم اللقاءات على المستوى المحلي في المقاهي ولكن لما يكون هناك العنصر النسوي نلتقي في الجامعات أو الفضاء العام وفي المكتبات هذه الأخيرة تم منعنا من الإلتقاء فيها . أما إجتماعنا مع الأمين العام والقيادات كان يتم عن طريق السكايب skyp وأحيانا الهاتف أو الفايسبوك الذي أصبح وسيلة للقاء والتعبئة لأنه لا يوجد إعلام يتحدث عنا لكن الجانب السلبي في الفايسبوك الناس كلها تنتقد وتتكلم وأحيانا تعمل على إحباطنا وهناك من يشجعنا لكن في الواقع لا تلقى إلا عدد قليل ،ورغم ذلك يبقى الميدان هو أصدق شيء» .

أيضا في المقابلة 12 « في الفضاء الأزرق تعرفنا على أناس يعانون نفس المشكل والإنشغال والأوضاع فقررنا إنشاء مجموعة خاصة بنا في الفضاء الأزرق لإيجاد حل ما، وأول المشاكل هي الضغوطات أثناء العمل ،فالفايسبوك كأداة سهل لنا الكثير من الأمور الإتصال تحديد المواعيد ،و التواصل مع أصدقاءنا في الولايات الأخرى الكين يشغلون نفس القطاع "الإدماج المهني" ، لكن من خلال إحتجاجنا على مستوى الولاية قامت إحدى النقابات بمساعدتنا وفتحت لنا مقرها لنتشاور بعدما كنا نلتقي في الشارع أو الجامعة

1 المقابلة رقم 19 2017/04/12 على الساعة 10.30 في المكتبة المركزية.

،ويبقى اللقاء على أرض الواقع أحسن لأن في الفايسبوك لا نخرج بتوصيات ،وفي الإحتجاج مهما كانت الصعوبات لكنه يخرج بنتيجة».

إذ يعتبر مفهوم مواقع الشبكات الإجتماعية من أهم المفاهيم المرتبطة بالأنترنيت والمجتمع الإفتراضي التي ذاع صيتها في السنوات الأخيرة ،وهذا ما نلاحظه من خلال تزايد عدد مستخدميها بشكل كبير يوما بعد يوم ،منذ ظهورها الأول عبر الشبكة وذلك بهدف الإستفادة من خدماتها ،غير أن الحقيقة التي تستوقفنا أمام هذه الظاهرة هو التطور السريع لهذه المواقع على نحو لم تستطع الدراسات العلمية أن تواكبه وهذا ما نلمسه من خلال الإختلاف الواضح في وضع المحددات المفاهيمية الأساسية لموضوع الشبكات الإجتماعية حيث يعرفها "بالاس balas 2006 على " أنها برنامج يستخدم لبناء مجتمعات على شبكة الأنترنيت أين يمكن للأفراد أن يتصلوا ببعضهم البعض لعديد من الأسباب .

المقابلة رقم 18 « كانت عندنا ثقافة تجمعات وليس نقابات ،ثم تعلمنا كيف نتعامل مع الهيئة الرسمية كيف يكون الحوار والتراسل ...إلخ أما الفاعليين في العالم الإفتراضي الذين كانوا يساندوننا فأنا أساميهم ب "محتج إفتراضي أو إلكتروني ".»

المقابلة رقم 14 « أول بداية للتواصل كانت عن طريق شبكة التواصل الإجتماعي كانت هناك شوشرة خاصة فيما يخص توقيت الذين يزاولون الدراسة – يقصد أولئك الذين تم توقيف عقودهم أي الذين يجمعون بين العمل والدراسة في نفس الوقت- فكانت هناك نظرة أخوة حتى نقف إلى جانب هؤلاء رغم أن الأمر لا يهمنا، وشاركت معهم في الإحتجاج .وقبل النزول إلى الميدان أول شيء فكرت فيه هو الأمن لأنه كان إحتجاج غير منظم غير قانوني لكن في الأخير قررت النزول للشارع وقلت أن اليوم تم إيقاف هؤلاء بسبب الجمع بين الدراسة والعمل في نفس الوقت وغدا ربما سيتم إيقاف العقود لسبب آخر .لكن كانت المفاجأة لما نزلت وجدت العدد قليل 15 إلى 17 شخص في حين الذين تفاعلوا معنا في الفايسبوك كان عددهم أكبر مما تتصورين، وقفنا من 08.00 صباحا إلى منتصف النهار إستجوبتنا القوات الأمنية كان هناك إرتباك لأنه لم تكن لنا حماية ولا خبرة في التعامل مع مثل هذه الأمور ،خاصة أن وقوفنا كان سلمي وكنا نعرف أننا تجاوزنا القانون بوقفتنا هاته لكن الدولة تساهلت معنا،إستقبلنا مدير التشغيل على مستوى الولاية – مستغانم- وتناقشنا لمدة ثلاث ساعات وركزنا على مطلب التراجع عن توقيف عقود العمال الذين يزاولون دراستهم حيث تم توقيف حوالي 700 عقد للذين يزاولون دراستهم مع العمل ،الدراسة من حقنا والتكوين أيضا ولأن ليس لدينا خبرة في الحوار بدأنا نسأل القانونين عن كيفية التعامل وهل هذه التعليمة يمكن أن تلغى هناك السيد "عبد النور " هو المسؤول عن اللجنة الوطنية لعقود عمال ما قبل التشغيل والشبكة الإجتماعية ،لما أردنا فتح مكتب قمنا ببعث رسالة إلى السيد الوالي لكن لم يرد على

رسالتنا ولم يستقبلنا لحد هذه الساعة .أيضا رسالة إلى السيد المدير الولائي لوكالة التشغيل كان جديدا في مهامه قال لنا إمنحوني القليل من الوقت ورغم ذلك لم يتم إستقبالنا ووجدنا أن كل مسؤول يقنعك بكلامه» .

هنا نجد أنفسنا أمام إشكالية غياب قنوات وآليات الحوار التي تتنافى ووجود المجتمع المدني،ذلك أن مفهوم الفضاء العمومي يعتمد كثيرا على قاعدة التشاور،حيث نجد الأفعال في المدينة غير متوقعة وهشّة ،وتعتمد على شبكة من العلاقات المنظّمة عن طريق إحترام حرية كل مواطن والقبول يتفرّد الجميع .فالفضاء السياسي للمدينة يعتمد على عنصرين :البراكسيس La Praxis،أي مجموع الممارسات السياسية المحددة مكانيا وما يتسم به الخطاب العمومي أي اللكسيس La Lexis،وهذا ما تتميز به المدينة وحسب "حنة آرنت" فإن المدينة " تنظيم الشعب إنطلاقا من تشاور عمومي،ومن فضائه الحقيقي الذي يشمل الناس الذين يعيشون من أجل هدف مشترك ،وفي مساحة جغرافية حيث يقيمون " .

الحراك السياسي والإجتماعي الذي يميّز الحداثة أقحم المجال الخاص في المجال العام ،وأبعد الحرية عن السياسة .فالفضاء العمومي تمّت الهيمنة عليه من قبل المجتمع ،وليس من طرف السياسة . فالفعل وحده فقط يضمن الوصول إلى حس مشترك جمعي.

إن الدولة الحديثة ليس لها بحسب "حنة أرنت" إلا دور واحد يتمثل في إدارة الأشياء حيث سيكون الدور إجتماعيا ،لاسياسيا ،بل معاديا للسياسة في بعض الحالات فالسياسي هو مضمون القرارات الحكومية المتخذة باسم الشعب ،وهذا ما يشكّل لغزا عند حنة آرنت ،لأنها تشكّ في قدرة مواطن أومجموعة من المواطنين على تجسيد إرادة الشعب في كل القضايا وفي كل اللحظات.

وفي هذا الصدد أصدر "هابر ماس" الرائد في فلسفة المجال أو الفضاء العام "كتابه الفضاء العمومي :أركيولوجيا الدعاية " بإعتبارها مكوّنا بنيويا للمجتمع البرجوازي في عام 1962 وهو نص مهم في الفكر السياسي والسوسيولوجي .فالكتاب ذو خلفية تاريخية وسوسيولوجية ،ومن خلاله يحلل لنا الصيرورة التي من خلالها عمل الأفراد على تشكيل الفضاء العام بإستعمال عقولهم ،وكيف تحول الفضاء العام المراقب من طرف الدولة إلى فضاء يسود فيه النقد الموجّه ضد السلطة"[1]

فالعقد الإجتماعي جاء ليؤكد أهمية الفضاء العمومي بين المجتمع المدني والدولة أي بين المصالح الخاصة والقواعد المشتركة .وأظن أننا أمام إنفتاح لإمكانيات مناقشة القواعد في الوقت نفسه مع ظهور المدينة بإعتبارها مركز الحياة الإجتماعية وهذا ما تحقق بفضل تطور الأمكنة التي تسمح بتبادل الأخبار بين الأفراد وذلك في فضاءات عدة كالمقاهي ،والنوادي ،الصالونات الأدبية ...إذ أخذت هذه

1 كوينتين دولافيكتوار ، **مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرنت وهابرماس:إستمرارية السياسي من العصور القديمة إلى الحداثة**، ،تر نور الدين علوش ،إضافات ،العدد 22 ربيع 2013 ص5.4

الأمكنة إنطلاقتها الكبيرة في القرن الثامن عشر ،وقد أصبحت مسرحا لتطور الفضاء العمومي الأدبي الذي أسس بحسب"هابرماس" القاعدة الأساسية لظهور فضاء عمومي حقيقي حديث. فالفضاء العمومي الهابرماسي هو إمكانية إجتماعية لا يمكنها التحقق تاريخيا إلا عبر مشاركة تعددية للأفراد .فالتقنيات ماهي إلا أدوات حاملة لخصوصيتها الخاصة التي عليها أن يستعملها الإنسان بغرض التأثير في العالم.فإذا خرجنا إذن،من هذه الجدلية بين الإنسان والتقنية ،فلن يساعد الفضاء العمومي الفرد منا في التفكير في عالم مشترك مادام أصبح من دون بصيرة .فالفضاء العمومي يعتبر فضاء للكلام الحرّ غير مرتبط بإكراهات الحاجة ،أو الإكراهات الإجتماعية،حيث إن المجتمع هو نتيجة صافية لعمل العقل .

بحسب إريك جورج :" إن إستعمالات الناس للإنترنت يمكنها أن تساهم على المدى المتوسط في تغيير العلاقات بين المكوّنات الثلاثة للمجتمع ،من وجهة نظر التنظيم السياسي والفضاء الخاص والفضاء العمومي والفضاء السياسي .كما أن إستعمال الإنترنيت يمكنه أن يساعد على تكوين المواطنين والمواطنات بإستقلالية أكثر ،ويكون مشجعا على تبني وجهة نقدية حول الفضاء العمومي الوسائطي ،فهم المجتمع بإعتباره بناءا إجتماعيا حيث إن المكوّنات ،وخاصة المؤسسات ،يجب طرحها للنقاش والتساؤل دائما والتساؤل عن هيمنة المال بإعتباره القيمة الأخيرة لمجتمعاتنا،إن النزعة الشعبوية في طريقها إلى السيطرة على الميدان ،لأنها تريح المواطنين في مكتسباتهم الكاملة من الديمقراطية ،وتعدهم بأن حياتهم لن تتعرض للخطر وهم في حماية كاملة فالمثال الأمني هو أيديولوجي ،لكنه لا يقدم كما هو لأنه دائما مرتبط بطبيعة الحفاظ على النسق الديمقراطي الذي يقدم بأنه لا بديل منه .هكذا يتبين أن السياسي ليس هو المكان المناسب للفاعلية ،بل هو مكان رد الفعل ،حيث الفرد سيكون في مواجهة المواطن .فاليوم الفرد هو الشكل الذي يتسلط على رؤية المجتمع [1]

لزمن طويل ساور علماء الإحتجاجات الشكوك حول مدى إستيعاب عقول الناس للأفكار الجادة .ونظرا لأن المظالم كانت دائما حاضرة لم يستطع العلماء تفسير تصاعد أو تراجع الحركات الإجتماعية [2]

ونجد أن الدولة الجزائر تكفل مبدأ المساواة والحق في العمل من خلال الترسانة القانونية وهذا ما تنص عليه المادة 51 و 55 من الدستور الجزائري [1] رغم أن هناك بعض الدول المجاورة لا تكفل هذه المادة في قوانينها كتونس مثلا

1 كوينتين دولافيكتوار،م،س،ذ ص5

2 محمد الأحمري،الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي:رؤية مستقبلية وتقييمية ،منتدى العلاقات العربية والدولية fairforum.org/author/mohammed-alahmari

وصدرت مجموعة من القوانين في قطاع العمل والتوظيف وتنظيم العمل والتي تجسدت من خلال قاون 11/90 الذي يعنى بعلاقات العمل،أما في مجال الوظيف العمومي من خلال أمرية 06-03 المتعلق بالقانون الأساسي/أبريل 1990/ للوظيفة العمومية ، فالدولة الجزائرية سخرت كل جهودها للحد من ظاهرة البطالة وتنشيط سوق التشغيل في كل من المجال العام والمجال الخاص[2]

وتطبيقا لهذه السياسة تم إصدار عقود الإدماج في شكل مراسيم تنفيذية، والتي تجد مصدرها في العديد من النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية كالتالي:

- قوانين المالية لسنتي 1988- 1990، لا سيما المادتين 195 و174 على التوالي.
- المرسوم التنفيذي رقم 89- 33، المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 49 صندوق المساعدة لتشغيل الشباب المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب.

ليتم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 402 إصدار أول مرسوم تنفيذي موجه لتشغيل الشباب، بهدف دمج هؤلاء الشباب لدى هيئات مستخدمة بموجب عقود تشغيل من خلال عدة برامج وأجهزة.

المقابلة رقم 11 « في الدستور الجزائري المادة الخامسة تقول :" لكل مواطن الحق في العمل" فكيف لكل مواطن جزائري الحق في العمل ونحن لم نحظ بعد بعمل قار مستقر ،مع الإمكانيات التي تملكها الجزائر ،إذا قارنا أنفسنا بتونس مثلا نجدهم قبلنا في النضال حوالي عشر سنوات وهم يناضلون من أجل إقرار مادة في دستورهم "الحق لكل مواطن في العمل"،والمغرب 20 سنة نضال،يوجد أيضا مناضلين في الدول الغربية إسبانيا و غيرها لنكتشف أن القضية عالمية وليست فقط في الجزائر،الجزائر تحتاج إلى إرادة سياسية فاعلة لأن كل الإمكانيات موجودة ، وحسب الديوان الوطني للإحصاءات أن 74%من الجزائريين تم توظيفهم ب" المعريفة " أي عبر الوساطة دون إحتساب أهمية الشهادة والكفاءة» .

1 فيرم فاطمة الزهراء، الموظف العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر ،دور الإدارة في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية ، ماجستير، قسم علم الإجتماع التنمية ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2002.2003.ص09.

2 مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،طب1، دار الحامد للنشر والتوزيع. 2009.

من جهة أخرى سنّ الدستور الجزائري حق الإضراب كوسيلة للدفاع عن الحقوق ،كما جاء في المادة 57 التي تنص على أن :الحق في الإضراب معترف به،ويمارس في إطار القانون .يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق ،أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدفاع الوطني والأمن ،أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع.

و رغم تأكيد الدستور على هذا الحق في التعبير عن الأراء ،إلا أنه يحيل الكثير من المواد إلى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات ،غير أن التشريع العادي غالبا ما يجنح إلى تقييد الحق،بل إلى مصادرته أحيانا تحت ستار تنظيمه وبهذا يفقد النص الدستوري ،رغم قصور هذا النص أحيانا ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي. [1]

وهذا بالفعل ماظهر في القوانين التي تنص على أن المظاهرت ممنوعة بالعاصمة بموجب قرار حكومي منذ عام 2011،وحتى وإن كانت السلطات قد ألغت قانون الطوارئ في عام 2011،في إطار القرارات الإستباقية التي أعلنت عنها لمنع إنتقال شرارة الربيع العربي إلى الجزائر ،إلا أنها أبقت على قرار منع المظاهرات في العاصمة خوفا من وقوع تجاوزات أو تسلل عناصر إرهابية وسط المتظاهرين .و إتخذت قوات الأمن في العاصمة إجراءات إستباقية وإستخدمت القوة ضد جماعات حاولت تحدي الحظر على المظاهرات في العاصمة ،لاسيما عندما كان هدف المظاهرة يعتبر أمر حساس سياسيا .في العادة تحاول قوات الأمن منع المحتجين من الوصول إلى الموقع المزمع أن تجتمع المظاهرة فيه ،ثم تتحرك لتفريق من يتمكنون من الوصول إلى موقع التظاهر ،فتعتقل البعض وتنقل البعض إلى مركز الشرطة،حيث يتم إحتجازهم عدة ساعات قبل الإفراج عنهم .

بعض المظاهرات التي حدثت في 2012، في التاسع من ماي لجأت السلطات الجزائرية للإعتقالات وغيرها من الأساليب لمنع الناس من التظاهر في العاصمة في الفترة قبيل إنتخابات 10 ماي فقامت قوات الأمن باحتجاز من يحاولون التظاهر سلميا في الجزائر العاصمة ،كما منعت الأفراد من بلوغ العاصمة في حال إشتبهت في أنهم يعتزمون التظاهر ، وفي التاسع من جويلية نظم آلاف أعوان الحرس البلدي ،مسيرات ولكنها خلفت عشرات الجرحى في صفوفهم ،وكذلك في صفوف الشرطة وأعوان الحماية المدنية ،وشهدت الإشتباكات تراشق بالحجارة وإستخدام لخراطيم المياه،وقامت الشرطة بإعتقال العشرات وتفريق المتظاهرين ،كما تم تسجيل العديد من الإصابات في صفوف أعوان الحرس البلدي الذين تم إسعافهم من قبل مصالح الحماية المدنية .

1 عنصر العياشي ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر** ، طب1، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1999.ص153.

لم تكن تلك المظاهرات الأولى لأعوان الحرس البلدي خلال عام2012 فقد سبقها العديد من التظاهرات ففي 12 يناير2012 معطوبو الحرس البلدي يحتجون بالعاصمة وقوات الأمن تفشل وصولهم إلى البرلمان .وفي 1 جويلية 2012 أعوان الحرس يرفضون تأدية مهامهم وينسحبون من الحواجز ونقاط المراقبة الأمنية .

في 16 من جويلية في ولاية "بسكرة" خرج المواطنون بسبب إنقطاع الماء وضعف تيار الكهرباء ،مثلما حصل في أحياء جنوب مدينة بسكرة ،ماكان سببا في خروج عشرات الشباب إلى الشارع وقطع حركة المرور،حيث عمد المحتجون إلى إشعال النيران في العجلات المطاطية وسط الطرقات ما أربك حركة المرور وخلف زحاما في شوارع مجاورة ،ما إستدعى تدخل قوات الشرطة وقوات مكافحة الشغب مستعملة القنابل المسيلة للدموع لتفريق المحتجين ،ليدخل الطرفان في مواجهات .

وفي 10 من أوت تسبب إنقطاع التيار الكهربائي بعدد من الولايات في الجزائر في موجة إحتجاجات شعبية وقطع للطرقات وإشتباكات ،أسفرت عن مقتل شخص خلال مشاركته في مظاهرة ،وتوسعت رقعة الإحتجاجات ضد إنقطاع التيار الكهربائي عبر عدة ولايات بالجزائر،خاصة في " قسنطينة"،حيث عاشت معظم الأحياء في ظلام دامس طوال الأربع أيام التي سبقت الإحتجاجات ،مادفع المواطنين إلى الخروج إلى الشوارع للتظاهر .كما خرج سكان البلدات والقرى في ولاية "الطارف" ،حاملين الشموع والدلاء إحتجاجا على إنقطاع الكهرباء والماء،كما اقدم بعضهم على إغلاق طرق رئيسية ،وأشعلوا النار في إطارات مطاطية.

و في شهر سبتمبر منعت قوات الأمن الجزائرية المتظاهرين بعد صلاة الجمعة من تنظيم مسيرة إحتجاج في العاصمة ضد الفلم المسيء "للنبي محمد صلوات الله عليه و سلامه " ،حيث هتف الشباب المحتجون بشعارات معادية للأمريكا ،منها "يسقط الأمريكان" و "تخلصوا من السفارة الأمريكية " وإستخدم رجال الشرطة ،في بداية المظاهرة المناهضة للولايات المتحدة،الهروات لإحتواء المتظاهرين ومنعهم من السير بشوارع باب الواد ،وقد إفترق بعدها المتظاهرون و أفاد مصدر من الممثلية الدبلوماسية الأمريكية بالجزائر بأن " قوات الشرطة أوقفت نحو عشرة شباب بالقرب من مقر سفارة واشنطن بالأبيار بأعالي العاصمة"

وفي29 من سبتمبر تظاهر المئات من عائلات المفقودين ،في الجزائر العاصمة ،للمطالبة بكشف مصير آلاف مفقودي الحرب الأهلية في الجزائر،في الذكرى السنوية السابعة لتبني ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.وحمل المتظاهرون صورا لأقربائهم المفقودين خلال "العشرية السوداء" (2002.1992) ،ولافتات كتب عليها "الحقيقة قبل المصالحة ".وكان من بين المعتصمين ،القيادي في جبهة الإنقاذ

الجزائرية المحظورة علي بلحاج،الذي إعتقله رجال الأمن بعد لحظات من وصوله إلى التجمع ،ليتم إقتياده إلى مركز الأمن،كما جرى إعتقال عدد آخر من المعتصمين ،بحسب الموقع الإلكتروني " كل شيء عن الجزائر" .[1]

المقابلة رقم 20 [2]الأمين الولائي للمنظمة الوطنية للشباب والشغل ،كان بداية إنضمامي مع السيدة مليكة فيلالي لكن بعد إستقالتها حدث إنشقاق داخل المنظمة فهناك المنظمة الوطنية للشباب حاملي الشهادات ،وهناك المنظمة الوطنية للشباب والشغل التي أمثلها على المستوى الولائي ،كل ما حافظنا عليه هو المطالبة بالإدماج دون أي شرط أو طلب آخر "

المثابلة رقم 16 [3]كنت من بين الأوائل الذين إنضموا إلى الإحتجاج نظرا للظروف التي مررنا بها ولازلنا في عقود الإستعباد ومن بين الذين ساهموا في تشكل الفرع في ولاية مستغانم مع السيد إبراهيم حمة وخالد زبشي ،لكن مع إستقالة إبراهيم حمة قدمت إستقالتي لأسباب كثيرة من بينها تراجع نشاط المناضلين في المطالبة بالإدماج الظغوطات التي مررنا بها .

المقابلة رقم 12 « التي إعتبرت أن هذه العقود هي عقود إستعباد وكل الحقوق ضائعة ،فالعامل في إطار عقود ما قبل التشغيل نجده يقوم بعمله وأيضا بمهام الموظفين الدائمين ،فهناك إستغلال حقيقي لحقوقنا . وإنتشار مظاهر الرشوة والمحسوبية والزبونية إذ لم يعد بالإمكان القيام بأي شيء ،أو الحصول على أدنى خدمة في أي من المؤسسات العمومية للدولة دون اللجوء إلى دفع الرشوة ولأكثر من طرف .

لقد صار الموظفون في سلك المؤسسات العمومية ،أيا كانت طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها ،يضغطون على المواطنين بشكل علني وصريح لدفع الرشوة من أجل قضاء مصالحهم اليومية مثل إستخراج أوراق الحالة المدنية أو القيام بأي معاملات إدارية بما في ذلك تحصيل مرتباتهم»[4]

1 لعياشي عنصر،م،س،ذ،ص 154.

2 المقابلة 20 (10.30/2017.03.20) بمقر عمله

3 المقابلة رقم 16 "(11.30/2017.03.23 بالمكتبة المركزية .

4 لعياشي عنصر،م،س،ذ ص155.

- **أسباب الإحتجاج :**

- المظالم الحاضرة في الوعي فالمظالم دائما موجودة في المجتمع البشري ،ولكن القضية نسبية بين مظالم جائرة جدا تخرج الإنسان عن طور الكرامة الإنسانية إلى أن تنهي وجوده وكرامته ،وبين جور يحتمله الإنسان على صعوبات متفاوتة ،كما أن هذه المظالم ترتبط بمسألة وعيها وبثقافة المجتمع تجاهها ،فقد ترتكب أفظع المظالم ولا يضعها مثقفو المجتمع في سياق المظالم ،والوعي بالمظالم هو الذي يساعد في تحويل الأفكار والتوجهات إلى حركة في الشارع ففي حال وجود مظالم لم يوجد توعية بها وطرح مخارج منها فإنها قد تكون موجودة ولكن معمّى عليها إلى أن يقدح الوعي بهذه المظالم التي لا يستشعرها المجتمع ولا يناقشها لا تحركه،ألا ترى أحيانا نفس المظلمة تحدث للشخص نفسه فيستنكرها في حال وعيه بها،وكان سبق أن سكت عنها من قبل؟

- تجريم السلطة للشكوى :وهو أن تمنع السلطة المجتمع من أن يشتكي ومن أن يتحدث عن مشكلاته ،فالشكوى تنفيس ،وبعض الأنظمة تسمح بشيء من الشكوى ومن النقد لإمتصاص المظالم ،ولكن من أغلق الطريق وزاد الكبت فجّره التيار ولو بالعنف ،ووجود الوعي القادح مع المظالم المحرم نقاشها تجعل المجتمع على فوهة بركان الإفجار

- الإغتراب السياسي :بمعنى أن يصبح لا مشاركة له في السياسة ،وأن يصبح غريبا في بلده ،ورأيه غريبا في كل شيء .[1]

هناك من يرى بأن الحركات الإحتجاجية في الجزائر كانت نتيجة الربيع العربي الذي مسّ العديد من الدول العربية حيث نجد أن الثورات العربية الحالية تجاوزت المقولات التي أنتجها الفكر السياسي والفلسفي الغربي ،خصوصا إشتراط وجود طليعة وتنظيم سري وقيادة كاريزمية لقيام الثورات مما يبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة وتجديد أدبيات علم الإجتماع والسياسة وأيضا الفكر السياسي الكلاسيكي.

إن الحركات الإحتجاجية تنفجر في المجتمع تفجر البراكين،أو تحدث الزلازل في الطبيعة ،كلاهما يحدث بسبب الضغط الشديد وفي ظل غياب قنوات الإتصال أو إنسداد الموجود منها ،وهو ما يضعف قدرة الجسم الإجتماعي على الأداء السليم الذي يحفظ توازنه .وبالرغم من تعرض معظم البلاد العربية في الآونة الاخيرة لحركات إحتجاجية كبيرة عن رفض الأمر الواقع الذي فرضته عليها الأنظمة

1 محمد الأحمري ،م،س،ذ ص10.

الإستبدادية ،وتدعو إلى التغيير الجذري لتلك الأوضاع ،فإن طبيعة تلك الحركات وأسبابها ونتائجها تختلف من حالة إلى أخرى رغم ما بينها من تماثل وتشابه .[1]

أما الباحث لعياشي عنصر فيحدد مجموعة من المؤشرات التي مرت بها الجزائر عبر تاريخها الإجتماعي والسياسي والإقتصادي ،فالإقتصاد الجزائري لم يحقق قفزة نوعية حقيقية منذ نهاية السبعينات عندما عرفت الجزائر في حكم بومدين حالة من النمو الإقتصادي والتطور الصناعي المرتبط ببرنامج طموح للتنمية الوطنية قادها نظام بومدين لكن منذ الثمانينات ساءت الأوضاع الإقتصادية وتدهورت أكثر مع التراجع القوي في أسعار النفط مؤدية إلى حدوث أزمة حادة في قدرة الدولة على التكفل بالمطالب الإجتماعية الرئيسية والملّحة مثل توفير المواد الغذائية الأساسية التي غابت عن الأسواق وإرتفعت أسعارها بشكل جنوني،أيضا إنتشار الجهوية حيث كانت النخبة المتنفذة في النظام الجزائري متمركزة تقليديا في مؤسسة الجيش وكانت معظم زعامات الجيش ،لظروف تاريخية مرتبطة بالنضال المسلح أثناء حرب التحرير،مع بداية الثمانينات بعد تسلم الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد" مقاليد السلطة ،وبدأ التنصل من النزعة الإشتراكية والتخطيط المركزي للإتجاه تدريجيا نحو الليبرالية والإنفتاح الإقتصادي ،لكنها ليبرالية مقيدة ومشوهة ،حيث وقع تفكيك إحتكار الدولة لصالح مجموعات متنفذة في السلطة معظمها من قيادات الجيش والأجهزة البيروقراطية ،وقيادات حزب جبهة التحرير الوطني .لقد كان التوجه الليبرالي في هذه التجربة والنمط الإقتصادي العام ككل .فالإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي" خراجي" بالأساس قائم على عائدات النفط والغاز بشكل كلي .وبالتالي فالبرجوازية الناشئة كانت ضعيفة ومهمشة منذ بداية الإستقلال تحت هيمنة جماعات متنفذة نشأت في دواليب الدولة ومؤسساتها ،أو ما عرف حينها ببرجوازية الدولة في ظل نمط تنموي سمي حينا برأسمالية الدولة وأحيانا بإشتراكية الدولة .

وبالنسبة للجزائر ،كانت أهم تلك الإحتجاجات،ثورة الشباب التي عرفت بأحداث 5أكتوبر 1988 التي ماتزال ملفوفة بالغموض ، وقد كانت بمثابة إنتفاضة إجتماعية عمت كل أرجاء الوطن جرى قمعها من قبل الجيش في حمام من الدم ،وراح ضحيتها أكثر من 500شاب في عمر الزهور ،حسب التقديرات الرسمية وهي تقديرات جد منخفضة ،فضلا عن آلاف الجرحى والمسجونين .حملت تلك الإنتفاضة علامات وسمات كثيرة مما جاءت به ثورة تونس بعد عشرين سنة . دفعت تلك الأحداث السلطة لإجراء إصلاحات على النظام السياسي في الجزائر بإنهاء سيطرة الحزب الواحد وفتح المجال السياسي للتعددية ،وتحرير مجال الإعلام وفك القيد عن حرية

1 سلمان بونعمان ،**فلسفة الثوارات العربية : مقاربة تفسيرية لنموذج إنتفاضي جديد** ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،دراسات فكرية ،د .ذ.س،ص91.

التنظيم الإجتماعي والمهني مؤدية إلى ترسيخ التعددية .ومن المعروف اليوم أن النظام قد نجح في الإلتفاف على تلك الإصلاحات وإفراغها من محتواها وإستعادة سيطرته شبه الكاملة على المجتمع

أما قضايا الفساد التي تحصل في مؤسسات الدولة الكبرى مثل البنوك وشركات التأمين والمنشآت الإنتاجية والتجارية ،فإن الحديث عنها صار من القضايا اليومية التي تعرضها الصحف وتلوكها الألسن يوميا ،بداية بفضيحة مجموعة الخليفة قبل عدة سنوات ،وهي ماتزال معلقة لغاية اليوم،إلى فضائح البنوك الوطنية التي جرى فيها التلاعب بملايير الدينارات ،(تمثلت واحدة فقط من تلك الفضائح في تحويل 32 مليار دج)،ثم فضيحة الشركة الوطنية للمحروقات (سونطراك) ،وفضيحة الطريق السريع شرق – غرب ،وكلاهما يعتبر من كبريات قضايا الفساد التي تورطت فيها شخصيات كبيرة ومعروفة في النظام (وزراء ،وكلاء ، وزارات ،اعضاء من غرفتي البرلمان،ضباط سامون في الجيش ومصالح الأمن ،محافظو الولايات،فضلا عن آلاف الموظفين المتوسطين والضغار في الوزارات والمصالح الإدارية في كل ربوع البلاد) ،إذ كانت إنتفاضة يناير 2011 عفوية ،بدأت محلية في بعض الأحياء الفقيرة في مدينة وهران كبرى مدن الغرب الجزائري لكنها سرعان ما إنتشرت إلى بقية المدن الأخرى في الوسط والشرق لتصبح بعد يوم من إندلاعها حركة إحتجاجية وطنية بإمتياز وكانت بعد أيام من إندلا ع الحركة الإحتجاجية في سيدي بوزيد بتونس 27 ديسمبر 2010 التي إمتدت لتعم التراب التونسي كله وتشعل ثورة أطاحت بالنظام التسلطي والإستبدادي الذي أقامه بن علي وإستمر لمدة 23 عاما كان السبب المباشر حسب التفسير الرسمي إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل السميد والسكر والزيت وغيرها .لكن في الحقيقة تلك لم تكن سوى القطرة التي أفاضت الكأس إذ إن حالة الإحتقان والضغط التي تعرفها البلاد ليست جديدة ،فقبلها بأيام معدودات وقعت مواجهات عنيفة بين سكان الأحياء الشعبية الفقيرة بالعاصمة (حي ديار الشمس ،وباش جراح) ،وقوات الأمن على خلفية الطعن في نزاهة توزيع المساكن الإجتماعية ،إذ وجهت التهم إلى السلطات المحلية وممثلي الدولة (الوالي ،ورئيس البلدية ،والمجالس المحلية) بعدم العدل والإنصاف في توزيع المساكن وقد صارت هذه ظاهرة تقليدية في الجزائر منذ ثلاثة عقود .

قبل ذلك كانت أحداث عنف مماثلة قد وقعت في عدد من المدن الجزائرية مثل عنابة ،ووهران،ورقلة و غرداية ،للأسباب ذاتها مثل التوزيع غير العادل للسكن الإجتماعي ،وتفاقم البطالة بين الشباب بمن فيهم خريجو المعاهد العليا والجامعات ،وإنتشار الرشوة والفساد والظلم الإجتماعي ،وتفاقم البطالة بين الشباب بمن فيهم خريجو المعاهد العليا والجامعات

وأيضا الإحتجاجات التي ظهرت مع بداية السنة الجديدة 2017 ضد قانون المالية وإرتفاع الأسعار.

من الملاحظ أن حصيلة المواجهات رغم عنفها لم تكن كبيرة بفضل ما إكتسبته السلطة من حنكة في التعامل مع تلك الأحداث ، وبسبب الخوف من إتساع رقعتها وخروجها عن السيطرة ،ويبدو أن التعليمات الموجهة لقوات الأمن من أجل ضبط النفس وعدم إستعمال العنف المفرط قد قلصت من عدد الضحايا في صفوف الشباب الثائر .لقد تميزت حركة يناير/كانون الثاني 2011 بنفس الميزات التي إتسمت بها حركات الإحتجاج السابقة مثل قصر المدة ،وغياب التأطير ،وغياب مطالب وشعارات محددة موجهة للنظام ،وغلبة أعمال العنف والتخريب التي طالت الممتلكات العامة والخاصة على حد سواء ،بالإضافة إلى رموز السلطة .بإختصار ،كانت الإنتفاضة بمثابة عاصفة هوجاء من الغضب الإجتماعي الذي لم يتم إستثماره بالشكل الصحيح ،ولم يوجه بشكل سليم لتحقيق مطالب إجتماعية أو سياسية محددة .

أهم ما ميّز إحتجاجات جانفي 2011:

سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري من خلال الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الإحتجاج الإجتماعي ذات الطابع الشعبي العام ،وغياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المدنية .

لم تشكل الحركات الإحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية ،كما لم تفرز قيادات من داخلها ،ولم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة .ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي إستغرقته تلك الحركات ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذين يمثلون القوة الضاربة فيها.

يتميز الشباب الجزائري عامة ،والفئات التي تمثل الغالبية في هذه الحركات بنقص الإنضباط التنظيمي عموما ،والثقافة السياسية بالخصوص،فأعداد الشباب المنخرطين في جمعيات مدنية أو نقابات أو أحزاب سياسية محدودة جدا ،إن لم نقل منعدمة تماما .بالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الإحتجاجية تتميز بغياب لوائح مطلبية واضحة تتضمن مطالب إجتماعية وإقتصادية وسياسية محددة.لعل ذلك يفسر غلبة المواجهات العنيفة وأعمال السلب والتخريب على مسار هذه الحركات وإفتقادها لأفق سياسي واضح بسبب كل النقائص المشار إليها آنفا .

تبدو الأحزاب السياسية و التنظيمات المدنية متخلفة كثيرا عن وتيرة الأحداث ،وغير موفقة في قراءتها لتطورات الوضع في الشارع الجزائري ،وذلك ليس بالأمر الغريب عندما نعرف مدى الفجوة التي تفصلها عن المجتمع عموما،وفئة الشباب خصوصا.لذلك تبدو تلك القوى السياسية التقليدية عاجزة تماما عن إحتواء وتوجيه هذه الحركات الإحتجاجية حتى بعد إنطلاقها ،الأمر الذي يساعد على

تحويلها إلى عنف وسلب و تخريب،ورغم الخسائر في الأرواح والممتلكات ،فإن مثل هذه النتائج تصب في خدمة إستراتيجيات النظام الذي يشيطن الحركات الإحتجاجية ويفرغها من كل محتواها الإجتماعي والسياسي ،ويوظفها لبسط نفوذه على المجتمع الذي يبدو عقب تلك الأحداث مستاء من النتائج السلبية التي أدت إليها .

لقد وقفت كل التنظيمات السياسية والمدنية في الجزائر متفرجة على إنتفاضة 5 يناير/كانون الثاني 2011 التي فاجأت النظام وأجهزة الأمن ،ولن يتعد سقف المساندة للمحتجين لدى بعضها سوى التعبير الشفوي المحتشم عن مشروعية الأسباب التي دفعت الشباب للنزول إلى الشارع .بل إن العديد من القوى الموالية للنظام،بما فيها الأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية والنقابية سواء الممثلة في الحكومة أو المحسوبة على مايسمى بالمعارضة ،عبرت عن إستياءها وتنديدها بهذه الحركة ،ووصفت أصحابها كالعادة بالمشاغبين والمخربين والمتطرفين الذين تحركهم جهات خارجية ضد مصلحة البلاد والوطن .[1]

هناك من يشخص أن إنتشار هذه الظاهرة وتكررها راجع لحالة الإغتراب والشرخ الكبير بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والسلطة فالإنسان المغترب Alienated هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته ولا أهميته ولا وزنه في الحياة ،وإنما يشعر بأن العالم (الطبيعة،والآخرين ،بل والذات) –على عكس ذلك– غريب عنه ،يوجد بعيدا عنه وفوقه حتى ولو كان من صنعه هو . ولا يخلو هذا الوضع من مرارة وقسوة ،لأنه يحدث في الوقت الذي تزداد فيه أهمية الشباب وخطورة دورهم في الحياة .فمن ناحية ،تزداد أهمية جيل الشباب العددية ونسبته في التركيب السكاني ،ويزداد تعليمه وثقافته ووعيه بفاعليته وكفاءته في ممارستها ،وتزداد بالتالي قدرته على التأثير في سير الأمور في المجتمع.[2]

وهذا الأمر إنتشر حتى في المجتمعات العربية نظرا لعدة ظروف أهمها إنتشار وإرتفاع معدل البطالة بين الشباب العربي أكثر بقليل من 23 %عام 2010،وهذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30% .ومن ناحية أخرى فسوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعدد محدود للغاية من فرص التشغيل .ويفاقم من هذه المشكلة ضعف معدلات النمو الإقتصادي والخلل الذي يعانيه المناخ العام للإستثمار .وظروف العمل للشباب العربي سيئة للغاية دراء الأجور المتدنية والرعاية الإجتماعية والصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة ،ومع غياب دور النقابات العمالية ،فالبطالة كانت القاسم المشترك في كل الثوارات العربية ص59 ففي سوريا إرتفع معدل

1 لعياشي عنصر،م ،س،ذ ،ص12.

2 عزت حجازي ،**الشباب العربي ومشكلاته** ،عالم المعرفة : الكويت: 1978 يناير ،ص75.

البطالة من 8.4% عام 2010إلى نحو 14.9% عام 2011 أي أن معدل البطالة إرتفع بنحو 67.5% تقريبا .وفي مصر إرتفع معدل البطالة بنحو 33%،فقد إرتفع من 8.9 %عام 2010 إلى 11.9% عام 2011 أما في اليمن فتراوح بين 35و 45% أما المغرب فقد شهد ثباتا نسبيا في معدل البطالة خلال عامي 2010و 2011،بالنظر إلى محدودية الإحتجاجات التي شهدتها المغرب أصلا .كذا قامت بمجموعة من الإصلاحات في 2011من خلال إيجاد وظائف لبعض المتعطلين ، أما باقي الدول العربية فقد شهدت معدلات متفاوتة ،حيث بلغت في الأردن ولبنان مثلا 13% ،وفي الجزائر 9.8%.

فأمام هذه الأحداث والتغيرات يرى الباحث "لعياشي" ضرورة بناء التوافق المجتمعي ،بين أطراف الإنتاج الثلاثة والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين ،كعملية مستديمة وليس عملية طارئة أو مؤقتة، بما يتضمن إعتماد آليات لتطوير السياسات الإقتصادية بالتعاون الوثيق بين الشركاء الإجتماعيين كضمان لتحقيق التنمية الإقتصادية بالتعاون الوثيق بين الشركاء الإجتماعيين كضمان لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة ،وذلك بهدف تقوية التماسك الإجتماعي ،وبناء الحكم الصالح،والعدالة الإجتماعية .

حقوق المرأة :

هناك تحسن في الوضع السياسي للمرأة الجزائرية خلال 2012 فإزداد التمثيل النسائي للمرأة في البرلمان ،ففي البرلمان الجزائري الحالي والذي تم إنتخابه خلال 2012 توجد 143 نائبة من مجموع 462 نائبا وهي علامة فارقة مقارنة مع كل الإنتخابات التشريعية السابقة[1]

إستقلال الإعلام :

قامت الحكومة الجزائرية ضمن حزمة الإصلاحات السياسية بإصدار قانون جديد للإعلام الذي دخل حيز التنفيذ في 12 جانفي ،وإعتبرته خطوة كبيرة للنهوض بحرية الصحافة في البلاد ،بيد أن صحفيين محليين ونشطاء من المجتمع المدني أعربوا عن قناعتهم بأن القانون لازال يقيد الحريات الصحفية وطالبوا بتعديله ،وقد أقرت السلطات الجزائرية القانون الجديد في ديسمبر 2011 ،وذلك بعد الوعد الذي قطعه بوتفليقة في أبريل بإجراء إصلاحات في الميدان الإعلامي،ويحل القانون الجديد محل قانون الإعلام التقييدي الذي صدر في عام 1990.

1 عمرو سمير ،**التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، يصدر عن مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية 2012.ص156

ويعتبر هذا القانون المكون من 133 مادة يحتوي على 32 مادة على الأقل يمكن إستخدامها لتقييد حرية التعبير ،وتتسم عدة مواد بغموضها وتفرض قيودا غير ضرورية على إمكانية الوصول إلى المعلومات إضافة إلى غرامات باهضة ضد من ينتهك القانون،ويتيح القانون فرض غرامات على الصحفيين تصل إلى 500.000 دينار جزائري ،وإمكانية إغلاق المطبوعات ،إذا ما صدرت إدانة بحقهم بإرتكاب جريمة التشهير وإنتهاكات أخرى من بينها نشر معلومات حول تحقيقات جنائية أولية وإهانة رؤساء الدول والدبلوماسيين الأجانب ،وبموجب قانون سنة 1990 ،كان يتم معاقبة الصحفيين بالسجن لفترة تصل إلى 10 سنوات بسبب إهانة الدولة أو التشهير بها.

لم يتم رفع حالة الطوارئ التي إرتبطت بحالة العنف والإرهاب المستشري منذ بداية التسعينيات 1992 رغم التحسن الكبير للوضع الأمني والتطورات السياسية التي عرفتها الجزائر ،كالعودة إلى المسار الإنتخابي منذ 1997 والمصادقة الشعبية عن طريق الإستفتاء على قانون المصالحة الوطنية 2005 وبروز الكثير من مؤشرات عودة الإستقرار للمؤسسات السياسية وحتى التحسن في الوضع المالي للبلد جراء الإرتفاع في أسعار النفط .تحولت رفع حالة الطوارئ إلى مطلب لدى قوة سياسية داخل وخارج البرلمان والكثير من نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان في الداخل والخارج .علما بأن السلطات الإدارية العمومية عادة ما تتذرع بقانون الطوارئ للحد من الحريات والنشاطات الحزبية والجمعوية ،وقد يصل الأمر إلى الحل والتعليق للمؤسسات المنتخبة والمعينة والخاصة ،كما فعل أكثر من مرّة .الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية ،تقييم وطني لمشاركة المواطنيين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر.[1]

وسنوضح أهم الإحتجاجات التي حدتث في الجزائر في الآونة الأخير;

1 ناصر جابي،م،س،ذ،ص04

الفئة المحتجة	الموضوع / المطالب	أهم الشعارات	رد فعل السلطات	المكان	المدة
إحتجاجات شباب عقود الإدماج المهني والشبكة الإجتماعية حوالي 5 ألالاف محتج	إدماج كل عمال الإدماج المهني و الشبكة الإجتماعية الحاملين للشهادات في مناصبهم دون قيد وشرط . إعطاء الأولوية للتوظيف لهذه الفئة . فتح باب الحوار . منحة التقاعد تخصيص منحة لحاملي الشهادات العاطلين عن العمل إلى غاية حصولهم على منصب دائم .	من الحدود إلى الحدود كلنا ضد العقود نريد الإدماج	الأولوية في التوظيف لعقود ماقبل التشغيل	في العاصمة أمام البريد المركزي على مستوى أغلب ولايات الوطن على مستوى أغلب ولايات الوطن	07 جانفي 2017 30جانفي 2012 19.24.25مارس 2012 أخر إحتجاج مارس 2014

إحتجاج أعوان الشرطة حوالي1300 شرطي (بعد حالات الإعتداء الجسدي المتكرر على عناصر الشرطة والتي فاقت 20 حالة إزاء أحداث غرداية)	طروف العمل والمشاكل المهنية مطالب مرتبطة بالأجور وخفض سن التقاعد مراجعة نظام الدوام وكذا السكن الوظيفي طلب إقالة المدير العام للأمن وإنشاء نقابة لهم	في غرداية مسيرة صامتة . أما في العاصمة تم غناء النشيد الوطني ، ورفع شعارات أهمها : " لن نعود للعمل حتى يرحل الهامل " " تعويض ساعات العمل في الليل" " الحق في الراحة "...إلخ	التكفل العاجل بمطالب المحتجين. تلبية 12 مطلب من بين 19 مطلب.	غرداية في العاصمة أمام قصر الحكومة	3 أيام من 12 إلى 14 أكتوبر2014
إحتجاجات متقاعدي ومعطوبي وجرحى الجيش الوطني الشعبي حوالي 6 ألالاف عنصر	تمثلث في 40 مطلب أهمها : تحسين الأوضاع الإجتماعية والصحية إعادة النظر في المعاش توحيد منحة العجز مع تسوية وضعية المعطوبين وصب منحة	غناء النشيد مطالبنا شرعية ومسيرتنا سلمية	أمر الفريق الأول قايد صالح بتشكيل لجان لدراسة حالات المتقاعدين بشكل خاص المعطوبين إعطاء تعليمات للصندوق العسكري للضمان الإجتماعي	البليدة ، الصاحية الجنوبية للعاصمة الجزائرية بومرداس الصاحية الشرقية قالمة خنشلة و بعض الولايات	أول إحتجاج كان في 2012 وثاني إحتجاج تم في 14 ماي 2017

	الجريح تعديل المادة 76 من قانون المعاشات العسكرية وتكييفها حسب تقارير الخبرة الطبية إستحداث منحة مكافحة الإرهاب بالنسبة للذين شاركوا في الحرب ضد الإرهاب		لمعالجة بعض حالات المتقاعدين المحرومين من حقوقهم المالية تقرر رفع معاشات المتقاعدين في ميزانية التقاعد الخاصة بمنتسبي وزارة الدفاع الوطني السابقين 2018		
إحتجاجات عين صالح	الوقف الفوري لعملية إستخراج الغاز الصخري	صامدون وللغاز رافضون الغاز ينتشر والجنوب يحتضر تم قطع الطريق رقم 01 الرابط بين ولايتي غرداية وتمنراست بإضرام النار في عجلات السيارات	السلطات الجزائرية تتمسك بقرار إستخراج الغاز الصخري بسبب الظروف الإقتصادية الملّحة بسبب تضارب أسعار البترول إعتبار العاز الصخري مورد مهم ينوجب إستغلاله	البداية كانت في عين صالح ثم لاحظنا تضامن من بعض الولايات .	2015/01/01 والتي دامت 06 أيام على التوالي ثم أستأنفت فس شهر مارس لمدة شهرين

إحتجاجات تقرت (ورقلة)	توزيع قطع أراضي للسكن ربط الأحياء بالمياه الصالحة للشرب . توفير مناصب الشغل	تم غلق الطريق من خلال لعب كرة القدم وسط الطريق – للتعبير عن عدم توفر ملاعب لكرة القدم ، وإعتبروا أن هذه طريقة راقية للإحتجاج- نريد زيارة الوالي شخصيا في الإعتصام حقرة ، تهميش، معاناة	تم إقالة رئيس دائرة تقرت ورئيس أمن الدائرة فتح لجنة وزارية للتحقيق في عدة مشاريع لم يتم إنجازها	حدث الإحتجاج في " ذراع البارود التابع لبدية النزلة دائرة نقرت	01 نوفمبر 2016
إحتجاجات طلبة الماجستير أمام أغلب جامعات الوطن	رفض قرار وزاري الذي ينص على دمجهم مع طلبة أل .م.د وإلغاء دكتوراه علوم	الوقوف أمام مداخل العديد من جامعات الوطن ورفع شعارات كلها تطالب لا لإلغاء دكتوراه علوم	السيد حجار وزير التعليم العالي يؤكد أن القرار 547 يخص طلبة الماستر ولا علاقة له بطلبة الماجستير	أمام أغلب جامعات الوطن	2016/06/22

إحتجاج الأساتذة المؤقتين وحاملي الماجستير والدكتوراه	دمج الأساتذة الجامعيين المتعاقدين في مناصب دائمة وتوظيف كافة حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه فتح مسابقات التوظيف خاصة بحاملي شهادة الماجستير حسب تخصصاتهم في منصب أستاذ مساعد ب تخصيص الأجر القاعدي كراتب شهري ثابت للأساتذة الجامعيين المتعاقدين ...	أهم الشعارات: نطالب بتوظيف كافة حاملي الماجستير والدكتوراه لا لعقود الذل والهوان كفانا تهميشا وحقرة للأستاذ الجامعي المتعاقد	المطالب والإنشغالات المطروحة حلها بيد الوظيف العمومي والوزاره الأولى	أمام عمادة الجامعة في كل الولايات تقريبا	29جوان 2017

الجدول رقم 09 : جول يوضح أهم الإحتجاجات في الجزائر في السنوات الأخيرة – أعدته الباحثة من خلال متابعة الأحداث وتسجيلها-

نلاحظ أن الإحتجاجات تختلف من فئة إلى فئة أخرى فهناك فئة تطالب بتوفير منصب عمل دائم (عقود الإدماج المهني) (شباب عين صالح)في حين فئة أخرى تطالب بتحسين مسنواها المعيشي (كفئة متقاعدي الجيش) و (أعوان الشرطة) إلا إحتجاجات عين صالح التي طالبت بحماية البيئة ومنع الحفر لإسنخراج العاز الصخري ،وقد لاحظنا كيف حاولت السلطات رأب الصدع والعمل على إستتباب الأمن وإحتواء هذه الإحتجاجات .

التحول الديمقراطي و "ضبط المفهوم":

يرى العديد من الدارسين في إنتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم دلالة قاطعة على قدرة المنظومة الديمقراطية الليبرالية على الإنتشار والإستمرارية بوصفها نظاما يسوده نوع من التنافسية السلمية بين كل من الأفراد والجماعات المنظمة في إطار توسيع نطاق المشاركة السياسية والإستناد إلى إنتخابات دورية وتوفر أكبر قدر من الحريات السياسية والمدنية [1]

ونجد الباحث "دوبري يركز على بيئة التحول الديمقراطي ،معتبرا أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على إثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف القطاعات .أما "صموئيل هنتغتون " فيرى أن التحول هو إختزال الممر بين مرحلتين :مرحلة الإستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية وترسيخها [2]

وقد حاول الباحث "ناصر جابي" أن يشرح الإنتقال على الطريقة الجزائرية الذي يتميز بخصائص معينة لكل جيل وأيضا سيناريو مرتبط بذلك ،ففي الجزائر نحن أمام ثلاثة أجيال سياسية أساسية سيكون لها الدور المحدد في إنجاز عملية الإنتقال السياسي التي لن تكون سياسية فقط ،بل ديمغرافية كذلك ،مما يزيد قطعا من صعوبتها .فالإنتقال السلس في الجزائر،يعني إنتقال السلطة من جيل الثورة،الذي قاد ثورة التحرير وأنجز الإستقلال الوطني ،الجيل المولود بين العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي وهو ما نسميه في هذه الدراسة حسب "جابي" بالجيل الأول إنتقال سياسي لصالح الجيل الثاني الذي ولد في السنوات الأخيرة من حرب التحرير وبدايات الإستقلال .إلا أنه كجيل سياسي ،يبقى مختلفا عن الجيل الأول على مستوى أكثر من صعيد فهو جيل أحسن تعليما وأكثر تمدنا من الجيل الأول على سبيل المثال هذا ماسميناه بسيناريو الإنتقال الهادئ والسلس للسلطة من الجيل الأول إلى الجيل الثاني حتى ولو عرفت البلاد بعض التغيير جراء هذا الإنتقال فلن يكون إلا في الإتجاه الأكثر إنفتاحا على العصر وقبولا من المجتمع .[3]

السيناريو الثاني هو إنتقال السلطة من الجيل الأول نحو الجيل الثالث الأصغر سنا والمختلف من حيث تنشئته السياسية وخصائص لحظته السياسية في مرحلة بدأت فيها مشاريع الدولة الوطنية تعرف الكثير من الشروخ والإعياء ،جيل قاد الحركات الإحتجاجية وعبر من خلالها عن رفضه لأوضاعه ومعارضته للفئات الحاكمة وسلطتها السياسية ومؤسساتها وخطابها السياسي .

---

1 بوضياف محمد ،**مستقبل النظام السياسي الجزائري**،رسالة دكتوراه، ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ،فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر ،2008ص11

2 مرزوقي عمر، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر:إشكالية الدور**،المستقبل العربي،ص35.

3 ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري** ،الجزائر: منشورات الشهاب،2012،ص13.12

ومن مميزات الجيل الثالث حسب "ناصر جابي" أنه جيل فتح عينيه على الدولة الوطنية وهي تتخبط في عديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية جراء التعب الذي بدأ يظهر بوضوح على المؤسسات المركزية التي إعتمدها النظام السياسي وعول عليها كمؤسسات للتغيير الإجتماعي مثل المدرسة والمؤسسة الصناعية .هذا الجيل ولد في المدينة التي عرفت هجرة كثيفة إليها من قبل الجزائريين بدءا من السنوات الأولى للإستقلال ، لأسباب إقتصادية وإجتماعية جيل سيحصل على تنشئته من السنوات الأولى للإستقلال ،لأسباب إقتصادية وإجتماعية جيل سيحصل على تنشئته الأساسية داخل أحياء وأزقة هذه المدينة وهي تعيش أزمة متعددة الأوجه (أزمات سكن،نقل،مياه صالحة للشرب،بطالة،عنف) ،ليبادر هذا الجيل بالإحتجاج كشكل رئيس للتعبير عن نفسه وعن مطالبه .رافضا الإنخراط في المؤسسات الرسمية القائمة وحتى تلك التي كونتها المعارضة لاحقا كالحزب والنقابة ،مشككا في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي .ليكون الإستثناء الوحيد هو حالة الإسلام السياسي الراديكالي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ التي إمتطت هذه الحركات الإحتجاجية التي بادر بها شباب المدن من أبناء هذا الجيل من أجل طرح قضايا إجتماعية وإقتصادية أساسا .ركبت الجبهة الحركة دون أي عمل إصلاحي أو فكري مما جعلها تستفيد من قوة عنفوان الحركة في بدايتها دون أن تتمكن دائما من التحكم فيها وتسييرها خلال فترة الأزمة والإضطراب[1]

إن ما يهمنا في هذا التحليل ،بشكل خاص ،هو أن هذا الجيل كان قد جرب الحركات الإحتجاجية وما تزامن معها من عنف فردي وجماعي ضد جيل الثورة الذي يسيطر سياسيا على مراكز القرار السياسي،مما يشير بشكل واضح إلى نظرة واضحة سلبية واضحة يحملها جيل الشباب لهذا الجيل المسيطر على مقاليد الأمور السياسية في الجزائر .نظرة سلبية تعمقت أكثر بمناسبة هذه المواجهة التي عرفتها الجزائر خلال عقد كامل .إزدادت أثناءه الفروق الإجتماعية حدة .وكذا نسب الفساد بكل أشكاله بسرعة مذهلة في مجتمع آمن طويلا بالمساواة بين أفراده ،هذا الجيل الذي لجأ كذلك إلى التعبير عن نفسه من داخل مكان العمل والمصنع مباشرة بعد دخوله عالم الشغل ،بواسطة إضرابات عمالية ،نوعية لم تشهدها الجزائر من قبل ،في قطيعة واضحة مع أشكال إحتجاجات العمال الكبار في السن المتشبعين بالفكر الوطني وتجربة ثورة التحرير .كما عبر عن نفسه من خلال رفض هياكل النقابة الرسمية التي نظم إحتجاجاته وإضراباته خارج هياكلها وضدها ،في كثير من الأحيان ،قبل الإعتراف بالتعددية النقابية زيادة بالطبع على التعبيرات الفنية التي تبناها هذا الجيل كأغنية الراي والأغنية الأمازيغية وكل أشكال التعبير الفني الأخرى التي جربها لمواجهة خيارات وذوق الجيل الأول الرسمي وحتى الجيل الثاني ،الذي كان أكثر إنفتاحا ،كمستهلك ثقافي على الأقل .

1 ناصر جابي ، م، س، ذ ص24

فالمتتبع لمسار الحركات الإحتجاجية بالجزائر حاليا يلاحظ تحولا نوعيا في أسلوب الإحتجاج من المظاهرات السلمية إلى المظاهرات العنيفة ،وقد أنتج هذا التطور إلى تحول راديكالي في وسائل وآليات الإحتجاج ،حيث إنتقل شكل الإحتجاج من إحتجاج تقليدي سلمي مؤطر وبأهداف واضحة ومحددة إلى تظاهر عنيف غير مؤطر وبدون أهداف يوظف أدوات مختلفة لتحقيق مطالب واقعية .ولعل أبرز ميزات هذه الحركات الإجتماعية الجديدة هو أنها حملت معها فاعلا إجتماعيا جديدا ...شباب المدن والأحياء الشعبية الذي عبر عن رفضه لأوضاعه المعيشية بلغة سياسية جديدة يغلب عليها الغموض مقارنة مع الحركات الإجتماعية الكلاسيكية –العمالية ،النقابية ،الطلابية –المألوفة فقد إخترعت الحركات الحالية لغة تعبيرية جديدة إستطاعت أن تكون وسيلة ضغط قوية تفرضها على السلطة .التمركز الجديد لهذه الحركات الإحتجاجية ،طغيان أسلوب العنف ،إلتحاق شرائح إجتماعية جديدة ،التمفصل بين النخب والجماهير ،كلها عوامل جعلت هذه الحركات الإجتماعية رغم إستمرارية طرحها المطلبي في الغالب ،تخرج من الطابع السلمي إلى الطابع الصدامي العنيف وبالتالي توفر لنا التبريرات السوسيولوجية لمقاربتها .

هذه الحركات الإجتماعية التي تمركزت حول القضايا الحياتية (السكن،العمل،الماء الصالح للشرب... وكل إشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم "الحقرة" إتخذت لنفسها فضاءات جديدة لاعلاقة لها فضاءات الحركات السابقة (المصنع ،الجامعة) فقد غزت الشوارع الملاعب والأحياء .ويمكن تفسير رهان هذه الإحتجاجات في مخيلة المحتجين إلى عدم قدرتهم في التأثير على مصادر القرار،وكذا كون هذه المراهنة على العنف هي اللغة التي تفهمها السلطة وآلية يجب التعامل بهذا المنطق .قد ذهبت بعض الحركات الإحتجاجية إلى إبتكار أشكال إحتجاجية غير مسبوقة في الجزائر ،كغلق أبواب الإدارات المحلية ،الطرق وحتى المؤسسات الخدماتية ،بما في ذلك الجامعات إن راديكالية الحركة الإحتجاجية بالجزائر وإنتقالها من التظاهرة السلمية إلى إحتلال الفضاء العمومي يعود في نظرنا إلى ثلاث متغيرات :

الأول :تحول الإحتجاج من الطبقة العمالية التي طبعت مسار التطوري لسلك الإحتجاجات التي تعرف حضورا متزايدا للفئة الشبابية من الجنسين كمؤشرات ديمغرافية على طابعها العنيف وما يؤكد هذا الطرح أن الشباب من ليس لهم وظيفة قارة سيلعبون دور المحرك لحالة الرفض لأنهم يعتقدون بعدم إستفادتهم من الريع بالشكل الذي يريدونه والحالة النفسية لهؤلاء الشباب إستثنائية ،تتأسس على الخوف من المستقبل واليأس .وعليه نشهد حاليا فاعلين جدد ،فالفاعل النقابي لم يعد هو الوحيد المهيمن على هذه الإحتجاجات .

الثاني :هو أزمة النخب السياسية والنقابية وإنسلاخها المتزايد عن المجتمع والذي أقصاها عمدا من وظيفة التبعية وقيادة مطالبه ،ولعل ضعف مشروعيتها تغير إلى حد بعد إرتمائها في أحضان الدولة كرهان لإعادة إنتاجها ،كما هو الحال المركزية النقابية UGTA .

الثالث :عدم وجود أطر وقنوات الإتصال بين الدولة والمجتمع ،حتى وإن وجدت فإنها تخطئ الإتجاه والعنوان ،فالإحتجاج بالطبع يقوم به فئات شبابية في مقتبل العمر والدولة تحاور أعيان المنطقة وشيوخها .[1]

1 بلهواري الحاج،**الحركات الإحتجاجية بالجزائر من النظام السلمي إلى الإحتجاج العنيف**،الحوار الثقافي ،مخبر حوار الحضارات،التنوع الثقافي وفلسفة السلم ،جامعة مستغانم الجزائر،شتاء 2016.ص7.6.

7- نتائج الدراسة من خلال الفرضيات :

مناقشة الفرضيات :

الفرضية الأولى:

تؤثر الحركات الإحتجاجية على القرارات السياسية وتدفع النظام السياسي إلى إيجاد حل لها بدل قمعها ،حيث أصبحت وسيلة للتعبير عن تأزم الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع الجزائري .

هي فرضية مركزة تمحورت حول أكثر من متغير ،وبحثت عن قوة التأثير والتغيير ، ومن خلال العمل الميداني إكتشفنا أزمة إتصال بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ،وهذا الشرخ الكبير ساهم في إنفلات أمني وإجتماعي خاصة مع تدهور الوضع في الدول المجاورة ،ليس هذا فقط بل إنعدام المفهوم الحقيقي للمواطنة والمجتمع المدني الذي لم يتأسس من رحم المجتمع بل بقي مجرد مفهوم جاهز يتم إستخدامه وهذا ما جعل فرضيتنا تعبر عن الواقع المعاش .

الفرضية الثانية :

إن عمال الإدماج المهني وجدوا في الحركة الإحتجاجية فرصة لطرح مطالبهم و الوسائل التكنولوجية الحديثة سمحت بإتساع الهوة بين التنظيم الرسمي واللارسمي وأدت إلى تشكل مجتمع يسيّر عبر النت .

من خلال قراءتنا لأحداث الربيع العربي وجدنا الكثير يرى أنها بدأت بكبسة زر ،وأن هذا الجيل لا يمكن أن نسميه إلا الجيل الرقمي ،فالإنترنيت أصبحت في متناول كل فرد في المجتمع وبشكل سهل سواء عبر الكابل أو تقنية الجيل الثالث 3gأو تقنية الجيل الرابع 4g وغيرها من التطورات التكنولوجيا السريعة ،هذا مادفع عمال عقود ما قبل التشغيل إلى إستغلال النت وليونة إستخدامها وقوة إنتشارها في التعبير عن مشاغلهم ومشاكلهم والتساؤل عن مستقبلهم في ظل عقود إستعبادية لا توفر أدنى الحقوق ولا أي شروط .

خاتمة

خاتمة

يتجسد المجتمع المدني بتظافر جهود المواطن والدولة ،المواطن من خلال تبني سلوكا حضاريا من خلال آدبيات الحوار والنقاش والدولة من خلال فتح هذا المجال والتشجيع على هاته السلوكات والمراقبة تكون من خلال تجنب أي سلوك عنيف يخرج عن نطاق أخلاقيات الحوار والنقاش .

لكن تحقيق هذا المجتمع المدني أصبح شبيها بالمدينة المثالية عند أفلاطون ،إذ مع ظهور العولمة التي نشرت قيما دخيلة على المجتمع وفي بعض الأحيان أفكار سابقة لأوانها غزت بعض المجتمعات غير المؤهلة لخوض تجربة الإنفتاح والديمقراطية وغيرها من الأفكار الجاهزة والمستوردة .

فكما تختلف الأنظمة السياسية من نظام ديمقراطي ونظام ديكتاتوري أو نظم وبوليسي...تختلف كذلك السلوكيات السياسية لدى المواطنين حسب الأنظمة التي تتبناها دولتهم .

وهناك معايير عدة لتصنيف المجتمع ومعرفة مدى إنتشار الديمقراطية من بينها درجة المشاركة السياسية في المجتمع من خلال ممارسة عدة حقوق كالتصويت الإنتخابي ،وحرية التعبير ،الإنخراط في الأحزاب ،ممارسة الحق النقابي ،تكوين الجمعيات والمنظمات،فتح حلقات النقاش ...إلخ

بمعنى آخر صناعة القرار السياسي يكون من خلال تكافؤ مجهودات المواطن والدولة على حد سواء .

ولكن رغم الجهود المبذولة من الطرفين المواطن /الدولة ، لم يمنع من إنفلات الوضع بعض الشيء أين يصل كلا الطرفين إلى طريق مسدود أو تكون المدخلات أكثر من المخرجات خاصة إذا كان هناك قوى ضغط خارجية تعمل على تشويش الوضع وإرباك عملية صياغة القرار السياسي وتهدئة الفواعل الإجتماعية – ك إنتشار شرارة الربيع العربي حيث أصبح ورقة تهدد الكثير من الدول الأخرى – ،فالحركات الإحتجاجية نجدها في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ،لكن الفارق يمكن أن الحركات الإحتجاجية في النظم الديمقراطية تعمل على تطوير النظام و التنبيه إلى مخاطر قرار ما ؟،أما في النظم غير الديمقراطية فإنها تكرس الأزمات لأن النظام يعجز عادة عن الإستجابة لمطالب المحتجين،ونجد أن حركات الإحتجاج الإجتماعي لم تقترب في معظمها من المجال السياسي.

والجزائر لم تكن بمنأى عن هذا التهديد الخارجي ،رغم ما مرت به من أزمة عنيفة في فترة التسعينات ،تدهور الوضع الإقتصادي ،والإنفتاح السياسي غير المتدرج عجّل بأحداث عصيبة ،لكن من جهة ساعد الإنفتاح الديمقرطي على فتح إستدراك الكثير من الأمور وفتح قنوات للتعبير و الرأي ،و النقاش .

لكن هذا لم يمنع من ظهور الحركات الإحتجاجية خاصة في الآونة الآخيرة ،وإنتشرت عبر مختلف القطاعات القطاع الصحي ،الصناعي ،وخاصة التربوي ، وما ساعد على إنتشار هذه الحركات وسائل التواصل الإجتماعي خاصة ما سمي ب"الفاعليين الزرق " ،فكما لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية كيف كان يتم تواصل المحتجين الذين يشتغلون في إطار الإدماج المهني ،حيث كانت يتم تحديد المواعيد ومناقشة المواضيع عن طريق هذا الفضاء الذي أعتبر نوع من المجال الذي يسمح بتبادل ومناقشة الأفكار ونقلها إلى الواقع عن طريق التجمهر بطريقة سلمية .

وهذه تعتبر من أساسيات المجتمع المدني ،الذي تساعد على تهيئته الدولة التي تصبح تسميتها في هذه الوضعية بدولة الرعاية أو دولة العناية أو كما يفضل تسميتها "هابر ماس " بالدولة الإجتماعية L'ETAT SOCIAL .

فالدولة الإجتماعية تعمل على إحتواء المشاغل اليومية للمواطنين من خلال السيطرة عليها و دراستها و بذل الجهود في دراستها وحلّها بشكل سلس ،ليس هذا فقط ،بل فتح مجالات النقاش والحوار لتكريس أساسيات المجتمع المدني القائم على سلوك سياسي إجتماعي واعي وحضاري والذي ينتج بدوره المواطنة الحقة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1- الموسوعات والمعاجم :

أ- باللغة العربية :

- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية :عربي –إنجليزي ،بدون ذكر دار وبلد النشر،2005.
- غي هرميه وآخرون ،تر: هيثم اللمع،معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية (عربي –فرنسي-إنكليزي)،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان ، 2005.

ب- باللغة الأجنبية:

Noha Webster ;Webter'S NEW Twentieth Century Dictionary Of The English Language Unabridged (Second Edition ;The World Publishing Company New York ;1968

2- الكتب :

- محمود عباس ،النقابات العمالية المصرية :رؤية ثورية ،كراسات إشتراكية ،مصر : د.ذ.دار النشر ،أكتوبر 1996.
- أحمد بن مرسلي ،مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2003.
- أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات الأهداف، الوسائل والبدائل ، الجزائر: دار الأمة، 1997 .
- أحمد جاد وآخرون ، قياس المشاركة السياسية للشباب و أهم العوامل المؤثرة عليها ،كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ،قسم الإحصاء جامعة القاهرة ، 2009.2008 .
- أحمد زايد ،التغير الإجتماعي،طب 2، القاهرة ،مصر : مكتبة الأنجلو مصرية ، ،2000.
- أحمد عبد التواب وآخرون ،الحركات الإجتماعية وثوارات الربيع العربي :دراسة حالة مصر ،طب1،القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2017..
- أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- أحمد وهبان ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية : الإسكندرية : 2003
- أسامة الغزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، نوفمبر 1987،.
- ألان تورين ، نقد الحداثة، ،تر :أنور مغيث ،المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة : المشروع القومي للترجمه ،1997.

- أنتوني غيدنز، علم الإجتماع العام: مع مداخلات عربية ، تر:فايز الصايغ،طب4، ،لبنان: المنظمة العربية، 2005.
- إيمان النمس ،دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الإجتماعية في الجزائر:دراسة مرحلة التعددية النقابية،الجزائر:ناشري ،جمادى الأولى 1435/مارس2014.
- إيمان محمد حسني عبد الله ،الشباب والحركات الإجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2012
- البشير عبد الكريم ،دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل ،جامعة الشلف ،الجزائر دون ذكر التاريخ.
- بوضياف محمد ،مستقبل النظام السياسي الجزائري،رسالة دكتوراه، ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ،فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر ،2008.
- تشارلز تيللي ،الحركات الإجتماعية 1768-2004،تر :ربيع وهبة ، القاهرة :المشروع القومي للترجمة ، العدد957 ،2005.
- تشارلز تيللي" في كتابه " الحركات الإجتماعية :2004.1768، ترجمه ربيع وهبة الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة 2005.
- جمال عبد الناصر،فلسفة القورة ، القاهرة: جزيرو الورد، د.ذ س و ص
- جورج لوفران،الحركة النقابية في العالم، تر:إلياس مرعي ،بيروت:منشورات عويدات ،1980.
- جون جاك روسو ، تر: عبد العزيز لبيب ،طب1، في العقد الإجتماعي أو مبادئ القانون السياسي بيروت ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،المنظمة العربية للترجمة ، 2011 .
- حسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1976 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- حمود عقله العنزي ،المفاهيم العشر في إدارة العمل النقابي ،الكويت :الإتحاد الوطني لطلبة الكويت،2000
- حنة أرنت ،أسس التوتاليتارية ،.، تر : أنطوان أبو زيد ،طب1 ،،لبنان : الفكر العربي الحديث،دار الساقي ،1993 .
- خضر خضر ،مفاهيم أساسية في علم السياسة ،طب1، طرابلس لبنان :المؤسسة الحديثة للكتاب ،2011.
- داورتي جيمس ،بالتسغراف روبرت ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،تر :وليد عبد الحي ،طب1 ،الكويت :كاظمة للنشر والتوزيع ،ديسمبر ،1985.
- روزا لوكسمبورغ ،الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات ،طب1 ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1970

- زبيري حسين ،الحركة العمالية والنقابية والبحث عن العدالة الإجتماعية في الجزائر ،معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت ،معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة ،بيروت ، فبراير 2017 .
- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية :إتجاهات نظرية ومنهجية حديثة :تساهم في فهم العالم من حولنا ،كلية التربية ،جامعة عين الشمس 2005.
- سلمان بونعمان ،فلسفة الثوارات العربية : مقاربة تفسيرية لنموذج إنتفاضي جديد ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،دراسات فكرية ،د .ذ.س.
- سلمان بونعمان ،فلسفة الثوارات العربية : مقاربة تفسيرية لنموذج إنتفاضي جديد ،مركز نماء للبحوث والدراسات ،دراسات فكرية ،د .ذ.س.
- صخر المحمّد ،أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية : الجزائر أنموذجا ،جامعة دمشق ،كلية العلوم السياسية ،2012.2011.
- صمويل هنتجتون ،النظام السياسي في مجتمعات متغيرة ،تر: حسام نايل ،طب1،لبنان،مصر ،تونس :دار التنوير ،2007.
- الطقز ،الحكم الرشيد في النقابات العمالية ، فلسطين : مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين ،2006.
- عبد الباسط محمد حسن،علم الإجتماع الصناعي ، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1972.
- عبد الباسط محمد حسن وأخرون ،التغير الإجتماعي في المجتمع الإشتراكي،في قراءات في الخدمة الإجتماعية ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ،1964.
- عبد العالي دبلة ، الدولة الجزائرية الحديثة ، الإقتصاد والمجتمع والسياسة ، طب 1 ،القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000.
- عبد العزيز إبراهيم عيسى ،محمد محمد جاب الله عمارة ،السياسة بين النمذجة والمحاكاة ،المكتب الجامعي الحديث،2004.
- عبد العزيز إبراهيم عيسى ،محمد محمد جاب الله عمارة ،السياسة بين النمذجة والمحاكاة ،المكتب الجامعي الحديث،2004.
- عبد العزيز رأسمال ،كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية:دراسة سوسيولوجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1993.
- عبد العزيز ركح،ما بعد الدولة – الأمة عند يورغن هابر ماس ،الجزائر :منشورات الإختلاف، 2011.
- عبد الناصر جابي ،الحركات الإحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير2011) ،الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،فبراير2011

- عبد الناصر جابي ،الحركات الإحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير2011) ،الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،فبراير2011
- عزت حجازي ،الشباب العربي ومشكلاته ،عالم المعرفة : الكويت: 1978 يناير .
- علي الكنز ، عبد الناصر جابي ، الجزائر في البحث عن كتلة جديدة ، الأزمة الجزائرية ، طب1 ، لبنان: دراسات الوحدة العربية . 1996 .
- علي حرب ،حديث النهايات فتوحات العولمة ومآزق الهوية ،طب2 ، ا المغرب لدار البيضاء : المركز الثقافي للنشر ، 2004. .
- علي خليفة كواري و آخرون،المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية،مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- عنصر العياشي ، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ، طب1، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 1999.
- فارق عمر فوزي،قراءات ومراجعات نقدية في التاريخ الإسلامي ،الأردن: مجدولاي،2007.
- فيليب برو ،علم الإجتماع السياسي ،، تر:محمد عرب صاصيلا، طب 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع :بيروت – لبنان ،1998.
- كامل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية، طب1، الأردن: دار الثقافة، 2006.
- لحسن سرياك، الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ " الهوية الأمازيغية": مدونة وبيلوغرافيا، الرباط: دار التنوير، 2003 .
- محمد الجوهري ، قراءة معاصرة في نظرية علم الإجتماع، تر: مصطفى خلف عبد الجواد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، 2002.
- محمد السويدي،علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1990.
- محمد السويدي،علم الإجتماع السياسي ميدانه وقضاياه،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد سعيد عقيب ،الإتحاد العام للطلبة الجزائريين ودوره في الثورة 1962.1955.طب1، الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012.1434 .
- محمد غريب عبد الكريم،البحث العلمي(التصميم،المنهج،الإجراءات).الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1992.
- محمد نجيب توفيق ،عبد الله محمد بازرعة ، العلاقات الصناعية في الشركات والمؤسسات العامة ،مكتبة القاهرة الحديثة 1966 .

- محمود خليفة جوده وآخرون ، الحركات الإجتماعية وثوارات الربيع العربي ،طب1، مصر : المكتب العربي للمعارف ،2017.
- محمود شاهين ،حول الحق في التنظيم النقابي ،الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ،سلسلة مشروع تطوير القوانين 18 ، رام الله ، أبريل 2004.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)،طب1، دار الحامد للنشر والتوزيع. 2009.
- مصطفى الحباب وآخرون، مؤسسة الإنتشار العربي،مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،د ذ س.
- مصطفى محسن ،المشاركة السياسية وأفق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر ،نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد17 ،2008 .
- معن خليل العمر الحركات الإجتماعية ،،طب1، عمان : دار الشروق ، 2010.
- مكاوي حسن عماد ،الإتصال ونظرياته المعاصرة ،القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ،2002 .
- منار قصاص ،الإعاقات الأبستيمية في العقل العربي المعاصر :دراسة تحليلية نقدية لطبيعة التابوهات الفاعلة في الواقع العربي،مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية 2015
- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية، تر: بوزيد صحراوي، طب2، الجزائر: دار القصبة، 2004.2006.
- موريس ديفارجيه ،الأحزاب السياسية ،القاهرة :دار النهار ،1972 .
- مولود ديدان،مدونة العمل ،الجزائر:دار بلقيس ،الجزائر،2015.
- مولود زايد الطبيب ، العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي،طب1، بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005
- مولود زايد الطبيب ،طب1 ،علم الإجتماع السياسي ،منشورات جامعة السابع من إبريل ،الزاوية ،ليبيا ،2007 .
- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري ،الجزائر: منشورات الشهاب،2012.
- نهى محمد أمجد نافع ،المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981-2002،قسم البحوث والدراسات الإنسانية ،معهد البحوث والدراسات العربية:مصر ،2013.
- النوري مزيد، الحق النقابي في المعايير الدولية والقانون التونسي ،آليات العمل النقابي ، تونس: الإتحاد العام التونسي للشغل بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيبارت،منشورات المركز النقابي للتكوين2000.2001 ،جانفي 2002.
- يوسف محمد جمعة الصواني،إتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية ، طب1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2014.

ت- باللغة الأجنبية

- Touraine Alain ,La Voix et le Regard: sociologie des mouvements sociaux, Seuil, Paris,1974.

-François Dubet, , Les nouveaux mouvements sociaux : Action collective et mouvements sociaux, Paris, PUF, coll. "in François Chazel ,1993

-Frédéric Delacourt, Chroniques de l'Essonne - De la Révolution à la fin du XXe siècle, 2011

-Hobsbawm Eric,primitive rebels :studies in archaic forms of social movement in the 19th and 20th centuries, mancheester uni press, 1963.

-Joseph Schechla, Anatomies of a Social Movement: The Social Production of Habitat in the Middle East/North Africa ,Cairo: HLRN, 2004

-La Voix et le Regard: sociologie des mouvements sociaux, Seuil, Paris,1974

-Tilly Charles , "Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances," Berkeley Journal of Sociology ،1994

-Steve Jones , Encyclopedia of New Media : An Essential Reference to Communication and Technology SAGE Publications, 2003.

الرسائل و الأطروحات:

أ-الأطروحات :

- أحمد بنيني ،الإجراءات الممهدة للعملية الإنتخابية في الجزائر ،أطروحة الدكتوراه ،جامعة باتنة ،2006/2005
- بن نعمة عبد المجيد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954-1962،دكتوراه ،قسم التاريخ وعلم الآثار ،جامعة وهران 1 ،2015.2014 .
- بوضياف محمد ،مستقبل النظام السياسي الجزائري،رسالة دكتوراه، ،قسم العلوم السياسية ،فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ،2008

- بومعيزة السعيد ، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب : دراسة إستطلاعية بمنطقة البليدة ، قسم الإعلام والإتصال ، دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ، 2005.2006.
- مولاي الحاج مراد ،العمال الصاعيون في الجزائر : ممارسات وتمثلات ،دراسة ميدانية بثلاث مؤسسات صناعية بمنطقة طرارة ، دكتوراه دولة ،علم الإجتماع ،جامعة وهران ،جوان 2005.
- ميمونة مناصرية ،هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة : من منظور أساتذة جامعة بسكرة ،دكتوراه ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،قسم علم الإجتماع التنمية ،جامعة محمد خيضر ،الجزائر،2011.2012.

أ- ماجستير:

- أشرف غالب أبو صالحة ، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي 1991.2011، ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الشرق الأوسط،2011.2012
- باسل أحمد ذياب عامر ،أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993.2013) ،ماجستير، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين ،2014 .
- سركوت سروك يعقوب ،مدى مشروعية المظاهرة والإضراب والإعتصام في ضوء مقاصد الشريعة، ، ماجستير، في معارف الوحي والتراث (الفقه وأصول الفقه) كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية الجامعة الإسلامية العالمية ،ماليزيا،جويلية 2011.
- شطيبي حنان ،الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية :دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟دراسة حالة ،ماجستير،تسيير الموارد البشرية، قسم علم الإجتماع،جامعة منتوري ، قسنطينة الجزائر، 2010/2009 .
- طاهر حسين أبو زيد، دور المواقع الإجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها على المشاركة السياسية " دراسة ميدانية " ماجستير ،قسم العلوم السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر: غزة، 2012
- عابر حفيظة ،القيم السياسية لأغنية الراب في الجزائر ،ماجستير ،قسم علم الإجتماع ،كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران ، 2014.
- عديلة آمال،الفعل التطوعي في ظل التغير الإجتماعي في الجزائر : دراسة ميدانية لبعض مناطق مدينة الأغواط ،ماجستير ،علم الإجتماع،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011.
- فيرم فاطمة الزهراء، الموظف العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر ،دور الإدارة في تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية ، ماجستير، قسم علم الإجتماع التنمية ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر،2002.2003.

مقالات :

أ- اللغة العربية:

- أحمد سويقات ،التجربة الحزبية في الجزائر 1962،2004 ، الباحث ، العدد 04، الجزائر :جامعة ورقلة ، 2006.
- إدريس بولكعيبات ، حول تشكل وإنهيار الطبقة الوسطى في الجزائر ، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية ،العدد14، قسنطينة ،الجزائر ، 2000.
- إدريس بولكعيبات ،الحركة النقابية الجزائرية بين عصرين :إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثاني عشر ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة .
- بلهواري الحاج،الحركات الإحتجاجية بالجزائر من النظام السلمي إلى الإحتجاج العنيف،الحوار الثقافي ،مخبر حوار الحضارات،التنوع الثقافي وفلسفة السلم ،جامعة مستغانم الجزائر،شتاء 2016.
- بوحنية قوي ،دينامية الحراك الحزبي في الدولة المغاربية :دراسة عجز أداء الأحزاب،بالجزائر،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر، أفريل.
- بولعراس فتحي ،الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير ،مركز دراسات الوحدة العربية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد35،صيف 2012.
- بومدين بوزيد ،قوّة الشارع في التغيير السياسي: محاولة في فهم تعثّر التجربة الديمقراطية في الجزائر،العدد 11،بيروت ،لبنان :المجلة العربية للعلوم السياسية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية،2006.
- تقنيات النضالات ،جريدة عمالية نسوية شبيبية أممية ،المغرب ،العدد07 ، ماي 2005.
- توكومبي لومومبا كاسونجو ، الحركات الإجتماعية ومطلب الديمقراطية في ليبيريا (الحركة من أجل العدالة لأفريقيا و تحولها إلى حزب سياسي) تر:مصطفى مجدي الجمال ،،طب1، دراسات إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،في إفريقيا والعالم العربي، الجزء الثاني،القاهرة: المركز القومي للترجمة العدد1509، 2010 .
- جيلالي ليابس ،منظمو المشروعات والخصخصة واللبرلة:حركة تنمية الديمقراطية في الجزائر، ،تر : مصطفى مجدي الجمال، دراسات إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،الجزء الأول،طب1 ،المركز القومي للترجمة ،العدد 1508،2010.
- حسين صديق ،الإتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الإجتماعية ،جامعة دمشق ،المجلد 27 ،العدد الثالث والرابع،دمشق، 2011..

- حمدي عبد الرحمن حسن ، المشاركة السياسية : إشكالات عامة وقضايا نظرية ، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلد 39، العدد1، د.ذ.دار ومكان النشر ، 2011.
- خير الدين حسيب، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل،المستقبل العربي،بيروت لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 398 ،أبريل نيسان،2012.
- دديه لصاوت، نظرية الحركات الإجتماعية :هياكل ،أفعال ،وتنظيمات ، تحليل الإحتجاج الإستشرافي،إنسانيات ،العدد 08،1999.
- ربيع وهبة وآخرون،الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي(مصر–المغرب–لبنان–البحرين)،مركز دراسات الوحدة العربية ،طب1 ،يناير 2011.
- رشاد عبده ، ،حركة إحتلوا وول ستريت :الربيع العربي ينتقل إلى مدن وعواصم العالم الغربي ،المجلد التاسع عشر ،العددين الثالث والرابع،السنة التاسع عشر ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ديسمبر 2010.
- رشيد تلمساني ،الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،بيروت :مركز كارينغي للشرق الأوسط ،العدد 07،الصادرة بتاريخ يناير 2008 .
- رمضاني صوراية ،الحركات الإجتماعية " مقاربة سوسيولوجية " ، العدد 24/جوان 2016
- سميرة ليمام سلمى ، النماذج الإنتخابية : نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الإنتخابية في الجزائر ،دفاتر السياسة والقانون ، ورقلة ،الجزائر:جامعة قاصدي مرباح عدد خاص أفريل 2011.
- سميرة شيخاني الإعلام الجديد في عصر المعلومات ،مجلة الجامعة،المجلد 26 ،العدد الأول+الثاني،2010.
- الشوبكي عمر وآخرون،الحركات الإحتجاجية بين السياسي والإجتماعي في الوطن العربي،مصر ،المغرب ،لبنان ،البحرين،مركز دراسات الوحدة العربية طب1،لبنان 2011.
- صالح ياسر ، ، الحركات الإجتماعية :الجوهر –المفهوم–والسياقات المفسرة ،الثقافة الجديدة، بغداد: المكتبة الوطنية أبو نواس ، العدد 371 ، كانون الثاني 2015.
- عبد الكريم مهور باشة،الدولة وتهميش الشباب في الجزائر،جامعة سطيف،الباحث الإجتماعي ، 10سبتمبر2010.
- العدلية هاني الفردان المرباطي، نشأة وتطور النقابات إرتباطا بالحركة الصناعية في أوروبا، في لقاء خاص مع " الوسط" عن تاريخ الحركة النقابية ومهماتها ،العدد 359 ،الأحد 31 أغسطس 2003 الموافق ل 04 رجب 1424
- عروس الزبير ،الخصوصية الجزائرية في إستيعاب الإحتجاجات الشعبية ،السياسية الدولية ،العدد 59 ، مصر،2011.
- فالح عبد الجبار،أثر الإندماج الإجتماعي –حضورا وغيابا – في عملية الثورة ونتائجها : الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي :نحو خطة طريق (ملف) المستقبل العربي ،بيروت لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 398،أبريل نيسان 2012 .

- فضيلة فاطمة دروش ،في سوسيولوجيا الإحتجاج (دراسة ميدانية في وسط شبه حضري في الجزائر) مجلة إضافات العدد 22 ربيع 2013.
- كوينتين دولافيكتوار ، مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند حنة أرنت وهابرماس:إستمرارية السياسي من العصور القديمة إلى الحداثة، ،تر نور الدين علوش ،إضافات ،العدد 22 ربيع 2013 .
- محمد خليل الرفاعي ،دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية " دراسة تحليلية " ،مجلة جامعة دمشق ،المجلد 27 العدد الأول + الثاني ،2011 .
- محمد نور الدين أفاية ، القوى الإجتماعية للثورة : الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق (ملف) ، بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد398، أبريل 2012 .
- محمود ممداني وامبا دياوامبا،الحركات الإجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي، تر: صلاح أو نار وآخرون ،دراسات إفريقية عن الحركات الإجتماعية والديمقراطية ،الجزء الأول،طب1 ،المركز القومي للترجمة ،العدد 1508،2010.
- مرزوقي عمر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر:إشكالية الدور،المستقبل العربي.
- منصور مرقومة ،المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر :بين الواقع و النظرية ،جامعة ورقلة ،الجزائر ،دفاتر السياسة والقانون عدد خاص ،أفريل 2011 .
- منير مباركية ،علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر ،دفاتر السياسة والقانون، ،عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أفريل 2011.
- هيثم مزاحم،الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي-مصر،المغرب،لبنان،البحرين-،طب1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011.
- يوسف عنصر، مشكلات الشباب الجزائري : الواقع والتطلعات المستقبلية،الباحث الإجتماعي،عدد10، جامعة منتوري قسنطينة، سبتمبر 2010.

باللغة الأجنبية:

. Bonchek Mark S;Thinking about Political Participation Finding The Right Theoretical Tool.(Internet Source ;www pin Library Pool-cog .Htm ; Office of the United Nations Hight Commisionner for Human Rights Geneva Copyright,

Bourdieu Pierre, Pour un mouvement social européen, in, Manière de voir, Le Monde diplomatique, Bimestriel, N° 103, Février- Mars 2009

Cerdin Jean-Luc ,Rodolphe Colle ,La fidélisation des salariés par l'entreprise à la carte", Revue de Gestion des Ressources Humaines, no 55, janvier 2005

julien rocherieux , l'èvolution de l'Algérie depuis l'independance, .cairn.info/resume.php ,14.05.2016

القوانين والمراسيم :

أ- باللغة العربية.

- حقوق العمال،الأسئلة في القانون دليل قانوني ،برتي للنشر :الجزائر ،2015 ص8.6.
- المادة 27 من القانون الأساسي العام للعامل لسنة 1978
- المادتين 24،25 من القانون 02/90 المتعلق بتسوية النزاعات الجماعية للعمل
- المرسوم التنفيذي رقم 90- 143 المؤرخ في 22 مايو 1990 المتضمن ترتيبات الإدماج المهني للشباب
- المواد: 03، 04، 06، من المرسوم التنفيذي رقم 08- 126، المؤرخ في 19 أبريل 2008، المتعلق بجهاز الإدماج المهني
- المرسوم التنفيذي رقم 142-13 الصادر في 13 أفريل 2013 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 126-08 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني
- القانون الأساسي 2015 لنقابة unpef
- بيان المؤتمر الوطني الخامس رقم:2015/16) جريدة الخبر 2016/08/10 العدد 8236 السنة السادسة وعشرون
- منظمة العملى الدولية ، أنظمة منازعات العمل ، دليل بشأن تحسين الأداء ، طب 1، 2013 .
- محمد الطرابلسي ،الأنشطة العمالية ، منظمة العمل الدولية ،د ، ذ، س

ب-اللغة الفرنسية

Bureau international de travail2010

التقارير :

- التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية2012.

- عمرو سمير ،التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، يصدر عن مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية 2012.

مقالات جرائد:

(جريدة الحدث ،27.02.2012،العدد 3578)

[1] (جريدة الوصل،2012.03.26 العدد 2035)

الوابوغرافيا :

- محمد الأحمري،الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي:رؤية مستقبلية وتقييمية ،منتدى العلاقات العربية والدولية fairforum.org/author/mohammed-alahmari
- لحسن دردوري ، بن عامر نبيل ، تشخيص لقوة العمل في الاقتصاد الجزائري http://iefpedia.com/arab/
- سليمان فارس 11/02/2015 آخر ساعة http://www.akhersaa-dz.com/news/112910.html
- مدونة التوظيف http://nationaljobsblog.blogspot.com/2014/05/blog-مدونة المهن والوظائف 2016/11/26 17.23 post.html#.WDmas4qg_IU
- عقود ماقبل التشغيل csdz.yoo7.com 10/08/2016 16.46
- اسين تملالي ،النقابات المستقلة الجزائرية حدود تجربة واعدة ،2009، موقع إلكتروني 19.01.2016 =http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid
- ناصر جابي ،النقابات والمسألة الإجتماعية :التجربة الجزائرية ،نشر يوم 2014/03/19 http://arabi.assafir.com أطلع يوم 05 جوان 2016 على الساعة 14.30.
- سماح محمد إسماعيل ،الجماعات الهامشية بين المركز والأطراف :الألتراس نموذجا ،منتدى العلاقات العربية والدولية http://fairforum.org/أخبار-المنتدى/ 2015.
- ناصر جابي ،غياب الأحزاب والجمعيات في الميدان ساهم في بروز الحركات الإجتماعية بالجزائر، 11 جويلية 2015 ص19. http://www.aps.dz/ar/algerie/17886
- محفوظ رموم، رؤية إستشرافية لظاهرة العنف في الجزائر ، موقع أرنتروبوس http://www.aranthropos.com/أشكلة-الهوية-الجزائر-الأمزغة-العوربة/، 2015، 14.00.
- إبراهيم البيومي غانم ،**الحركات الإجتماعية ..تحولات البنية وإنفتاح المجال**، 2004 ، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml،15:02/12.09.2015
- فايد ، المدونون الأحرار ،31 أكتوبر 2011، http://khaledfayyad.blogspot.com/2011/10/blog-post.html 04.00
- عبد الإله فرح دور الأنترنيت في الحركات الإجتماعية 2016/12/02 ، 14.30 ibdapress.wordpress.com
- محمد المستاري، آلان توران منتقدا السوسيولوجيا الكلاسيكية ، موقع أرنتروبوس،http://www.aranthropos.com/آلان-تورين-منتقدا-السوسيولوجيا-الكلا /2018/03/05، 19.00
- حميدة حمومي ،نظرية الحركات الإجتماعية :هياكل ،أفعال وتنظيمات : تحليل الإحتجاج الإستشرافي ،إنسانيات 1999 ص52.49 http://insaniyat.revues.org/838

- العياشي عنصر،الحركات الإحتجاجية 1-2 ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/2/11 . 2018،21.00/03/05
- محمد المستاري، آلان توران منتقدا السوسيولوجيا الكلاسيكية ،يناير 2012 جريدة الأوان المغربية ، http://www.onmagharebia.com/news1817.html 14.30 2016
- أسماء عبد الفتاح ،هل تستطيع إحتجاجا ت الشباب تغيير وجه إفريقيا ؟، ديسمبر 2015[1] http://elbadil.com/2015/12/14/هل-تستطيع-احتجاجات-الشباب-تغيير-وجه-إف/ 18.11.2016،06.30
- التحولات الديمقراطية في إفريقيا http://www.moqatel.com/ يوم 2016/03/25 05.00
- سماح محمد إسماعيل ،الجماعات الهامشية بين المركز والأطراف :الألتراس نموذجا ،منتدى العلاقات العربية والدولية http://fairforum.org/أخبار-المنتدى/ 2015 10.05.2016،14.00
- عمرو عبد العاطي، المنطقة المأزومة:الثورات العربية بعد 4 سنوات.. هل أخفق التغيير؟ (ملف)، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 22/01/2015 14.00 http://rawabetcenter.com/archives/3164
- محمود خليفة جودة محمد الدولة والحركات الإجتماعية الجديدة http://democraticac.de/?p=646 المركز الديمقراطي العربي للدراسات والإقتصادية والسياسية الإستراتيجية 14.30 22.05.2015
- ياسر بلهيبة ،**من النضال الطبقي إلى النضال المعولم** ،03.04.2016، https://afkarona.wordpress.com/2012/04/01/
- مبروك بوطقطوقة ،**العروبة والعولمة**، موقع أنتروبوس 20.10.2016،09.00 http://www.aranthropos.com/أشكلة-الهوية-الجزائر-الأمزغة-العوربة/ -
- فايد ، المدونون الأحرار ،31 أكتوبر 2011، http://khaledfayyad.blogspot.com/2011/10/blog-post.html .26.12.2016،08.00
- قادري سمية ،شنين محمد المهدي،سوسيولوجيا الثورة ،10 أبريل 2011 http://bohothe.blogspot.com/2011/04/blog-post.html
- عبد الإله فرح ، الحركات الإجتماعية ودور الأزمات ،منبر الحرية ديسمبر 2013 http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/8261
- ناصر جابي ،النقابات و المسألة الإجتماعية : التجربة الجزائرية ، السفير العربي ، http://arabi.assafir.com/Article/3927 .15.30،2018/03/05،
- كاف موسى ، العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيو- إقتصادية ،المنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، 2018/03/05 17.30.[1] http://socio.montadarabi.com/t2039-topic
- ناصر جابي، النقابات والمسألة الإجتماعية : التجربة الجزائرية ، السفير العربي ،http://arabi.assafir.com/Article/3927 ،أطلع عليه 03.04.2018 ،17.00.
- الحركة النقابية والعمالية في الجزائر بين عامي 1962.1830. http://www.algeriagate.info/2015/02/1830-1962.html 2018/03/04 / 22.30.
- محمد المرباطي ،مقدمات تاريخية في فهم النقابات العمالية والحرفية مع بدايات التاريخ العربي الإسلامي ،الحوار المتمدن ،نشر يوم 2002/02/07،وأطلع 2018/03/08. http://www.m.ahewar.org/s
- أحمد كردي، النقابات العمالية ، موقع كلية التجارة جامعة الأزهر ، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/277445 2018/03/03على 18.30.
- سعدي ميران ،الحركة العمالية والتقابية ودور اليسار في المرحلة الراهنة ،821، أيار 2004 ، نشر في 2004/05/01، وتم الإطلاع عليه يوم 2018/03/03 على 17.30 ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17593
- قياتي عاشور ،دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ،قسم علم الإجتماع ،جامعة بني سويف ،مصر http://jilrc.com / 06.30/2018/02/16 .
- محمود عبد العال ،التعبئة السياسية السياق ،المفهوم والتأثير،المركز الديمقراطي العربي ،2018/02/16، 07:00 http://democraticac.de/?p=43992
- من مدونة علم الإجتماع http://www.bsociology.com/2016/04/blog-post_32.html 07.00 2018/02/16 .
- السيد عليوة ،منى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2008/12/22 أطلع عليه يوم : 2018/02/16 ، 07.30، http://www.mokarabat.com/s5459.htm .

– أحمد سعيد تاج الدين ، الشباب و المشاركة السياسية ، تر : نشوى عبد الحميد وآخرون ، ، د،ذ ، البلد والسنة ص 15 بتصرف .[1] موقع كنانة http://kenanaonline.com/users/mowaten/posts/324429 2016،14.00/07/14.

– علاء عبد الخالق المندلاوي، **المواطن ومفهوم الانتخاب، حق الإضراب** ،منتدى الجلفة – www.djelfa.info -19.01.2017،14.30

– محمد عبد الرحيم ،النقابات أسئلة وأجوبة 2016/10/28 على الساعة 19.56

http://www.eswengs.com/2011/11/blog-post.html

- ليرك بورو، الحركة النقابية منظمة عالمية: 2016موقع كفاية، http://djelfa.forumr.net/t1786-[1] topic

20/03/2016

– حسام وهاب ،يوسف الكلاخي ،قراءة في ثورة ماي 1968 الطلابية ،20 نوفمبر 2015.أطلع على الموقع 2016/05/05 ،00.24، **https://modernitysite.wordpress.com**

محمد عادل عثمان ،تأصيل مفهوم المشاركة السياسية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ،الإقتصادية و السياسية ، 18.00/15.02.2018 http://democraticac.de/?p=36026

لعجال محمد لمين ،إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ،العلوم الإنسانية ،العدد12 http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_-_2.pdf ،ص242 . 2018/02/15/ 18.30.

الملاحق

جامعة وهران 2

كلية العلوم الإجتماعية .

قسم علم الإجتماع.

مقابلة مع عمال الإدماج المهني

الحركات الإحتجاجية في الجزائر
إحتجاجات شباب عقود الإدماج المهني
–أنموذجا –

الأستاذ االمشرف : بوزيدي الهواري

إعداد الطالبة : عابر حفيظة

تحية طيبة .

في إطار تحضير أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، فأنا بحاجة إلى مساهمتكم لكي أنجز عملي ، الذي يتمحور حول الحركات الإجتماعية الجديدة في الجزائر .

إذا تفضلتم بالإجابة عن الأسئلة الآتية فإنني لن آخذ إلا بعض الدقائق من وقتكم ونعدكم بعدم الكشف عن هويتكم .

شكرا مسبقا .

السنة الدراسية : 2015–2016

اليـــــــــوم : / / الساعــة :

رقم المقابلة :

المحور الأول : خاص بخلفية المبحوث .

- السن .
- الحالة الإجتماعية .
- المستوى التعليمي .
- الوظيفة .

مكان الإقامة.

المحور الثاني :الإحتجاج والمطالبة بالحقوق

- كيف إنضممت إلى هذا الإحتجاج ؟
- ماهي أول خطوة فعلتها قبل خروجك للشارع ؟
- ماهي المشاكل التي واجهتها ؟
- ألم تفكرو في الإنضمام إلى نقابة ؟
- كم كان عددكم بالتقريب في أول إحتجاج؟ وأين؟
- كيف كان رد السلطات حول مشاغلكم ؟
- هل كانت هناك مساندة من جهات وهيئات أخرى ؟
- كيف تنظرون إلى الإحتجاجات التي تحصل في الشارع خارج إطار الشغل الخاص بكم؟

المحور الثالث :تأثيرات الفضاء الإلكتروني

- كيف وأين تلتقون وتتفقون على قرار ما؟
- هل الفايسبوك سهل لكم الكثير من الأمور ؟

- ألا توجد جهة تستغل وضعكم هذا ؟
- هل الإحتجاج بدأ في النت ثم الشارع أم العكس ؟
- سمعنا مؤخرا أنكم نظمتم إحتجاج مع النقابة ؟
- هل إحتجاجكم راجع لمقارنة وضعكم مع وضع مجتمعات أخرى ؟
- كيف تشرح لما تنشروا دعوة للإحتجاج نجد الكثير من التعليقات المؤيدة ؟ لما نأتي للميدان نجد القلة القليلة ؟

جامعة وهران 2

كلية العلوم الإجتماعية .

قسم علم الإجتماع.

الحركات الإحتجاجية في الجزائر
إحتجاجات شباب عقود الإدماج المهني
–أنموذجا –

الأستاذ االمشرف : بوزيدي الهواري

إعداد الطالبة : عابر حفيظة

تحية طيبة .

في إطار تحضير أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، فأنا بحاجة إلى مساهمتكم لكي أنجز عملي ، الذي يتمحور حول الحركات الإجتماعية الجديدة في الجزائر .

إذا تفضلتم بالإجابة عن الأسئلة الآتية فإنني لن آخذ إلا بعض الدقائق من وقتكم ونعدكم بعدم الكشف عن هويتكم .

شكرا مسبقا .

السنة الدراسية : 2015–2016.

اليـــــــــوم : / / الساعــة :

رقم المقابلة :

المحور الأول : خاص بخلفية المبحوث .

- السن .
- الحالة الإجتماعية .
- المستوى التعليمي .
- الوظيفة .
- مكان الإقامة.

المحور الثاني : النقابة كتنظيم

- كيف كانت بداية إنضمامك إلى النقابة ؟ ومتى ؟
- ماهي أهم الأسباب التي دفعتك إلى الإنضمام ؟
- هل سبق لك أن قمت بإحتجاج وأنت غير منخرط في النقابة ؟ وكيف كنت تعالج مشاكلك ومشاغلك قبل إنضمامك ؟
- كيف طرحت مشاغلك على النقابة بعد إنضمامك ؟ماهي الإجراءات التي إتخذتها ؟
- كم مرة شاركت في إضراب ؟ وكيف كان ينتهي ؟
- هل هناك إضراب إنتهى بقمع؟

المحور الثالث : العمل النقابي والإحتجاجات

- كنقابي ما رأيك فيما يحدث الآن في الشارع من إحتجاجات ؟
- هل تعتقد أن النقابة كتنظيم رسمي أفضل من اللارسمي ؟
- ألا تعتقد أن التكنولوجيا ساهمت بشكل كبير في إنحسار دور النقابة ؟